

مَكِّيَّة - بَكْرُوت ص. ب: ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِ الواحد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العربية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء^(١)

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوتي يندى - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء في الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفي اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها ، وفي اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة . وقد اختلف النحاة في عامل المنادى ، ولهم في ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمَر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بمباراة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتحاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء في كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون في الكلام بين العوض والمعوَض منه . والقول الثانى : أن العامل في النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم لعهد في عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك في عوامل الرفع كالأبتداء الرافع للابتداء والتجريد الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسي ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا الرأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوَض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوَض منه كما لا تجمع بينهما في الذكر .

الفصل الأول

في الأخرُفِ التي يُنبِّه بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية : الهمزة^(١) ،

= والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو على الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أَتَضَجِرْ ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متعملة للضمير لحاز إتياعه ، وأيضاً لو كانت هذه الأدوات متعملة للضمير لسكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إياك » فلم يبحثوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمَر إضماراً واجباً ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن أثير إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف ، ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ
وَأِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ومن ذلك قول للشعب البدي ، وهو من شعر الفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ يَدِيكَ مَتَّعِينِي
وَمَنْعُوكِ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِيحِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا أَلُوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبْنِي كَلَيْبَ إِنَّ عَمِّي أَلَدَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ

ومن ذلك قول بديع الزمان الهمداني في القصيدة للسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتَ بِيَطْنَ خَبْتِ وَقَدْ لَاقَى الْمَزْبُورُ أَخَاكَ بِشْرَا

ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبى .

أَلْبَنِي لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ

ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَنْتَقِدَا أَبُوكَ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكَ عَسِيرُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبْنِي غَدَاةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جَعَالٍ

ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعِ بِالْجَمَاهِيرِ الْكِبَارِ =

رأى^(١) - مقصورتين ، وممدودتين - ويا^(٢) ، وأيا^(٣) ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضُهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُسَكَّلٍ
وأَنشد سيبويه (١ / ٣٣٥) « أحر ترى برقًا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبْنَاتِ الْهَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْ نِ قَلِيلَ التَّزَاءِ بِالْإِسْعَادِ
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا بِحَزْوَى هِجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَا هُوَ يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال المبرد والجزولى : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كما ، وقيل : هى لنداء للتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمِعِ - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْثِي الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرٌ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بموضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هى للبعد حقيقة أو حكما كالنائم والسامى ، وقال أبو حيان : هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب تأكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين للتوسط ، وذكر ابن الجباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحيح أنها لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام فى المغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :

أَيَا خَاطِبَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ =

وهيا^(١)، ووا^(٢) .

= وقول المجنون قيس بن الملوح :

أَيَا شُبَّةَ لَيْلَى لَا تُرَاعِي فَإِنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ
وقول الآخر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمَهَا
وقول ليلي بنت طريف :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف في هاء « هيا » فقيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال لغوي ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .
ومن شواهد النداء بها قول الشاعر :

* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ *
وقول الآخر :

وَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبًّا
(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَمَسُ *

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في معنى اللبيب « وا على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي » اهـ .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف للنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =

= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف « ألا » وهي - على هذا - حرف تنبيه ، ومثال النداء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ سَمَى عَلَى الْبَلَى
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطَرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخُلَعَالِ

ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيجِ وَالْمَعْدِ
وَذَاتَ الثُّغَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجُعْدِ

وزعم بعض النحاة أن « يا » في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس ثمة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على « يا » في بعض هذه الشواهد « ألا » وقد علمنا أن « ألا » حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت « يا » حرف تنبيه أيضا لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد غير تأكيد ، وذلك لا يجوز ، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب) وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماؤه (يا مالك ليقض علينا ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل النداء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استثناسا بما كثر استعماله في مثل هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذى هو يا - مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده « ليت » نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا - يا ليتنا نرد ولا نكذب - يا ليت قومي يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَةً لِدَا سَيْفَا وَرَوْحَا =

فالمعزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنْزِلَةَ البعيدِ ؛ فله بقية الأخرُف كما أنها للبعيد الحقيقى .

وَأَعْمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتعين فى نداء اسم الله تعالى ^(١) ، وفى باب الاستغاثة ^(٢) ، نحو « يَا إِلَهَ الْمُسْلِمِينَ » وتعين هى أو « وا » فى باب التذبة ، و « وا » أكثر استعمالاً منها فى ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

— ٤٣٠ — * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا *

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ

أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبِّذَا جَبَلُ الرِّبَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرِّبَّانِ مَنْ كَانَ

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « حبذا » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهن ، فلو قدرنا منادى فى هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عادتهم باستعماله .

(١) نحو « يا الله » وبقى مما تعين « يا » فى ندائه لفظ « أى » نحو « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » ولفظ « آية » نحو « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّة »

٤٣٠ - هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثنائى ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهى :

نَبَى الثَّمَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَبَّرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . الخ

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ كَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ نَبِيَّكَ عَلَيْكَ نُجُومَ الْآيِلِ وَالْقَمَرَا

الالفة : « حملت » بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى كلفت « أمراً عظيماً » أراد =

ويجوز حذف^(١) الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)^(٢) (سَنَفْرُغُ

== به مشاق الخلافة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم ونشا الجور «اصطبرت» بالفت في الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو للفعل الأول «أمرأ» مفعول ثانٍ للحمل «عظيما» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء عاطفة ، واصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف ، وقمت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء وندبة «عمرأ» منادى مندوب مبني على ضم . مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها المناسبة ألف الندبة .

الشاهد فيه : قوله «ياعمرأ» حيث استعمل «يا» في الندبة لوضوح الأمر ؛ لأن المقام للتنفيع والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الآيات في رثاء ميت ، وليس يطلب إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف الندبة في آخره دليل آخر على أنه أراد الندبة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء لقال «ياعمر» ببناؤه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا بدلان على أن التكلم أراد الندبة .

(١) اعلم أولا أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «باء» بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى الذي حذف معه الحرف مفردا كآية الأولى ، وأن يكون شبيها بالمفرد - وقيل هو شبيه بالمضاف - كآية الثانية ، وأن يكون مضافا كآية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها ، والوجه الثاني اعتبار «عباد الله» مفعولا به عامله أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) ^(١) (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) ^(٢) ، إلا في ثمان مسائل :
 المندوب نحو « يَا عُمَرَا » ، والمستغاث نحو « يَا اللَّهُ » ، والمنادى البعيد ؛ لأن
 المراد فيهن إطالة الصَّوتِ ، والحذفُ ينافيه ، واسمُ الجنس غيرُ المَعْيَنِ ،
 كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » ، والمضمر ^(٣) ، ونداؤه شاذ ، ويأتي
 على صيغتي المنصوب والمرفوع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » ^(٤) ،
 وقول الآخر :

* يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا * — ٤٣١

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير التكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول
 « يَا أَنَا » ولا « يَا إِيَّي » كما لا تقول « يَا هُوَ » ولا « يَا إِيَّاهُ » واختلفوا في ضمير
 الخطاب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً ، واختاره
 أبو حيان ، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث
 يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول ، وكان الأحوص البربوعي قد وفدهو
 وابنه على معاوية ، فقام الابن فخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فسكفه ابنه
 قائلاً « يا هذا قد كفيتك » يريد قد أغنييتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعاً للعين ، والصواب أنه

لسالم بن دارة يقوله في مرثية واقع ، وأن سحرة إنشاده هكذا :

يَا مُرُّ يَا ابْنَ وَاقِيعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَمْتَ عَامَ جُفْتَا

ولعل ما وقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم سببه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحوص :

اللغة : « يَا أَبْجَرُ » أصل الأبحر المنتفخ البطن ، وقد يكون سمى به ، ولكن

الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يَا مَرِيَّانَ واقع » فلا تعن نفسك بالبحث عن مسمى

أبحر « طلقت » فارقت حلالك « عام جفنا » يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه ، =

واسم الله تعالى إذا لم يُعَوِّض في آخره الميم المُشَدَّدة ، وأجازه بعضهم ،
وعليه قولُ أُمِّيَّة بن أبي الصَّلْت :

٤٣٣ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى
أَدِينُ إِلَّا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

= وهذا من الدُّم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسؤولية وألا يسعى لهف
لجلب رزقهم .

الإعراب : «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أبحر»
منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأبحر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
تابع له بال نظر لهله ، وابن مضاف و «أبحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان
من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما
مع العلية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة «يا»
حرف نداء «أنتا» أنت : منادى مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة البناء الأصلي ، والألف للاطلاق «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «الذي» اسم
موصول خبر للمبتدأ «طلقت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة «عام» ظرف زمان
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «حمتا» فعل ماض وفاعله ، والألف
للاطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .
وإنما جرى بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا
إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .
٤٣٣ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أُمِّيَّة بن أبي الصلت بن
أبي ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في النبوة
فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ
الثن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد مجزه على
أنه من الثن هكذا :

= * أَدِينُ إِلَّا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا *

= اللغة : « أدين » أى أتخذ دينا ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضيا » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « قم قائما » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خالد في تصريحه ، لكن البيت في سيرة ابن هشام مروى في كلمة عدتها سبعة عشر بيتا ، وروايته كما في رواية المؤلف هكذا :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق بـ « رضيت » « اللهم » الله : ماضى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم في محل نصب ، واليم معوص بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذا « ربا » حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » الفاء حرف تفریع ، لن : حرف نفي ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للجھول منصوب بـ لن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفي محل نصب مفعول ثان لأرى إن اعتبرتها علمية « إلها » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانيا » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع في عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا في إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يحتم باليم المشددة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بـ « بـ » ، وهى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شئ عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به اليم المشددة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز =

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما^(١) ،
احتجوا بقوله :

== أن يجمع بين العوض والمعوّض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتعا : وذلك إذا لم تلحقه اليم المشددة ، والثاني أن يكون الحذف واجبا ، وذلك فيما إذا ألحقت به اليم المشددة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت مخالفا لقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدلل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم باهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حجر » أى ثوبى يا حجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنا أبا الطيب المتنبى في البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لذي الرمة ، غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه

القصيدة قوله :

عَلَيْكَنَّ يَا أَطْلَالَ مَتَى بِشَارِعٍ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكَنَّ سَلَامٌ

وهذا الذي ذكره للأولف ههنا عجز البيت ، وصدره قوله :

* إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللمعة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكن » من قوله « عليكين يا أطلال » - « هملت عيني » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو - هي حرقه في القلب من ألم الحب « غرام » الغرام - بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب - أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلذ شيئاً مع ولوع وشدة رغبة في من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » همل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عيني » عين : فاعل همل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثلِكَ » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة ماضى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء =

== وقد أجاز حماة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، وبقول الآخر :

ذَا، أَرْعَوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ
فإنه أراد يا هذا ارعوا رعواء - إلخ ، فحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :
إِنَّ الْأَتَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَكَ تَخْذُ وَلَا
فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فبهم اعتصم يا هذا - إلخ ، وعليه
جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيدًا ثُمَّ انْدَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيدًا
فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كامنا من الحب عندنا .
فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟
والجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل
به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذلك ،
وذلك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .

فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا
بكاف الخطاب ؟

والجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالشار إليه واحد ، والخطاب
بهذه الإشارة واحد آخر ؛ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً
بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره ؛ فلما لزم هذا
التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي سمعتها - وإن كانت
شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .
فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

والجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم
الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والمعوذ ؛
وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس
جرى مجراه في ذلك :

وقولهم « أَطْرِقْ كَرًّا »^(١) و « افْتَدِ تَحْنُوقُ »^(٢) و « أَصْبِحْ تَلِيلُ »^(٣) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

الفصل الثاني

في أقسام المنادى ، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يَا زَيْدُ »^(٤) ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو « يَا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتماه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للعصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكراً : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذي قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمه .

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ثم هو ييخل بأن يفتدى نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أى لتذهب أيها القيل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس البرد وأبو على الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد = (٢ - أوضح السالك ،)

تريد به مُعَيَّنًا^(١) .

والثاني : الإفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ الزَجِيُّ ، والمثنى ، والمجموع ، نحو « يا مَعْدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيِّبَوْنِي » و « حَذَّامِ » في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سَيِّبُوهُ » العالمُ « برفع » العالم « ونصبه » كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الفاضِلُ » والحكيُّ كالمبنى تقول « يا تَأَبَّطْ شَرًّا المِقْدَامُ » أو « المِقْدَامِ » .

الثاني : ما يجب نَصْبُهُ ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ » وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

— ٤٣٤ — * فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنِ *

== النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا الله » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناطم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال . ٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم المكلاب الثاني ، والبيت بتمامه قوله :

= فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضاىء البرجمى ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ أُمَامَةَ عَنِّي وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنه مالك بن الرّيب المارنى ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ بَنِي مَازِنَ وَالرَّيْبُ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « رَاكِبًا » الراكب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو فى الأصل صالح للإطلاق على كل راکب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقة أم غيرها ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « راکب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة ، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزنة رسول - اسم لمكة والمدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهى جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهى أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكوّنة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قبلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نَدَامَايَ » ندامى : مفعول به بلغم منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندامى =

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم ^(١) .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة ، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة ^(٢) .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه ^(٣) ، نحو

« أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للعجز « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا تلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استعالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روينا من الأبيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمى أو المتردى في هوة « يا رجلا خذ بيدي » فإنه لا يريد أن يناذى رجلا معينا ليأخذه ، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا ، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذ ، وقد بينا لك في شرح الشاهد ٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد ، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثاني أن السر في بناء النداء مشابهته للضمير ، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجد فيه ما اتصل بالنداء :

== مرفوعا به نحو «باحسنا وجهه» و «يامرضيا خلقه» و «يايديعا نظمه» والثاني :
 منها تجدد ما اتصل بالنداء منصوبا به نحو «يا طالعا جبلا» و «يا قاضيا حاجات إخوانه»
 و «يامؤديا واجبه» والثالث منها تجدد ما اتصل بالنداء مجرورا بحرف جر متعلق به
 نحو «يارفيقا بالعباد» و «ياقائما بما قسم الله له» و «يامقدرا للعواقب» و «ياحاملا
 لأعباء العشيرة» والرابع منها تجدد ما اتصل بالنداء معطوفا عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين»
 إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلا .
 وبما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :
 الأول : الاسم المفرد المنكر الموصوف نحو قولك «يارجلا فاضلا» ونحو
 «يارحلا يجبر الكسير» إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة
 والموصوف جميعا .

الثاني : الوصف المقترب بجملة نحو «يا عظيما يرجى لكل عظيم» و «يا لطيفا لم
 يزل» و «يا حلما لا يعجل» و «يا كريما يعطى الجزيل» و «يا جوادا لا يبخل»
 وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسرف في هذا أن هذا الوصف صار معرفة
 بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به النداء جاز أن يؤتى به
 ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول «يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة»
 أو تقول «يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة» وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع
 جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ ببناء
 المضارعة فتقول «يا عظيما يرجى لكل عظيم» و «يا لطيفا لم يزل» .

هذا الذي قرناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو بخالف رأى ابن مالك الذي
 جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .
 وسيأتى في شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ،
 فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَنًا وَجَمُّهُ » و « يا طَالِمًا جَبَلًا » و « يا رَفِيقًا بِالْعَبَادِ » و « يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فيمن سَمَّيته بذلك ، ويمتنع إدخالُ « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غير معينة نصبتُها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمت الأول وَعَرَفْتُ الثاني بآل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أُعِيدت معه « يا » فيجب ضمّه وتجريده من آل ، وَمَتَّع ابن خروف إعادة « يا » وتخييره في إلحاق آل مردودٌ .

والثالث : ما يجوز ضمُّه وفتحُه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون عالماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم^(١) ، نحو « يَازَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ » والمختارُ عند البصريين - غير المبرد - الفتحُ ، ومنه قوله :

— ٤٣٥ — * يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ *

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف « ابن » إليه مذكراً نحو « يازيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثاً نحو « ياعمر بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثاني محل خلاف بينهم .

٤٣٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهري إلى رؤية ابن العجاج ، ونسبه الأعمى في شرح شواهد سيويه (ج ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بني الحرماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدى ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ *

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات في كتاب « المعارف » (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازى ، وتجد ترجمة له في كتاب « المؤلف والمختلف » (ص ١٧٠) .

ويتمين الضمُّ في نحو « يَارَجُلُ ابْنِ عَمْرُو » و « يَارَيْدُ ابْنِ أَخِينَا » ؛
لا تتفاء عَمَلِيَّةُ المُنَادَى في الأولى ، وَعَمَلِيَّةُ المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو
« يَارَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرُو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَارَيْدُ الْفَاضِلِ »
لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

— ٤٣٦ — * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا * *

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على
قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيكتسح كل شيء أمامه
« سراق المجد » السراق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف ذال مكسورة -
أصله الحياء الذي يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،
وقد جعل المجدذا سراقاً على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السراق إليه تخيل ،
والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد الممدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْخُشْرَجِ
الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »
منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على
الفتح للاتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره
منع من ظهوره حركة الإنباع في محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب
بالنحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر
الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً)

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجريز بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز
ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنُكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =

بفتح «عمر» ، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصفِ بابْنٍ ، نحو «يا هِنْدُ ابنة عمرو»
ولا أَثَرَ للوصفِ ببنتٍ ، فنحوُ «يا هِنْدُ بِنْتُ عَمْرِو» واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامةٍ وَابْنُ سُمْدَى *

اللفه : «ابن سعدى» يروى في مكانه «وابن أروى» أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار؛ لأنه آثر رفيقا له بالماء الذى كان نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى «ابن أروى» فقد قال العلماء : عفى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : «ما» حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز أن تكون تميمية مهملة «كعب» اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و «مامة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما تميمية مهملة «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عمر» منادى مبنى على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر ماع من ظهوره فتح الإتيان «الجواد» نعت لعمر على اللفظ . والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله «يا عمر الجواد» فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وبفتح الجواد ، بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله «يا عمرا» تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالندوب وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لحركة العامل ، وهذا بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكرَّر مضافاً ، نحو « يَسْعُدُ سَعْدَ الأَوْسِ »^(١) ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَّتْهُ فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أعني^(٢) ، وإن فَتَحَتْهُ فقال سيدهويه : مضافٌ لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدُ أَخْزَرْجِينَ الْغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عيد الله بن رواحة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم - وكان

يتجأ فى حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيْمَمَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفى :

يَا تَيْمَمُ تَيْمَمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا كَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

(٢) إذا ضُمَّت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذٍ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلا منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافا .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيدا معنويا للاسم الأول . لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثاني ، والثاني مُقَحَّم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِمُحذوفٍ مُتَمَّئِلٍ لما أُضِيفَ إليه الثاني ، وقال الفراء : الأَسْمَانُ مضافان للذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خمسةَ عَشَرَ ثم أُضِيفَا^(١) .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبني على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمؤكد في المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثاني أنه يجب اتفاقهما في جهة التعريف ونعني لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفي اتفاقهما في المعنى الإجمالي كما يكفي اتفاقهما في مطلق التعريف وجلسه ، ولا يلزم اتفاقهما في جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول .

(٦) اعلم أولاً أن المنادى المكرر قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يا زيد زيد البعلات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « يا عظيم عظيم الخلق » و « يا شريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يا رجل رجل المروءة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز في المنادى المكرر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم المجلس مثل العلم يجب في الاسم الثاني منهما النصب ويجوز في الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون في ثاني الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون في أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثاني « يا صاحبا صاحب بكر » وأما اسم المجلس نحو « يا رجل رجل الملهمات » فأوجبوا في أول الاسمين الضم وأوجبوا في ثاني الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب في هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول . ثم نقول : حكى المؤلف في إعراب نحو « يا سعد سعد الأوس » - إن فتحت الاسم الأول - أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول : الرأي الأول - وهو رأي شيخ النحاة سيبويه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثاني مقحم - أي زائد - بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم ، والأصل أن الأسماء لاتزاد ، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر ، وذلك قبيح غاية في القبح ، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف .

الرأى الثاني - وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، والاسم الثاني مضاف للاسم الذى بعده ، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثاني ، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد ، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف ، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف .

الرأى الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء في مذهب سيديويه من القول بزيادة الاسم وما جاء في رأى المبرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له في العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ، فإنك تعلم أن المضاف بعمل الجر في المضاف إليه ، وفي قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما .

الرأى الرابع - وهو رأى الأعمى الشنتمرى شارح شواهد سيديويه - وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر ، فهما مبنيان على فتح الجزئين ، وقد صارا كلمة واحدة ، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبنيًا على فتح الجزئين في محل نصب لكونه مضافا .

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تبين لك الحقائق الآتية :

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو النداء المستحق للضمّ إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، كقوله :

٤٣٧ — * سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا *

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع النداء المضاف . الحقيقة الثانية أن رأى سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه ، ومثله رأى الأعمى .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول الرعية هو رأى أبي العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة . فاعرف ذلك ، وكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا : سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

— ٤٣٨ — * أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا *

= مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب،
وجملة النداء لاجل لها معترضة « السلام » اسم ليس مرفوع بالضمّة .
الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أفى بالندادى المفرد العلم منونا مرفوعا
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن الندادى فيه نكرة مقصودة :

كَيْتَ التَّجِيَّةِ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَسْكَانَ يَا جَلُّ حُيَيْتَ يَا رَجُلُ
— ٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندى
وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُّكُمْ خِلَابًا وَمَنْنَيْتِ لِلْوَاعِدِ وَالسَّكِدَابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمًا لَا أَبَالَكَ وَأَغْتَرَابًا *

اللغة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد
أنه نزل به « شعبي » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منيعة
متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب
فيها أو شال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من القرية ؛ وهى الابتعاد
عن الأهل والوطن والصيرورة فى قوم لا قرابة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لثما دنيئا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته
فى موضع اسمه شعبي ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراب ، ومن عادة الغريب
أن يكون ضعيفا لاحول له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب
عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه
أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ،
وفيه وجه آخر متذكره لك فى بيان الاستشهاد به « حل » فعل ماضى مبنى على الفتح لا =

== محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد « في »
 حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شعبي » مجرور بنفي وعلامة جره
 كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل
 حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألؤما » الهمزة للاستفهام حرف مبني على
 الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وحوبا ، وتقدير
 الكلام : أتؤم ألؤما « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له « أبا »
 اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف
 إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر « واغترابا » الواو حرف
 عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واغترابا : معطوف على قوله لؤما ،
 منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبدا » فإن قوما من النعاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن
 الشاعر لما اضطر إلى تنوين المادى الذى يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع
 التنوين تشبيها له بالنكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأَ الْأَكْثَافِ رَحْبَ الدَّرَافِ

ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يزيد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلِمَتِهِ تَوَاضَعُ

ومثل ذلك قول توبة بن الحمير :

لَقَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ أَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَرْوَرَهَا

ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع المنادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من

النعاة جعلوا المنادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد

موصوف بمجمله « حل في شعبي غريبا » فيسكون من هذا النوع ، فيسكون نصبه وتنوينه هو

الأصل كقولهم « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .

وسبويه رحمه الله جور فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى

نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النعاة ، والثاني =

واختار الخليل وسيبويه الضمّ ، وأبو عمرو وعيسى النصب ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في القلم ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس .

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صور :
 إحداها : اسم الله تعالى ، أَتَجَمُّوا على ذلك ، تقول « يا الله » بإثبات الألفين ، و « يا لله » بحذفهما ، و « يا لله » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويُعَوَّض عنه الميم المشددة ؛ فتقول « اللهم » وقد يجمع بينهما في الضرورة الفادرة ، كقوله :

٤٣٩ — * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا *

= أن تكون الهمزة للاستفهام ، وعبدا : حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام أنفخر في حال عبودية .

٤٣٩ — نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي ، قاله العيني : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا *

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والذال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « ألما » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجَمَلُ الْمَحْكِيَّةُ ، نحو « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّيَ بذلك ، نصَّ على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بـ «أل» نحو الذي والتي ، وصَوَّبَهُ النَّاظِمُ ^(١) .

الثالثة : اسم الجنس المُشَبَّه به ، كقولك « يَا الْخُلَيفَةُ هَيْفَةً » نصَّ على ذلك ابن سَمْدَانَ .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — * عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي *

ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

= وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجملة النداء في محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العرية على ألا يجمع بين العوض والمعوّض عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المقترن بـ «أل» مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَحْيَالَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشد المؤلف

ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ *

اللفظة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم — وهو الذي ألبس التاج « العلا » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضمنت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عرب الحجاز .
=

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المَبْنِيّ ، وأحكامه
وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مراعاةً لحلّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛
أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » مبادئ بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب
« يا » حرف نداء مبني على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبني
على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إبتاعاً له على لفظ
النعوت ، ويجوز فيه النصب إبتاعاً له على محل النعوت « والذي » الواو حرف عطف
مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذي : اسم موصول معطوف على المتوج ، مبني على
السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله
عرف « بيت » مفعول به امرئ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل
عرف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لامحل لها من
الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التي للنداء على الاسم
المقترن بأل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون
فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالسمع ،
أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل ، وأما السماع فهذا الشاهد
ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ قَرَأُوا إِيَّاكُمْ أَنْ تُنْفِقَ بَنَانًا شَرًّا

(٣ — أوضح المسالك ٤)

الثانى : أن يكون مضافاً مجزئاً من أل^(١)، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا تَمِيمُ كَلِمَتُهُمْ ، أو كَلِمَتُكُمْ »^(٢) .

الثانى : ما يجب رفعه مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعمت « أَيْ » و « آيَةُ » ونعت أَسْمُ الإشارة إذا كان اسمُ الإشارة وُضِّلَ لندائه ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٣) (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)^(٤) ، وقولك « يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(٥) إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من السكوفيين - منهم السكسائي والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعته تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب لجواز مراعاتها ، وحكوا ذلك فى العت والتوكيد ، ولم يحكوه فى عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تحيى به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تحيى به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران فى قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمُهْدِي اتْلُنَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَضْمُونِي فِي إِزَارِكَ خِرْنَقٍ

جاء بضمير الغيبة فى قوله « من كلامه » وبضمير الخطاب فى قوله « من إزارك » . وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضرر نحو « يا تميم كلمكم » فإن رفعت كلمكم فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة فى الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعتاً لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالاشتق فى حين يشترط فى عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين فى حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أى وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَا هَذَا الرَّجُلُ » ^(١) .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ المقرونُ بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْه » .

والثاني : ما كان مفرداً من نعتٍ أو يسانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ » و « الْحَسَنِ » و « يَا غُلَامُ بَشْرٌ » و « بَشْرٌ » و « يَا تَيْمِيمُ أَجْمَعُونَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ

== من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى تقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيويه في « يا هذا ذا الجملة » على ما سبق ذكره في بابه ، وأما عن الوجه الآخر فإننا إذا قدرناه نعتاً جطناه مؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم الملقى بآل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و (يا أيها النفس المطمئنة)

الثاني : الاسم الموصول المقترن بآل ، نحو (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) ونحو قولك « يَا أَيُّهَا الَّذِي قَامَتْ » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قولك « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »

أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأى ، خلافاً لابن كيسان . ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَانَتْ لَمْ يَنْهَظْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،
 وقرئ بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقَدَرُوا للنصب بالمعطف على
 (فَضْلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا)^(١)، وقال اللبرد :
 إن كانت أل للتعريف مثلها في « الطير » فاختار النصب ، أو لغيره مثلها
 في « البسج » فاختار الرفع .

والرابع : ما يُعْطَى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البذل
 والمنسوق المجرد من أل ، وذلك لأن البذل في نية تكرار العامل ، والعاطف
 كالغائب عن العامل ؛ تقول « يا زَيْدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يا زَيْدُ
 وَبِشْرُ » وتقول « يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ »
 وهكذا حكمهما مع النداء المنصوب .

الفصل الرابع

في النداء المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُنة واحدة ، وهو المعتل ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ،
 نحو « يا فَتَايَ » و « يا قَاضِيَّ »^(٢) .

والثاني : ما فيه لُنتان ، وهو الوصفُ المُشَبِّهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ،
 وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يا مُكْرِمِي » و « يا ضَارِيِي » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم المعتل - مقصورا كان أو منقوصا -
 لئلا يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضم ؛ لأن هاتين
 الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يَا غُلَامِي » فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِي)^(١) ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)^(٢) ، أو مفتوحة ، نحو (يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا)^(٣) ، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً ، نحو (يَا حَسْرَتَا)^(٤) ، وأجاز الأخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

— ٤٤١ — * بَلَّغْتَ وَلَا بَلَّيْتَ وَلَا تَوَانِي * *

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَانَتْ . لِيَتَحَزُّنُنَا عَفَاةُ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ حَارَةٌ

وقول تأبط شرا :

فَأَصْبَحْتُ وَالْفُؤْلُ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده للأؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي *

اللغة : « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع رجع - من باب ضرب - تقول :

رجعت الشيء أرجعه ، وفي القرآن الكريم : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) وهو أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بمدرك » اسم فاعل من « أدرك الشيء » بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « راجع » الباء

زائدة ، وراجع : خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به لراجع « فات » فعل ماض =

أصله بقولى يَا كَتَهْنَا ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بِنَيْتِهَا ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ)^(١).

الرابع : ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ ، وهو الأب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُعْوَضَ تاء التانيث عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الْأَكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الْأَقْيَسُ ، أو تُصَمَّمَا على التشبيه بنحو نُبَيَّةٍ وَهَبَةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف ف قيل « يَا أَبَتَا »^(٢) و « يَا أُمَّتَا » وهو كقولهم :

فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لأعجل لمصلحة « مَنِي » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً و قلبت - مع ذلك - الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفا ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
ونظيره قول الآخر :

=

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١) * [٤٣٩]

وسبيل ذلك الشعر ، ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز « جَاءَنِي أَبْتُ » ولا « رَأَيْتُ أُمَّتَ » .

والدليل على أن التاء في « يَا أَبْتُ » و « يَا أُمَّتَ » عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان^(٢) ، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

= يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقُرْبَانَ فَالْقَوْمُ لَا تَطْمَعُهُ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبَتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أَبَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يَا أَبَتَا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوّض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوّض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأى ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والنادي البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوّض منه ، فلا يكون ذلك شديداً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوّض منه بغير تردد .

=

(٢) قد اجتمعت التاء والياء في قول الشاعر :

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحوا للتركيب المزجي^(١) ، وقد قرئ (قَالَ ابْنُ أُمٍّ)^(٢) بالوجهين ، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي *

— أيا أبتى لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا —
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء التثنية ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوذ منه ، وذهب كثير من السكونيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزءين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » والمذكور في الكتاب هو تخريج سيويه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أُمَّا » و « يا ابن عَمَّا » بقلب ياء التثنية ألفاً ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء التثنية وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، ويحكي عن الأخفش أيضاً .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمة بن المنذر ، من كلمة يرى فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ *

وأول السكامة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ نَيْلٌ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

٤٤٣ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَمِي *

* * *

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظمورها اشتغال الحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتي » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقوله قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُفْلِهِ لَمْ أَصْنَعْ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَحِ

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّعْسِ اطْلُعِي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي *

اللغة : « لا تلومي » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجمي » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هي فيه من اللجاجة في اللوم والانكشاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور =

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلٌّ » و « فُلةٌ » بمعنى رَجُلٌ وامرأة ، وقال ابن مالك وجماعة :
بمعنى زيد وهند ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة^(١) ،
وأما قوله :

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
للناسية ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا الموضع « لا » حرف
نهي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوى » فعل مضارع مجزوم بلا
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في
محل رفع « واجهى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
اجهى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة .
(١) اختلف النحاة في « فل ، وفلة » المستعملين في النداء ، فذهب سيبويه
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلمتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل - عند
هؤلاء - فلى - ياء بعد اللام - فحذفت اللام اعتباطاً : أى لغير علة تصريفية ، كما
حذفت لام « بد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر
يذا على « يديّة » رد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم
رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارا فل
وفلة ، فإذا صغرت فل - على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وحه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

— ٤٤٤ — * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ *

فقال ابن مالك : هو فُلُ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

— ٤٤٥ — * دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِيعٍ فَأَبَانَ *
أى : دَرَسَ الْمَنَّا زِلْ .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ *

اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بنى ، وعلامة جره السكسة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تَضِلُّ في البيت الذى أنشدناه « أَمْسِكَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فَلَانًا » مفعول به لأَمْسِكَ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عَنْ » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فُلٍ » مجرور بنى وعلامة جره السكسة الظاهرة ، وجملة أَمْسِكَ من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به فى محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : فى لجة مفعول فى شأنها أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلَانٍ .

الشاهد فيه : قوله « عَنْ فُلٍ » حيث استعمل فيه كلمة « فُلٍ » فى غير النداء فخرها بحرف الجر ، وهذا هو الذى ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذى فى البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف فى غير النداء ضرورة كما فى الشاهد الآتى ، وأما فُلُ الخاص بالنداء فأصله « فلى » حذفت لامه كما حذفت لام يدوم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وله نظائر فى شواهد =

= سيويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ،
وعجزه قوله :

* فَتَّةٌ أَدَمْتُ بِالْحُبْسِ فَالشُّوبَانِ *

اللفظة : « المنا » أراد المنازل ، فرخم في غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والشوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس المنازل : عفاؤها وانحائها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المنا » فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحذف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها الراهنة « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الفاء حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقدمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقدم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تقدم « فالشوبان » الفاء حرف عطف ، الشوبان : معطوف على الحبس ، مجرور بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « المنا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « المنازل » فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لا ترخم فيه ، وأن المنا بمعنى الهادي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان المحاذي لمنازل فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قوله الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد البكري في كتابه اللآلئ شرح أمالي القائل (انظره ج ١ ص ١٤) .
ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُّفَدَّمٍ بِسَبَا السَّكَّانِ مَلْثُومٌ
أراد بسباب السكك ، فحذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها «لَوْ مَانُ» بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النوم ، و «نَوْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النوم ، وفُعْلٌ كغُدِرَ وفُسِقَ ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالكٍ كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا ، وفِعَالٍ كَفَسَّاقٍ وَخَبَاثٍ ، سَبًّا للمؤنث ، وأما قوله :

* إِلَى يَدَيْ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ *

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبته ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوَى *

اللغة : « أطوف » مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن السكيت والتبريزي « أطود » بالبدال المهيولة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف « آوى » مضارع « آوى فلان إلى منزله يأوى » مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه « قعيدته » قعيدة البيت - بفتح القاف - المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت « لكاع » بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللكيفة .

المعنى : هجا زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « بيت » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « قعيدته » قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لكاع » ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع ، وحملته المبتدأ والحد =

فاستعمله خبراً ضرورةً ، وينقاس هذا وفَعَالٍ بمعنى الأمرِ كَنَزَالٍ من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَصَرِّفٌ ، نَفْرَجَ نحو : دَخَرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَّ ، وَبُئْسَ ، واللبرد لا يقيس فيهما .

هذا باب الاستغاثة^(١)

إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى وَجِبَ كَوْنُ الْحَرْفِ «يَا» وَكَوْنُهَا مَذْكُورَةً، وَغَلَبَ جَرُّهُ بِلَامٍ وَاجِبَةُ الْفَتْحِ، كَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «يَا اللَّهُ» وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
 * يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي *

== في محل جر صفة أبيت ، وبهذا الظاهر تملك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لاسنذكره ، وسنذكر في بيان الاستشهاد وجه آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للمبتدأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها يالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادَةَ سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) « ولسكني قدنعجبت ، أئى لو وجدت لكاعاً قد تفخذها رجل - الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروهاً أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث . ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضحيراً ، تقول « يالك لي » تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* لِأَنَاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْدِيَادٍ *

اللمعة : « يا لقومي » جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه =

إلا إن كان مَعْطُوفًا ولم تُعَدَّ معه « يا » فتكسر^(١)، ولأمُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً^(٢)، كقوله « يَا لَلَّهِ الْمُسْلِمِينَ » وقول الشاعر :

ورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والطغيان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب ؛ « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقوى » هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قوى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هي الداخلة على المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف في متعلق الجار والمجرور في هذا الموضع ؛ قيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أَدْعُو ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس . الشاهد فيه : قوله « يا لقوى ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثاني فسيبه أنه تكرر وأعيد معه يا .

ونظير هذا البيت قول أبي حية النخعي :

يَا لَمَعَدَّ وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لَغَاثِيهِمْ يَوْمَ مَا وَمَنْ شَهِدَا
(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء المتكلم نحو « يا لي » ، ومنه قول المتنبي :
فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى
فإن كان ضميراً غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :
فَيَا لَكَ مِنْ كَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ سَفَارٍ الْقَتْلَ شَدَّتْ بَيْدُ بَلٍ
(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو « بالبكر لي » .

٤٤٨ — * يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

ويحوز أن لا يُبدَأُ المستغاث باللام ؛ فالأكثرُ حينئذٍ أن يختم بالألف^(١) ،
كقوله :

٤٤٨ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَبْسِكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبُ *

اللمعة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى — من باب فتح يفتح — ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين ووخظه الشيب ؛ ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب — بفتح العين والجيم جميعا — تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في المتعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للعجب » اللام مكسورة ، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يحوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

٤٤٩ — * يَا زَيْدَا لَأْمِلْ نَيْلَ عَزٍّ *

= والمعوض منه ، هكذا قال المحقق ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعاً واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعوائهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر . ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فأحدها ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يا زيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يا لزيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للمؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* وَغَنِي بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ *

اللمعة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة وللم جميعاً - وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة - مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عن » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - المنعة والقوة « غنى » بكسر الغين المعجمة ، مقصوراً - الثراء وكثرة المال « فاقاة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب - الحقارة والذلة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زيدا » مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة الماثية بها لمناسبة ألف الاستغاث في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاث الملتوحة التي تلحق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عن » مضاف إليه مجرور بالكسرة =

(٤ - أوصح المسالك ٤)

وقد يَخْلُو منهما ، كقوله :

٤٥٠ — * أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *

الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «بعد» ظرف زمان منصوب بنيل أو بآمل ، وبعد مضاف و «فاقة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على «فاقة» مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيدا» حيث جاء بالمستغاث به مختما بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .
٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلِلْعَفْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ *

اللفظة : «ياقوى» ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ «للعجب العجيب» ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ «وللعفلات» العفلات : جمع غفلة ، وهى مصدر «غفل فلان عن شأن كذا» إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه «تعرض له» تنزل به «الأريب» العاقل .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شئ منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يا» حرف نداء واستغاثه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قوم» مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه «للعجب» اللام المكسورة هى لام المستغاث لأجله ، وهى حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذى نابت عنه ياء أو بمحذوف حال ، على ما بيناه فى الشواهد السابقة «العجيب» نعت للعجب مجرور بالكسرة

ويجوز نداء المتعجب منه^(١)؛ فَيُعَامِلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْتَغَاثِ ، كَقَوْلِهِمْ :
« يَا لَمَاءَ » و « يَا لَدَوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا^(٢) .

= الظاهرة «وللغفلات» الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والغفلات :
مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار
والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في
محل نصب حال من الغفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في
أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضاً
على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .
(١) الداعى إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى جنس ما رآه ،
نحو « يالأماء » و « يالاعشب » و « ياللدواهي » و « ياللعصية » .
الثاني : أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى من له نسبة إليه ومعرفة
به وتمكن منه ، نحو « ياللعلماء » و « يالأهل الحجي » و « يالآرباب المروءة
والنجدة » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام
كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يختتم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول
أمرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْمَذَارَى مَطِيتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وقول الراجز :

يَا عَجَبًا مِنْ هَـذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقَوْبَاءَ الرَّيْقَةَ

والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يختتم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم
شبه المتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب النَّدْبَةِ

حُكْمُ المندوب — وهو المتَفَجِّعُ عليه أو المتَوَجِّعُ منه^(١) — حكم المنادى ؛ فَيُضْمُّ في نحو « وَآزِيدًا » وينصب في نحو « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إلا أنه لا يكون نسكرة كرجل^(٢) ، ولا مبهما كأي واسم الإشارة والموصول^(٣) ؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهذا التعريف قاصر ، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوبا في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تفجعت على زيد » و « أنا متفجع على زيد » و « توجعت من صداع رأسي » و « أنا متوجع من جرح بقدي » وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله « بوا أو بيا » حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها ، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحاً هي « نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا » .

والتفجع : هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث .
ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكماً ، فأما التفجع حقيقة فـ كما يكون في رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٣٠ ، الذي سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكماً فـ كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب العرب « واعمرأ ، واعمرأ » .

والتوجع منه قد يكون محل الألم ، وقد يكون سبب الألم ، فأما محل الألم فمثل قولك « وارأساء » و « وارجلأ » ومنه قول المجنون :

فَوَاكِبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبْرَاتٍ مَا لَهْنٌ فَذَاهُ

وأما سبب الألم فمثل قولك « وامصيتاه » ومنه قول ابن قيس الرقيات :

تَبْكِيهِمْ الدَّهْمَاءُ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزَيْتِيَهْ

(٢) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النسكرة مستدلاً على ذلك بأنه قد ورد في الحديث « واجبلأ » وأنسكرك الجمهور ذلك ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر .
(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كالندي والتي مطلقاً ، واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقاً أيضاً ، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف ، فقد اختار في هذا الفرع مذهبا غير البصريين .

إلا ما صَلَّته مشهورة فيندب ، نحو « وَامِنْ حَفَرٍ بئرَ زَمَزَمَاهُ » فإنه بمنزلة
« وَاعْبُدِ الْمُطْلِبَاهُ » إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :
* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا ^(١) * [٤٣٠]

ويُحذف لهذه الألف ما قبلها : من ألفٍ نحو « وَامُوسَاهُ » أو تنوين ^(٢)
في صلةٍ نحو « وَامِنْ حَفَرٍ بئرَ زَمَزَمَاهُ » أو في مضافٍ إليه نحو « وَاعْلَامَ
زَيْدَاهُ » أو في محكيٍّ نحو « وَاقَامَ زَيْدَاهُ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف
عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبوت هذه الألف
دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه
الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه
مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل
للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف - من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب
بألف الندبة - هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من
التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة النون وجهان ، أما أولهما حذف التنوين
كمذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة
فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص
من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »
وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة
فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيدبه » .

نحو « وَازِيدَاهُ » أو كسرة نحو « وَاعْبُدَ الْمَلِكَاةَ » و « وَاحْذَامَاهُ » فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في أبس أبقيا ، وجعلت الألف ياء بعد الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَاعْلَامُهُ » أو « وَاعْلَامَكُمْ » ولك في الوقف^(١) زيادة هاء السكت بعد أحرف المد .

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لغة من قال « يا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدَا » بالألف ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لغة من قال « يا عَبْدِي » بالفتح ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وباجتلابه على الثاني ، وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيبويه ، والحذف رأى اللبرد .

وإذا قيل « يا غُلَامُ غُلَامِي » لم يحز في الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إليها غير منادى .

(١) وقد زادوا - في النداء وفي الندبة - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول الجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَلِيلِي ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُهَا
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمْرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَنَى قَرْبَتُهُ لِّلْسَانِيَةٍ

وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي .

وَاحِرٌ قَلْبَاهُ يَمْنَنُ قَلْبُهُ شَبِيْمٌ وَمَنْ يَجْسِمِي وَحَالِي عَفْدَهُ ضَرَمٌ

هذا باب الترخيم^(١)

يجوز ترخيم النادى - أى : حَذَفُ آخره تخفيفاً - وذلك بشرط كونه معرفة^(٢)، غير مستغاث^(٣)، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد؛ فلا يُرَخِّم نحو قول الأعمى « يا إنساناً خُذْ بِيَدِي » وقولك « يا جَعْفَر » و « وَاجْعَفَرَاه » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَأَبُّطَ شَرًّا » .

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتلين ، يقال « صوت رخيم » أى سهل لين ، وقال الشاعر :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ أَلْوَأَيْ لَاهِرًا وَلَا نَزْرُ

وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلاً فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير النادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجرداً من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم محتوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً لمؤنث أو لذكر كفاطمة وحجرة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢ ع الآتى قريباً ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَلَسْتَرِيحًا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشئ إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث القرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها ، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كَلَّمَا نَادَى مُفَادٍ مِنْهُمْ يَا كَتِيمٍ اللَّهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،
تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ — * أَبَا عُرْوَةَ لَا تَتَّبِعْدُ فَسَكْلُ ابْنِ حُرْقِ * *

= فإنه أراد « بالمالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف الكاف، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحموس السكلاي :
تَمَتَّنَانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطُ أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدِ
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وممن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاثة كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداها استعمال الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ — لم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيِّتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة : « لا تبع » أراد لا تهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمال هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم « ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة .

. الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تبع » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون « فـسـكـل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه « سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو « داعي » فاعل سيدعو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّم ذو الإسناد ، وأن عَمْرَأَ نَقَلَ ذلك^(١) ،
وعَمَرُوا هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسَيِّدِيوَيْهِ لَقَبُهُ ، وكنيته أبو بَشِيرٍ .

== معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجن ما أضيف إليه المنادى للترخيم ،
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون
لا يجيزون ترخيم المنادى المركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَاذْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْفَيْبِ تُذْكَرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم المركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول

عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيصِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجَزُ أَحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقُلْ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيديويه - في باب النسب على أن من العرب

من يرخه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :

« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيديويه نصين

متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا

النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى

وليس مما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،

وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيديويه باب الإضافة ، وهو « فإذا

أضفت إلى الحكاية حذفت وتركب الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلممه ==

ثم إن كان المنادى محتوماً بقاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً^(١)؛ فتقول في هَيْبَةٍ
 عَلَمًا « يَا هَيْبَ » وفي جارية لمُعَيَّنَةٍ « يَا جَارِيَّ » قال :
 * جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي * — ٤٥٢

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطي ، ويدل على ذلك أن من
 العرب من يفرد فيقول : يأتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك بفردة في
 الإضافة - يعني في النسب « اه ، والذي يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده
 دليلا على تجويز ترخيمه ، فكم من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها
 ضعيفة لا تجرى على المهيح المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علما مثل فاطمة وكونه
 نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن
 يكون على أقل من الثلاثة كهيبة علما ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَأِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَنْجِلِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنترة :

يَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالرَّمَّاحُ كَأَنَّهُمَا أَشْطَانُ يَبْثُرُ فِي لَبَانِ الْأُدْهَمِ

٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت

من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* سَيِّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوبا إليه ، وقال عقيب إنشاده

« يريد يا جارية ، فرخم « اه .

اللفظة : « لا تستنكري » لا تعديه أمرا منكرا يجب تغييره « العذير » الحال

التي يحاولها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : « جاري » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،

فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهى « تستنكري » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء أُشْتُرِطَ لجواز ترخيمه : كونه علماً^(١)، زائداً على

= بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الدون ، وباء اللؤنة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عذيري » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جاري » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بمحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من السكثرة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجى » يريدون ياشاة ادجى ، أى أقيمى ولا تبرحى ، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيبويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
وقول امرئ القيس :

أَحَارٍ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيضَةً كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ
ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ بَجِيمًا إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أُمَمًا لَهَا عَامٍ
ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

= * يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا *

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .
 الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » رخصه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِبِ إِنَّمَا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي حِدَةٍ فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَافِ مِنْ شَيْمِي
 ومن ذلك قول خرز بن لوذان السدوسي :
 يَا صَاحِبِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْجَانِسِ
 ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :
 يَا صَاحِبِ مَهْلًا ، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَا صَاحِبِ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِي
 وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمي :
 صَاحِبِ هَلْ رَيْتَ أَوْ تَمِغْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَاقَرَحَى فِي الْعِلَابِ
 وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :
 صَاحِبِ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلَّأُ الرُّحُوبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟
 وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان النادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحلوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء فأجازه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =

ثلاثة ، كـ « جَمْفَر » و « سَعَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو زيد ، ولا في نحو حَكَم ، وقيل : يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنه ، وقيل : يجوز فيهما^(١) .

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والفبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى ، إن النعام في القرى » فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصا ، اه بمعناه رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا في رحي وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والامثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الغراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحرك ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبل ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقا - أي سواء أكان محرك الوسط أم ساكنة - فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سُعَا » ، وقراءة بعضهم (يا مَالٍ)^(١) .

ولما حرفان ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر من أحرف اللين ، ساكنًا ، زائداً ، مكَمَّلًا أربعة فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرًا ، وذلك نحو : مَرْوَانٌ وَسَلْمَانٌ وَأَسْمَاءٌ وَمَنْصُورٌ وَمِسْكِينٌ عِلْمًا ، قال :
 * يَا مَرْوُؤُاْ إِنِّ مَطِيطِيَّ مَحْبُوسَةٌ * — ٤٥٣

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرْجُو الْحَبَاءَ ، وَرَبِّهَا لَمْ يَبْأَسِ *

اللفظة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بمحذف حرفين « مطيطى » المطية : الراحلة ، مأخوذ من اللطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع فى سيرها ، أو من المطا وهو الظهر ؛ لأن راحتها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم يباأس » لم يقطع الأمل فى أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاءه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرخم مبني على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له « مطيطى » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يباأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقال :

٤٥٤ — * يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسنذكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨٨) إلى لييد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائي واسمه حرمة بن المنذر ، ولكنني اطلعت على هذا الشاهد في ديوان لييد المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثُورُ
يَا أَسْمَ صَبْرًا إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ

اللغة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا في المنقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وساء ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النازلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه ، وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : اصبري صبرا على « حرف جر » ما « اسم موصول مبني =

بمخلاف نحو « شَمَالٌ » علماً ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ لين ، ونحو « هَمَيْخٌ ^(١) ، وقَنَوْرٌ ^(٢) » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو « مُخْتَارٌ ، ومُنْقَادٌ » علمين ؛ لأصالة الألفين ، ونحو « سَعِيدٌ وثَمُودٌ وعِمَادٌ » ؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان ^(٣) ، وبمخلاف نحو « فِرْعَوْنٌ وغُرْنَيْقٌ »

= على السكون في محل جر بعلى « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنتظر » الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمَ » فإن أصله « يا أَسْمَاءَ » فرخمه بمحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧)

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

أراد « يانعان » فحذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَا زِلَّةٌ أَسْمَاءُ أُمِّ غَيْرُ نَا زِلَّةٍ أَيْبِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَأَعْلَهُ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى مضي

(١) الهبيخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الباء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام الممتلئ الجسم النار ، والجارية هبيخة - بالتاء - والياء المشددة زائدة للالحاق بسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً - الصخيم الرأس ، قول :
بغير قنور ، ويقال : القنور هو الشرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يحرى عليه كلامهم أن يرحموا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بمحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (٣٣٦/١) :

تَنَفَّكْرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِمَى وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ

بريد « ليس » فحذف السين ووفر ما قبلها فأبقاء على حاله .

علماً ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنِ »
علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفِيُونَ » و « مُصْطَفِيَيْنِ » فالحركة المجانسة مُقَدَّرَةٌ .
وإما كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، تقول في معديكرب :
« يَا مَعْدِي » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثنى » ؛ لأن عَشَرَ
في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » علماً .

فصل : الأكثر أن يُنَوَّى المحذوفُ فلا يُغَيَّرُ ما تقي ؛ تقول في جعفر :
« يا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حَارِثٍ : « يا حَارِثٍ ^(١) » بالكسر ، وفي منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن محزم :

فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ
يَا يَزِيدُ « حذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِثَ أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ
ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِثَ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا
إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
ومن ذلك قول امرئ القيس في رواية سيويه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ
كَكَلَمَةِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها

في نحو قول الأسود بن بعفر :

وَهَذَا رِدَائِي عَنْدهُ يَسْتَعِيرُهُ
لَيْسَ لِي بِنِي أَنفَى أَمَالٍ بَنَ حَنْظَلٍ
يريد « يامالك بن حنظلة » حذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة »

وليس منادى .

(ه — أوضح المسالك ؛)

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرَقْلَ « يا هِرَقْ » بالسكون ، وفي ثَمُودَ ، وَعَلَاوَةَ ، وَكَرَوَانَ : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا كَرَوَ » .

ويجوز أن لا يُنَوَى فيجعل الباقي كأنه آخرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَمْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرَقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمِي » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول في جَرَوِ ، ودَلَوِ : الأجرى ، والأذلي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو » وبالمعرب التَمَبِيئي نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحو « دَلَوْ وَغَزَوْ » ، وباللزم نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كِساء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا .

فصل : يَحْتَضَرُ ما فيه تاء التأنيث بأحكام :

منها أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَفَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَتَبِعْ حذفُها حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول في بَعَقَبَاةَ : « يا عَقَبَا » .

وأنه لا يُرَحَّمُ إلا على نية المحذوف ، تقول في مُسَلِمَةَ ، وَجَارِثَةَ ، وَحَفْصَةَ : « يا مُسَلِّمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس ببدء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفَّ لَبَسٌ جاز ، كما في نحو هُمَزَةَ ، وَمَسَلَمَةَ .

ونداؤه مرخاً أكثر من ندائه تاماً ، كقوله :

— ٤٥٥ — * أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ *

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صُرْمِي فَأُجْمِلِي *

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح - إذا عمله برفق وسكينة ولم يجعل به ، ويقال : مهل الرجل - مثل فرح - إذا تقدم في الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبي « الصرم » الهجر .
الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنه قال . تمهلي مهلا وانركي بعض هذا التدلل ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره في محل جزم بإن ، وتاء مخاطبة اسم كان مبنى على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمنت » فعل وفاعل « صرمي » صرم : مفعول به لأزمنت ، وهو مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « وأجملي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجملي : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالتاء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .
ومن ذلك قول القطامي :

رَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفٍ مِنْكَ الْوَدَاعَا
يريد « يا ضباعة » حذف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشرم :

لكن يُشاركه في هذا مالِك وعامر وحارث^(١).

فصل : ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز في نحو « الغلام^(٢) » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بقاء التانيث ، كقوله :

= * عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا *

يريد « يا فاطمة » فحذف التاء .

ومثله قول ابن الحرع :

كَادَتْ فَزَارَةٌ تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارًا

يريد « أولى يافزارة » فحذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

* لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَاوِيَّ بِحُرٍّ *

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منسكراً ولا شاذاً ولا دليلاً في ذاته ، ولكنه قليل

بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجيء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

كَلْبِيَّيْهِمْ لِهَمٍّ يَا أُمَيَّمَةُ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَعْلَى السَّكْوَاكِبِ

(١) قد أثرنا لك قريباً عبارة سيويوه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالاً بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت الداء (ص ٤٣ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

* دَرَسَ النَّا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ *

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٨) :

* أَوَالفَا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

=

٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ كَثِيلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ * —

= والتخريج الذى استشهد المؤلف ببيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم للمقترن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتي بعده قوله :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَمْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ
إِذَا الْبَازِلُ الْكَوَّاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبْسِيسِ بِالسَّحَرِ

اللغة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفي القاموس « عشا النار وإليها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رآها ليلا من بعيد فقصدتها مستضيئاً » اهـ . وأخطأ الأعلام ومن تبعه في تفسير « تعشو » في بيت الشاهد بتسير في الظلام « الخصر » بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للفتى أو في محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه في غير النداء اضطراباً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » الواو عاطفة ، الخصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله « بن مالك » =

ولا يمتنع على لغة مَنْ ينتظر المحذوف ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — * وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامًا *

ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤية :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمَّ حَجَرٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَحَجَرِي
يريد « يأم حمزة » حذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره فوله :

* أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا *

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضمى « حبالكم » الحبال - بكسر أوله - جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفه وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع المكان » أى بعد بعداً سحيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم في غير الداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تلييه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضمه مقدرة على الحذف المحذوف للترخيم الواقع في غير الداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله ، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك يرد على البرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجربى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ ، وَآوَنَةُ أَثَالَا
أراد « وآونة أثالة » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ حَىَّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ *

أراد « ليس حى بخالد على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التي في آخر « بخال » هي الكسرة التي كانت قبل الحذف ، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء :

إِنْ ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ الدَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
أراد « إن ابن حارثة » .

ومن الحذف في غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنْوَا حِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَّحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِيْمِدِ
أراد « كنواحى ريش حمامة » حذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشي الحارثي (وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق في باب كان وأخواتها) :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ

وَلَاكِ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد ولكن اسقني ، حذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنصوب على الاختصاص^(١)

وهو : أسم معمول لأخص واجب الحذف^(٢) .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اختصت فلانا بكذا » زيد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجل بذى المروءة » وهى صيغة من صيغى التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات برضعن أولادهن) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

وبالاعتناء على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لما فى الصدور » .

الثانى : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيديويه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناظم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان « أيها » أو « أيتها » استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيضمان ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع محلياً بـأل ، نحو « أنا أفعل كذا أيها الرجل » و « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة »^(١) .

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً ، بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لاجل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » - ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو بلفظ « أيتها » ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعا أيضاً - كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسماً مبدياً على الضم ، ومحله نصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما في نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة - وهى « أخص العرب » لاجل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذى هو « نحن » والخبر الذى هو « أقرى الناس للضيف » .

وفي هذه المسألة مذهبان آخران .

المذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أقرى منك يا عمر » .

والمذهب الثانى - وهو ما ذهب إليه السيرا فى - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » فى الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجبهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فى نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثانى أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره فى المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص - إلخ « وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعث عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيه .

وإن كان غَيْرُهُمَا نصب نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ »

وَيُفَارِقُ الْمَنَادَى فِي أَحْكَامٍ^(١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرأ .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » في الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم « يَا أَلَهَّ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً ، وأنه ينتصب مع كونه مفردأ ، كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كقولهم : « نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور :

الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للتكلم واحداً أو مثني أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعداها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر

كذا قال النحاة ، واعتقد أن أحد هذين الأمرين يغنى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ، فإنك لا تجد بأساً في أن تقول لمن تحدّثه وهو مصغٍ إليك « قد كان كذا وكذا يافلان » فعبارة « يافلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير^(١)

وهو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرتك من كذا » أى خوفته ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه » أشبه بالمعنى اللغوي ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تخفضه بمن فتقول « إياك من التواني » أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيبويه وجماعة ، وسنقرره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عاطف فقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْأَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهُمَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذر المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عاطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذِكْرَ المحذَر بلفظ «إيَّا» فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كرَّرْتَه ، أم لم تعطف ولم تكرر ، تقول : «إيَّاكَ وَالْأَسَدَ» الأصل «أَحَذَرُ تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ» ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : «إيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ» والأصل «بَاعِدَ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ» ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير «أحذرك من الأسد» ، فنحو «إيَّاكَ الْأَسَدَ» ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأى ابن الناطم ، ولا خلاف في جواز «إيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ» لصلاحيته لتقدير من^(١) .

= الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما ، فتقول : «الأسد الأسد» أو تقول : «اليسكسل والتواني» أو تقول : «الأسد» ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك «إيَّاكَ الْأَسَدَ» من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيَّا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إيَّاكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناطم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول «إيَّاكَ الْأَسَدَ» قد قلت : أحذرك الأسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت «إيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ» فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول «إيَّاكَ الْأَسَدَ» ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إيَّاكَ فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد - يعني =

ولا تكون «إيّا» في هذا الباب لمتكلم ، وَشَذَّ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
«لِتَذَكَّ أَلْسَنُ الْأَسَلُ وَالرَّمَّاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ
الْأَرْزَبَ» وأصله إيَّاي باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف
أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّبْتَيْنِ فَإِيَّاهُ
وَإِيَّاءَ الشَّوَابِّ» والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَابِّ ، وفيه
شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة
الضمير وهو «إيّا» مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى
الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمّر .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ «إيّا» أو أَقْتَصِرَ عَلَى ذكر المحذّر منه ،
فإنما يجب الحذفُ إِنْ كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو «نَفْسُكَ نَفْسُكَ»

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيديوه - لم يجوز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا
بها ، فتقول «إياك الأسد» لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ،
وتخريج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إياك فعلا يتعدى إلى اثنين
بنفسه - يعني كما هو تقدير ابن الناطم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول «إياك من أن تفعل القبيح»
جاز لك أن تحذف «من» سواء أ قدرت العامل فعلا يتعدى لاثنيين أم قدرته فعلا
يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنيين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا
لواحد فلا أن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل
«أن» جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل «إياك الأسد» على
أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل «إيّا» غير عامل «الأسد» والثاني أن يكون عاملهما
واحدا ونقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام «إياك
من الأسد» نحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن التزامه تحكم .

والثاني نحو « الأسد الأسد » و (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)^(١) ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — * خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ * *

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ *

اللغة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المكارم والمحامد تسلكها ولست من أهلها « المنار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال العيني - وتبعه الصبان والشيخ خالد - إن المنار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وبرز » أظهر « برزة » اسم أم عمر بن لجأ الذي يهجو « اضطررك القدر » الجأك المقذور الذي لا يغالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بخَلَّ « يبنى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « المنار » مفعول به لينبئ « به » جار ومجرور متعلق بيبني ، وجملة يبنى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وبرز » الواو عاطفة ، وبرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ببرزة » جار ومجرور متعلق ببرز « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق ببرز « اضطررك » اضطر : فعل ماض . وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعم : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اه .

هذا باب الإغراء^(١)

وهو : تَنْبِيْهُ المُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيَفْعَلَهُ .

وَحُسْنُ الْأَسْمِ فِيهِ حُسْنُ التَّحْذِيرِ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ « إِيَّا » ؛ فَلَا يَلْزَمُ حَذْفُ عَامِلِهِ إِلَّا فِي عَطْفٍ أَوْ تَكَرَّرَ ، كَقَوْلِكَ « الْمَرْؤَةُ وَالنَّجْدَةُ » بِتَقْدِيرِ الزَّم ، وَقَوْلِهِ :

— ٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِّنْ لَّا أَخَا لَهُ * *

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً » .
٤٥٩ — نسب الأعم (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لمسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ *

اللغة : « أخاك » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ أقوله بعد ذلك :
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمُ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَاكِرِيُّ بِغَيْرِ جَنَاحٍ ؟
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامري :

* يَا رَبَّ هَيْجَاءٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَةٍ *

ومن شواهد مدها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُّهْتَدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .

ويقال : « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » فتتصب « الصلاة » بتقدير احضروا ، و « جامعة »^(١) على الحال ، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز .

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : الزم أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » توكيد لفظي للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم إن ، وهو مضاف وضمير الغائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجمله لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيبة » جار ومجرور متعلق بساع « بغير » جار ومجرور متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في هذا التركيب ونحوه منهم أبو علي الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور . الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ، لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه .
الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .
الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه .
الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء ، نعى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال^(١)

اسمُ الفعل : ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً ، كـ « شَتَّانَ » و « صَهْ »
و « أَوْهْ »^(٢) .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمبدولاتها - وهو الأفعال
أنفسها على أرجح المذاهب - أن المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده
بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل
« أف » فكأنه قال : أنضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً
شديداً ، وإن قال « واه » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبحثان يجمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك - مع ذلك -
رأى المؤلف في كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، ولانحاة في ذلك
آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ،
وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين واللتى بالنون ،
وهذا الاسم يدل على لفظ افترق الدال على الحدث - وهو الافتراق - والزمان : الذى هو
الماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هى منها ، وهذه الألفاظ
تدل على معانى الأفعال وهى الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيديويه
ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه
وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة
دلالاته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة
بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ،
وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن
المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » و « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

وورودُه بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى اسكُتْ وانكفِ واستجب ، ونزَالٍ ، وبابه^(١) ، وبمعنى الماضي والمضارع

يمكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النابتة عن الأفعال معربة نحو قولك « ضربا زيدا » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنيّة .
الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ « صَهْ » ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثاني : ويتضمن القول في هذه الأسماء ، ألقاها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبني على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف في بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثاني : أنها في محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازني ، وهو مبني على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها في محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قولك « أقام زيدا » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيًا على القول بأنها دالة على معاني الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة في اسم الفعل ، أيقاس في بعض الأبواب أم لا يقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يقاس في شيء أصلا . وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب ، لأن قياسه ابتداء لما لم يسمع من العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليل^١، كـ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افترقَ وَبُعَدَ ، و « أَوَّهَ »
و « أَفَّ » بمعنى اتَّوَجَّعُ واتَّضَجَّرُ ، و « وَآ » و « وَى » و « وَاهَاً » بمعنى
أعجب ، كقوله تعالى : (وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أى : أعجب
لعدم فَلَاحِ الكافرين ، وقول الشاعر :

٤٦٠ — * وَآ بِأَيِّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ *
—————

== المبرد إلى أن باب نزال قياسى ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسى ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس فى كل فعل
ثلاثى تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .
فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزبدا فيه لم يبين منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارَ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة
بناءه من أفعال ، وجعل « دراك » مقيسا ، وجعل هذا نظير إجارة سيديويه ومتابعيه
فياس فعل التعجب من أفعال ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج »
وجعل قرقرار قياسا فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .
وإن كان الفعل جامدا كنعيم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبين
منه ، فلا يقال « نعام » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبين منه ، فلا يقال « كوان » .

ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر فى لغة جمهور العرب ، فأما بياؤه فلما مر
فى باب المعرب واللبى من أنه أشبه الحرف شها استعماليا ، وأما كون بنائه على حركة
فلما تخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهى ساكنة ، وأما كون هذه
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد
يفتحون آخره إتباعا لحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجر من بنى تميم ، ولم يعين أحد — ممن اطلعنا
على كلامه — اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : ==

وقول الآخر:

٤٦١ — * وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا *

كَاثِمًا ذَرَّ عَلَيْهِ الرِّزْنَ أَوْ زَنْجَبِيلٌ، وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

اللفظة: «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أى فمك «الأشنب» وصف من الشلب بفتح الشين والنون جميعاً - وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأبى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «وفوك» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر «الأشنب» نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العيني إلى أن الواو فى «وفوك» للاستئناف ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و «كاثمًا» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «ذر» فعل ماضى مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل ذر ، والجملة من ذر ونائب فاعله فى محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العيني ، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح ، وهو وجه مליح لا بأس به .

الشاهد فيه : قوله «وا» فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من سببه إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى بروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور ، وبهذه قوله :

هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّهَا نَلَمْنَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا

بِشَمَنِ فُرْضَى بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

=

فصل : اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كَشَتَّانَ وَصَهَ وَوَى^(١) .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) أى : الزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ^(٣) ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَسَكَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسمي » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة تأكيد للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداها على الأخرى بـ ثم كما هو الأصل في تأكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون) « واها » تأكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من تأكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بثلاث السين بمعنى سرع ، وفي المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » في نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهيأت ، وذكروا منه أيضاً « لعا » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بـ على ، فقال ابن بابشاذ : هي حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هي ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هي في محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائي : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو الزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحِجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

= ونوزع في هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثبتت ، و « أَمَامَكَ » بمعنى تَقَدَّمَ ، و « وَرَاءَكَ » بمعنى تَأَخَّرَ ،
و « لَكَ » بمعنى تَنَجَّحَ ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استعمل
فعله ، ومصدر أهمل فعله ؛ فالأول نحو « رُوِيَ زَيْدًا » فإنهم قالوا : أَرُوْدَهُ
إِرْوَادًا ، بمعنى أهمله إهمالًا ، ثم صَغَّرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ
فعله ، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله ؛ فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة مُنَوَّنًا
ناصبًا للمفعول ؛ فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ثم إنهم نقلوه وَصَّوْا به فعله ؛
فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا »^(١) ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونهُ مَبْنِيًّا ،
والدليلُ على بنائه كونه غيرَ مُنَوَّنٍ ، والثاني قولهم « بَلَّ زَيْدًا »^(٢) ، فإنه
في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لَدَعٍ وَاتْرَكَ ، يقال « بَلَّ زَيْدٌ »
بالإضافة إلى المفعول كما يقال « تَرَكَ زَيْدٌ » ثم قيل « بَلَّ زَيْدًا »^(٣) بنصب
المفعول وبناء « بَلَّ » على أنه اسمُ فعلٍ .

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه ؛ تقول « هَيَّاتَ نَجْدٌ » كما تقول
« بَعْدَتْ نَجْدٌ » قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :
رُوِيَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا تَدَى أُمَّهُمْ لَأَيْنَا ، وَلَسِ كُنْ بُقُضُهُمْ مُتِيَا مِنْ
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى
روايتيه وتقدم إنشاده في باب المفعول المطلق :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :

تَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا غَنَّى الْخُدَاةُ بِهَا مَشَى النَّجْمِيَّةُ بَلَّ الْجِلَّةُ الْفُجْبَا

٤٦٢ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَمِيقُ وَمَنْ بِهِ *

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « تَرَاكَ زَيْدًا » كما تقول : « أَتْرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ
باعتبارها ، قالوا « حَبَّهْلِ الثَّرِيدَ » بمعنى أئت الثريدَ ، و « حَبَّهْلِ عَلَى
الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَبَّهْلِ بِعُمَرَ »
أى : أَسْرِعُوا بذكره .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفي ، وما ذكره المؤلف
ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَمِيقِ نَوَاصِلُهُ *

ويروى « أيهات » في المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العميق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن »
الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبني على السكون في محل
رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف
عطف ، هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعميق » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع
صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه لا يخصص بالوصف بالجار والمجرور
قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العميق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى
بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله
« وهيهات خل » .

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) ^(١) ، وقوله :

٤٦٣ — يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَا *
فَمَوَّوَلَانِ ^(٢) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، وقد نسبته الشيخ خالد الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* إِي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللغة : « المائح » هو بالهمزة المنقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليملاً الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماح يميح ميعاً » فأما الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو مائح - بالتاء المثناة من فوق - « دلوى » الدلو : معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « المائح » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضممة الظاهرة « دلوى » يحتمل وجوها من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونكا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها : أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوى دونكا . الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) مما تأولوهما به أن المعمول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوى » في =

فصل : وما نُؤَنّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « وَاها » و « وَيَهَا » كما التزمَ تنكيرُ نحو : أحديّ وعريبٍ ودَيَّارٍ^(١) .
وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالِ » و « تَرَائِكَ » وبأبهما ، كما التزمَ التعريفُ في المُضَمَّرَات والإشارات والموصولات .

= بيت الشاهد - ايس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء مماثلاً لهما - فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب كتاب الله عليكم ، وما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة في محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير « دلوى دونك » كما تقول : دلوى خذه ، ووقع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله تعالى (لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير - بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ *

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذى يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون مرادفاً للواحد بمعنى المفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال في النفى ، ومنه قوله تعالى : (مامنكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفى يلزم التنكير فلا يستعمل معرفاً إلا شذوذاً !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَهْ وَمَهْ وإِيْهِ ،
والفاظٌ آخرُ ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو كغاب ، ورجل ، وفرس .

هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : ما خُوطِبَ به مالا يَنْقِلُ مما يُشبه اسم الفعل ،
كقولهم في دعاء الإبل لتشرب « جِيءْ جِيءْ » مهموزين^(١) ، وفي دعاء
الضأن « حَا حَا »^(٢) ، والمعز « عَا عَا » غير مهموزين ، والفعلُ منهما حَاحَيْتُ
وعَاعَيْتُ ، والمصدر حَيَّحَاءَ وَعَيْعَاءَ ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْعَاءُ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلا فقالوا : جَأَجأت بالإبل ، إذا دعوها لتشرب ، ثم
لما كثرت ذلك سموها الشراب جيئاً ، كما سموها البغل عدس فيما سنشدك إياه ، (ص ٩٢ الآتية)
قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الْهَيْءِ وَلَا الْجِيءِ أُمْتَدَّاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .

(٢) الذي في صحاح الجوهري « وحاء : زجر للإبل ، بني على الكسر لا لتقاء
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حاء وعاء ، أبو زيد :
يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حيعاء وحيعاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم
أقف على نسبته إلى قائل معين .

اللغة : « عاعيت » الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا
منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي ، وأكثرت من
ذلك » والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عاعيت » وقد علم
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة
كما في قاتلت وضاربت ، وقد ذهب سيديويه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عاعيت =

وفي زَجْر البغل « عَدَسْ » قال :

* عَدَسْ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ^(١) *

== عييت - بوزن دعدعت ودحرجت - فقلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة . اكتفاءً بجزء العلة ، كما قالوا « طَائِي » في طيء ، قال سيديويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلا أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت لا ، ويدل ذلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيعاء واليعاء - بالفتح - كما قالوا : الحاحاة والعاعة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت « اه كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولا ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيديويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، فقلبت الواو الأولى ألفا لا نفتاح ما قبلها ، كما ذكر سيديويه في الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيديويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر المبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « اليعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني اليعاء لأكثر منه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وصحفت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداها في باب الوصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا سببه وسببه في الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفعلِ » احترازٌ من نحو قوله :

٤٦٥ — * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّندِ * *

= * أُمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ * *

والشاهد فيه ههنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما في قول الرازي :

* إِذَا حَمَلْتُ بِرَئِي عَلَى عَدَسٍ * *

والدليل على أن « عدس » في هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على ، واسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء ، ويستغف على هذا الحكم في كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة في المعلقة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

* أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيَّهَا سَالِفُ الْأَمَدِ * *

اللغة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً - اسماً موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء - بفتح القاف - أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد - الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطلال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه لبس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلَا أُيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي *

الثانى : ما حُكى به صوتٌ ، كـ « طاقٌ » لحكاية صوتِ القُرَّابِ ،
و « طاقٌ » لصوت الضرب ، و « طَقٌ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبٌ »
لصوت وقع السيف على الضريبة .
والنوعانِ مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، من معلقته
المشهورة التى تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها فى عدة مواضع من هذا الكتاب ،
وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام
« بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندى بأحسن حالا منك ، لأن تباريح
الهوى وآلام العشق لا تفارقت ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف
وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً لفظها مرفوع بالضمة الظاهرة « الطويل »
نعت لليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبنى على
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هى لام الكلمة ، أما الياء
الموجودة فهى ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « بصيح » جار ومجرور متعلق بانجلى « وما » الواو واو الحال ،
ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل
الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ،
مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ،
وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب^(١) .

هذا باب نوني التوكيد^(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثَقِيلَةٌ ، وخَفِيفَةٌ ، نحو (لَيْسُ جَنْبَنٌ وَلَيْسَ كُونًا)^(٣) .
وَيُؤَكِّدُ بهما الأمرُ مطلقًا ، ولا يُؤَكِّدُ بهما الماضي مطلقًا^(٤) .

(١) مضى ذلك في باب المعرب والمبني ، عند القول على المبني من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .
(٢) اختلف النحاة في هذين النونين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما ذراعاً عن الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التي تجري على أحدهما لا تجري على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو (وليسكوناً) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأضبط بن قريع الذي يأتي استشهاد المؤلف به * لا تهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والحالي من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحولات التي لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لمنهك إلى هذا .
(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولاً أن نوني التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل للماضي لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَّيِّمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

فإما أن يكون مستقبلاً معنى ، وإما أن يكون البيت شاداً

وأما المضارع فله حالات :
 إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثَبَّتاً ،
 مُسْتَقْبَلاً ، جواباً لقَسَم ، غير مفصول من لامه بفصل ، نحو (وَتَاللَّهِ
 لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ)^(١) ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مَنفِيّاً ، نحو
 (تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يُوْشَفَ)^(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ،
 كقراءة ابن كثير (لَا تُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٣) ، وقول الشاعر :

٤٦٧ — * يَمِينًا لَا بُغْضُ كُلِّ أَمْرٍ * *

- (١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .
 (٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .
 (٣) من الآية ١ من سورة القيامة .
 ٤٦٧ — لم أفد لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا
 صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ *

اللغة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون -
 ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .
 المعنى : يحلف أنه يمتق من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى
 قول الله تعالى : (لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون)
 ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ سَدِيقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ

الإعراب : « يميناً » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام :
 أقسم يميناً « لأبغض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له
 من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة
 رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل
 المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =

أو كان منفصلاً من اللام مثل (وَلَيْنَ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِيَالِي اللَّهِ تُحْشَرُونَ)^(١) ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)^(٢) .

والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما ، نحو (وَلِمَا تَخَافَنَّ)^(٣) (فَلِمَا تَذْهَبَنَّ)^(٤) (فَلِمَا تَرَيْنَ)^(٥) .
وَمِنْ تَرَكَ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرى » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرى « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لسكل امرى « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرى ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلاً مضارعاً مثبتاً مقترناً بلام الجواب متصلاً بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .

فإن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟ فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضاً ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين

لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ الْمَرْءَ سَيْئًا أَوْ جَيِّلاً

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ — * يَا صَاحِرَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ *
وهو قليلٌ ، وقيل : يختص بالضرورة^(١) .

٤٦٨ — هذا الشاهد بما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف
ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَآنِ مِنْ شَيْعَى *

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحي » فحذف ياء المتكلم ، وهى المضاف إليه ،
وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء
أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » ماضى مرخم على غير قياس « إِمَّا »
مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدنى » تجد :
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان
لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه
« فَمَا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية
« عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيعى » شيم :
مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة ، وشيم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها
وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدنى » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن
المؤكد بما الزائدة كما أكد فى الآيات التى تلاها المؤلف ، وترك التأكيد فى هذه
الحالة — عند قوم من النحاة — قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن النحاة يختلفون فى ترك التوكيد بعد « إِمَّا »
أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إِمَّا »
واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيديويه — وتبعه على ذلك أبو على الفارسى وكثير — إلى أن =
(٧ — أوصح المسالك ٤)

== توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .
وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول ، وقد أكثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَإِمَّا تَرَيَنِي لَا أَغْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَنَامَ فَأَنَمَسَا
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنفَسَا
ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيَنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَعَانَ فَكَسَّتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَقَدْ أَنِي
ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيَنِي بِي عِـ____لَةٍ كَأَنِّي نَسِيبٌ مِنَ النَّفَرِيسِ
ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي :
إِمَّا تَرَيْنَا وَقَدْ خَفَّتْ سَجَاسُنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْتُوبُ
ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَيَنِي وَلِي لَمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
ومن ذلك قول الشاعر :
فَإِمَّا تَرَبَّنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَةٍ أَحَقَى وَلَا أَتَمَعِّلُ
ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شِمَطًا فُضِّحَ كَالثَّغَمِ الْمُنْجِلِ
ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَبَّنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارِبُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي
وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةَ صُنْحٍ تَحْتَ لِ الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب^(١) ، كقوله تعالى : (وَلَا تَجْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

٤٦٩ - * هَلَّا تَمَنَّيْنِ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ *

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهى النهى ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتمنى ، والاستفهام ، فأما النهى فشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذى مضى فى باب النعت ، وأما التعريض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذى أنشده المؤلف هنا ، وأما التمنى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « تريبانى » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة التمنى وهى ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة الاستفهام وهى الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الأبيات مشروحة . وقد نرك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التعريض لأنه أخوه وإن كانت حقيقتهم مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ *

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحضه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنى » أصلها تمنين فلما حذفت نون الرفع لما سذكركه التقى ساكان ، فحذفت باء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تعميم وتجوذين وتتسكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا - اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

٤٧٠ — * فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرِيدَنِي *

= المعنى : يبحث محبوبته على أن تعده بالوصال وعدا لا تحلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تمحيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للنصب المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار مجرور متعلق بتمنن « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة . فمفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهديك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، ودى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكدته لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التمحيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمننن » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة مخلصا من ثوالى الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ — ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لِكُنِّي تَعْلَمِي أُنَى أُمُرُوْكَ بِكَ هَائِمٌ *

اللمعة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنتر بن شداد العبسي :

=

وقوله :

٤٧١ — * أَفَبَعَدَ كِنْدَةَ تَمَذَحَنَ قَبِيلًا *

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالرَّامَاحُ نَوَاحِلُ مِثْنَى وَيَبِضُ الْهِنْدِ تَقَطَّرُ مِنْ دَمِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف المخاطبة اسمه مبنى على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترينى الآتى ، ويوم مضاف و « الملتقى » مضاف إليه « ترينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر لـ « لى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « آتى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع مادخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى .

الشاهد فيه : قوله « ترينى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمنى وهى قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيبويه التى كانت مجعولة ، ولسكنى رأيته قد نسب فى النسخة المطبوعة فى مصر من كتاب سيبويه (١٥١/٢) إلى المقنع ، وقد نسبته الشنقيطى الكبير إلى امرئ القيس بن حجر الكندى ، وذكر القصيدة التى منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَذَحُهُ *

اللافة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلى » فعل أمر ماضيه « حلا » بتضعيف اللام — أى : منع وطرده ، خفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التى هى أصل فى نحو « وف وعدك » =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة
 = و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من النحلية
 وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف ومكون النون -
 اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلة » أى
 جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطيحة » فاعل
 مرفوع بالضممة الظاهرة « حل » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل
 عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح فى محل جر
 « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على
 ما ارتضىناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعد » الهجمة
 للاستفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والغاء عاطفة على محذوف
 وتقدير الكلام : أنتد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن
 المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف
 و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية
 والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،
 ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « قبيلة » مفعول
 به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف
 الاستفهام ، وهو الهجمة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبِلَا دٍ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

حيث أكد « يمنعني » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعل » يؤكد بالنون الحفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ،
 وقد قلبت فيه النون الحفيفة ألفا لأجل الوقف .

التي لم تُسبقْ بـ «يَنْ» ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) ^(١) ، وكقولهم :

٧٢ : — * وَمِنْ عِصَةِ مَا يُنَبِّئُنَّ شَكِيرُهَُا *

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفي بلا قول النابتة النيباني مخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرُو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْدَارِ
لَا أَعْرِفُكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفٍّ تَغْلِبَ وَارِدِي الْأُمُرَارِ
وقول الآخر :

لَا أَلْفَيْتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدُبُني وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اللبيب تأكيد المضارع المنفي بلا شاذ ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا تصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لاتقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذ ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا ابْجَازَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يحىء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَةِ مَا يُنَبِّئُنَّ شَكِيرُهَُا

وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُّ الزَّادُ مِنَ الزَّانِدِ *

اللغة : « عِصَة » بكسر العين المهجلة وفتح الصاد مخففة - شجرة ذات شوك من

== أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل في لامها ؛ قيل : لامها واو محذوفة عوض عنها
 هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها
 هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي
 لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأشموني
 « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يثبت حول الشجرة ،
 وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبتت الشكير
 حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب
 بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجملة
 الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن ؛
 فاعل سرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف
 إليه « ومن » الواو الاستئنافية ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار
 والمجرور متعلق بقوله يثبتن الآتي « ما » زائدة « يثبتن » يثبت : فعل مضارع مبني
 على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل
 له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل يثبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو
 مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يثبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو « يثبت »
 بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم في المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفي
 عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إني أراك بعين بصيرة .

ومثله قولهم في مثل آخر « بمجد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصبيه
 الإعباء ، أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تحتنته » وأصله خطاب لامرأة ، و « تحتنته »
 فعل مضارع مبني للمجهول ، وأصله الحثان ، والهاء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب ==

وقال :

٤٧٣ — * قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ *

= لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيديوه كل هذه الأمثال في الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد للعراف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا *

وقبل هذا البيت قوله :

أَهْنِ لِلَّذِي تَهْوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مِتَّ كَانَ الْمَالُ نَهَبًا مُقَسَّمًا

الإعراب : « قليلا » نعت لمنعوت محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمذك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمذك حمداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمذك الآتي لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه مالا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بـيحمد الآتي « ما » زائدة « يحمذك » يحمد : فعل مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبني على الفتح في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضمة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بـيحمد مبني على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه « معنماً » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمذك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خاله =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إمّا »
كقوله :

٤٧٤ — * يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

= أن « ما » هنا زائدة وهي على معنى النفي ، وقال الدمامي : ولا أدري الوجه الذي
عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة
لأن قليلا ، وهو تابع لابن مالك في هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل في ذاته ،
لأن ابن مالك صرح في بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ،
فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك في اختياراته .

الأمر الثاني : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمعل ما التي تقع بعد رب ، وقد
صرح ابن مالك في شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما للتصلة رب شاذ ،
ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى المعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى
الاستقبال ، فهما كالتناقضين ، وكلام سييويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد
ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما بقولن ذلك » وقد ورد في قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَمَلٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي كُثْمَالَاتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبي حيان الفقهى ، يصف جبلا غمه
الحصب وحفه النبات ، وهو تابع في ذلك للعينى التابع للأعلم الشنمرى ، والذي عليه الناس
أنه لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وأنه يصف وطب لبن ، وأبو الصمعاء
شاعر مخضرم ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا حَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا *

اللغة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخاً »
أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى
العرف على إطلاقة على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما »
لا بساً العمامة .

وكقوله :

٤٧٥ — * مَنْ نَشَقَّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَثْبٍ *

== المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسیه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : « بحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبني على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يعلم » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على » حرف جر « كرسیه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صلة لشيخ .
الشاهد فيه : قوله « لم يعلم » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفي الذى هو لم ، وقد نهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمْ يَا رَبُّ أَنْ رَبُّ دَعَوَةٍ دَعَوَتِكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترقى أباه ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

* أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي قَتِيلَةٍ شَافِي * =

= اللغة : « تثقف » معناه نجد « آتب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى يرجع يرجع .
المعنى : إن من تلقاه منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء
لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقَت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « تثقفن »
تثقف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل
الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بـ « تثقف » « فليس » الفاء
واقعة في جواب الشرط حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض
ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،
آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط
وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من تثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو تثقف بالنون
الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرج ، وهو من شواهد سيبويه (١٥٢/٢) :
فَمَمَّهَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَمَّهَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَنْمَعَا
الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع
بعد ميمها التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا الموقف .
ومثله قول الآخر :

نَبَتْكُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا بَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْمَعَا
الشاهد في قوله « ينمعا » حيث أكد بالنون الخفيفة وقلبها ألفا الموقف ، بعد « متى » .
ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن
يكون الفعل شرطاً كما في بيت الشاهد وأن يكون جواباً وجزاء كما في هذين البيتين
الذين أنشدناهما .

فصل

في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كل منهما مسألة :
الأصل الأول : أن آخر المؤكّد يُفتح ^(١) ، تقول « اضْضَرْبَنَّ » و « اضْضَرْبَنَّ »
ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسنّداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره
حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول :
« اضْضَرْبَنَّ يَا قَوْمِ » بضم الباء ، و « اضْضَرْبَنَّ يَا هَئِذُ » بكسرهما ، والأصل :
اضْضَرْبُونْ ، واضْضَرْبِينَ ، ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » فإنك تحذف
آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فنقول « يَا قَوْمِ اخْشَوْنْ »
و « يَا هَئِذُ اخْشِينَ » فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ،
بل قلبه ياء ؛ فنقول « لَيَخْشَيْنَ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيْنَ يَا زَيْدُ » و « لَتَخْشِيَانِ »
يَا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشِيَانِ يَا هَئِذَاتِ » .

(١) اختلف النحاة في الفتحة التي قبل نون التوكيد المؤكّد بها الفعل المضارع نحو
لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي وابن
السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندهما مبنى على الفتح ، وذلك لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيديويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل -
مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل في البناء ، ثم
حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت
الحركة هي الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال في « لا تلعبن » مبنى على
سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء
الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقعداً » ؛ لئلا يلتقي سا كنان^(١) ، وعن يونس والكوفيين إجازته^(٢) ، ثم صرح الفارسي في الحجة بأن يونس يُبقي النون ساكنةً ، وَنَظَرَ ذلك بقراءة نافع (وَنَحْيَا)^(٣) وذكر الناظم أنه يكسرُ النونَ ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَدَمَّرَانِهِمْ)

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حيث دخل حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لكن حذفها حيث دلّ للفرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً ، فقد جاء في أمثالهم قولهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا المثل يبقون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْسَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (عيى و عيى) بسكون ياء التكلم مع سكون الألف قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) بقلب الهمزة الثانية من (أأنذرتهم) ألفاً ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميع في (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغماً في مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجوار مثله فيما نحن بصدده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيرًا^(١)، وجوزهُ في قراءة ابن ذَكْوَانَ (وَلَا تَتَّبِعَانِ)^(٢) بتخفيف النون .
وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً ، ويجب كسرها ، كقراءة باقي السبعة :
(وَلَا تَتَّبِعَانِ)^(٣) .

الثاني : أنها لا تؤكَّد الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يُؤكَّى بعد فاعله بالالف فاصلة بين النونين قصداً للتخفيف ؛ فيقال « اضْرِبْنَانِ » وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف ، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازهُ هنا بشرط كسرها^(٤) .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

٤٧٦ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أصله « لَا تُهَيِّنَنَّ » .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان ، وتوجيه هذه القراءة على أن الألف ضمير الاثنين ، والنون للتوكيد .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جعلنا الواو حرف عطف و « لا » بعدها حرف نهى ، فتسكون الألف ضمير الاثنين والنون للتوكيد ، فإن جعلت لا نافية والواو للحوال كانت النون علامة على رفع الفعل المسند لألف الاثنين ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .
(٣) اعلم أن التقاء الساكنين يغتفر في العربية بشرطين ؛ أولهما : أن يكون أول الساكنين حرف لين كالألف ، وكالواو المفتوح ما قبلها أو المضموم ما قبلها ، وكالياء المفتوح ما قبلها أو المكسور ما قبلها ، وثانيهما : أن يكون ثاني الساكنين مدغماً في مثله ، فإذا علمت هذا تبين لك السر الذي اعتمد عليه البصريون في جواز وقوع النون الشديدة بعد الألف ، وعدم جواز وقوع الخفيفة في هذا الموضع .

٤٧٦ — هذا الشاهد من كلمة للأصمطي بن قريع السعدي ، قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ؛ والذي ذكره المؤلف من هذه الكلمة بيت من المنسرح قد حذف من أول جرثه الأول سبب خفيف ، وآخر الشطر الأول « أن » ولا تلتفت إلى ما قيل سوى هذا ؛ فإن أول الكلمة قوله :

= إِكْلَمَ مِمَّنِ الْمُؤْمَرِ سَمْعُهُ وَالْمُسْنَى وَالصَّبِيحُ لَا فَلَايَحَ مَعَهُ

اللفظة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله في اللغة الذي انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة «علك» هي لغة في لعلك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجزر بيانها وذكر أصحابها «تركع» أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مغايرة لها «رفعه» أراد بذلك حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا تحتقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمنخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئاً وربما بدلتك هو من حاله السيئة حالاً حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبني على السكون لا عمل له من الإعراب «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفقير» مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة «علك» عل : حرف ترج ونصب ، مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «أن» حرف مصدرى ونصب «تركع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يوماً» ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب المعائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعطى فى الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، كقوله تعالى : (لَذَاقَمَا) ^(١) (وَلَيَكُونَا) ^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٧٧ — * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا *

= من التقاء الساكنين الهذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام فى « الفقير » لأن الألف التى بينهما ألف الوصل فلا حركه لها عند الوصل ، وقد أبقي فتح آخر الفعل دليلاً على تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التى هى لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التى كان مدح بها النبی صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرُبْنَهُمَا *

. اللغة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهى الحيوان المأكول الذى فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقرّبها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ فى ذلك بالنهى عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التى رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف عطف ، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه من الخلاف فى شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الحائتين الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تقرّبها » تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات = (٨ — أوضح المسالك ٤)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْ يَنْ يَأْقَوْمِ » و « اضْرِبْ يَنْ يَاهِنْدُ » والأصل : اضْرِبْ بُونَ واضْرِبْ بَيْنَ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حذفت النون لشبهها بالتنوين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَزْتُ زَيْدٌ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

هذا باب ملا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُنِيَ كما مر ، وُسِّمِيَ غير متمكن ، وإلا أعرب ، ثم للمعرب إن أشبه الفعل مُنِعَ الصرف كما سيأتى ، وُسِّمِيَ غير أمكن ، وإلا صُرِفَ ، وُسِّمِيَ أَمْكَنَ^(١) .

== مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نهى « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الشيطان » مفعول به لتعبد « والله » الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد للنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد - صرف لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تسبغ الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا : إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسمُ به أَمَكَنَ ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف ولل فعل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .
وقد عُلِمَ من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسَلِّمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

= من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبني عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن فى معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلا أن الحدث لا بدله من حدث يحدثه وهو الذى يسمى فى علم النحويين الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، وسما أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين علتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشئ إذا أشبه الشئ ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علله واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قوياً ، ومتى وجدت علتان اللتان ترجع إحداها لمعناه والأخرى لفظه قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه لعله واحدة^(١) ، وهو شيثان :

أحدهما : ما فيه ألف التانيث مطلقاً ، أى مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « يذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضَوَى » و « زَكْرِيَاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كـ « جَرَحَى » و « أَنْصِبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « صَحْرَاء » .

والثانى : الجمع المُوَازن لِلفَاعِلِ أو مَفَاعِيلِ^(٢) ، كـ « دَرَاهِم » و « دنانير » .

(١) إنما كانت اللة الواحدة فى هذين الشيتين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التانيث لها جهتان ، أولاها الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، وللاؤنث فرع عن الذكر ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التانيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكراً ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع - فيه جهتان دالتان على القرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لا تجد فى القرية اسماً مفرداً مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرًا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرهما من المفردات عنق ، ونحو حر وصفر فإن نظيرهما من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) للراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءاً بيمين نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والمراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ، سواء أكان مبدوءاً باليمين نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقرطيس .

وإذا كان مَفَاعِل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً ؛ فنقلب ياؤهُ أَلْفاً ؛
فلا يُنَوِّن ، كـ « مَدَارَى » و « مَدَارَى » ، والغالبُ أن تبقى كسرتُه ؛
فإذا خلا من « أَل » ، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجر مُجْرِي قاضٍ وسائرٍ
في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)^(١) (وَالْفَجْرِ
وَلَيْكَلٍ عَشِيرٍ)^(٢) ، وفي النصب مُجْرِي دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ،
نحو (سِيرُوا فِيهَا لِيُبَايَ)^(٣) .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد^(٤) ؛ فقليل : إنه أعجمي مُجَلَّ
عَلَى مُوَازَنَةِ مِنَ الْعَرَبِي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابنُ الحَاجِبِ
أنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ ، وأنكر ابنُ مالِكٍ عليه ذلك .
وإن سُمِّيَ بهذا الجَمْعِ أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيلٍ وشرَاحِيلٍ

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ «سراويل» أم مفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي
أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه
جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سرِوَالَةٌ ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :
عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِيقُ لِمُسْتَعْظِفٍ

ويقال : مفردة سرِوَال - بدون تاء - وبمن ذكر أن سراويل جمع له مفرد
مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة
الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ومن ذكرنا من حملة
اللغة ، إذ هم نقلوا أثبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ،
فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظِ أَرْجَلَ لِلْعِلْمِيةِ مثل كَشَاجِمِ^(١)، مُنْعُ الصَّرْفِ .

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،
أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، وهو ما وُضِعَ صفة ، وهو إما مَزِيدٌ
في آخره ألف ونون ، أو مُوَازِنٌ للفعل ، أو مُعْدُول .
أما ذو الزيادة فهو فَعْلَانٌ بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ،
كـ « سَكْرَانٌ وَغَضَبَانٌ وَعَطْشَانٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَحْيَانٌ »^(٢)
بخلاف نحو : مَصَّانٌ لِلثِيَمِ ، وَسَيْفَانٌ لِلطُّوبَلِ ، وَالْيَانُ لِكَبِيرِ الْأَلْيَةِ ، وَنَدْمَانٌ :
من المنادمة لا مِنْ الدَّهْمِ ؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانَةٌ .

وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءٌ
كـ « أَحْمَرٌ » ، أو فَعْلَى كـ « أَفْضَلٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْثَرٌ »
و « آدَرٌ » ، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو « مَرَزْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٌ » لأنه
وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ،
وإنما منع بعضهم صرفَ بابِ أَبْطَحَ وَأَذْهَمَ لِلْقَيْدِ وَأَسْوَدَ وَأَرْقَمَ لِلْحَيَّةِ — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم السكاف .

(٢) أما فعْلَانٌ الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع
إحداها إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف
والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها
فرع الجود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعْلَانٌ الذي لا مؤنث له كالحيان
فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثاً على فعلى ،
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الأسميّة ، وربما اعتدّ بعضهم باسميتها فصّرفها ، وأما أجْدَلٌ للصقر ، وأخِيلٌ لطائر ذى خيَلان ، وأفعى للحية^(١) ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت في لغة الأكثر ، وبعضهم يمنع صرفها للتحقيق معنى الصفة فيها ، وهي القوة والتلون والإيذاء ، قال :

٤٧٨ — * فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينِ أَجْدَلٌ بَازِيَا *

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصل مادتها (ي ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أفع ، فأخرت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأخرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعول ، وعليه يجري كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامي عمير بن شبيب ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ *

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلي ، وهو النسب إلى عقيل - بضم العين ، بزنة التصغير - وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاء إياهم في الحرب « فراح » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصورا - جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير السكواسر التي تعصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

الغنى : وصف الشاعر في هذا البيت بنى عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند =

وقال :

٤٧٩ — * فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا *

= الانغاء في مهارك الحرب ، وشبههم بالفراخ من جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كَأَنَّ ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكَأَنَّ لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كَأَنَّ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح المقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدل » مفعول به للاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفاً بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو يختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي *

وقبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكَ أَخْيَرُ غَضَى اللَّوْمِ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

اللغة : « ذريني » اتركني ودعيني ، والمستعمل من هذه اللادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) والأمر كما في قوله سبحانه : =

«(ذرى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أماتته العرب «وعلمى بالأمر» أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة «شيمتى» خلقى وسجيتى وطبيعتى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء اللثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) « بأخيلا » الأخيل - بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تسكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرىنى » درى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة الخطابية فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو واو المعية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالأمر » جار ومجرور متعلق بعلم « وشيمتى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يوا » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضاً لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهمة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تشاءم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدَل فنوعان :

أحدهما : مُوَازِن فُعَال وَمَفْعَل ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفَاق ، وفي الباقي على الأصح^(١) ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصل « جاء القومُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعُوْتًا ، نحو (أُولَى أَجْنِيحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) أو أحوالاً ، نحو (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٣) أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أهم مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين خمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما مفعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من خمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا
(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لنجدته جماعات وآحاداً : أى واحداً واحداً) .
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره رأكب وركبان وصاحب وصحبان ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .
وربما استعملت هذه العدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَحَيْلٌ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثَغَاهُ الرَّجَالُ وَوُحْدَانُهَا
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثاني : « أُخْرُ » في نحو « مَرَزْتُ بِنِسْوَةٍ أُخْرَ » لأنها جمع الأخرى ،
والأخرى أنثى آخر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخر من باب اسم التفضيل ،
واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً ،
نحو (لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُمَا)^(١) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ
آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبُّ إِلَيْكُمْ)^(٢) فكان القياس
أن يقال « مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ أُخْرَ » و « بِنِسَاءٍ أُخْرَ » و « بِرِجَالٍ أُخْرَ »
و « بِرِجُلَيْنِ أُخْرَ » ولسكنهم قالوا : أخرى ، وأخر ، وآخرون ، وآخران ،
قال الله تعالى : (فَتَدَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى)^(٣) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ)^(٤)
(وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا)^(٥) (فَأَخْرَانِ يَتُومَانِ)^(٦) .

ولإنما خصّ النحويون أُخْرَ بالذكر لأن في أخرى ألف التانيث ، وهي
أوضح من العدل ، وآخرون وآخران مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مدخل لهما
في هذا الباب ، وأما آخر فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه ، وإنما امتنع
من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة ، نحو (وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ)^(٧) ،
جُمِعَتْ على أُخْرٍ مصروفاً ؛ لأنّ مذكرها آخِرٌ — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة

(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ الذِّكْرَ الْآخِرَى) ^(١) (ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ الذِّكْرَ الْآخِرَةَ) ^(٢) ،
فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة
لمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية ^(٣) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت
(٣) هذا الذي ذكره المؤلف - من أنه إذا سُمِّيَ بواحد من الثلاثة التي هي الوصف
المزيد في آخره الألف والنون ، والوصف الذي على وزن الفعل ، والوصف المعدول ،
فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعاً من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلا
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باق بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،
فاللغتان اللتان ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى
أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سُمِّيَ بالمنوع من الصرف للوصفية
والعدل كثنى وثلاث ونصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعللوا مقالتهم
هذه بأن معنى ثثنى المعدول اثنتين اثنتين ، فإذا سُمِّيَ به صار معناه الذات المعينة ، فزال
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهي وحدها لا تمنع صرف
الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبي علي الفارسي في هذه المسألة روايتان ، إحداها كذهب الأخفش
وأبي العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتخلفه
التعريف الذي للعلم ، والعدل قائم في الحالتين جميعاً » اهـ .

ومما يحتاج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،
خصوصاً إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش
وأبي العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ،
وهذا ما لا نظير له في العربية .

النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :
أحدها : العَلَمُ المركب تركيب المزج كـ « بَعْلَبِكَ » و « حَضْرَمَوْتَ »
وقد يضاف أولُ جزءيه إلى ثانيهما ، وقد يُبْنِيَانِ على الفتح ، وعلى اللغات
الثلاث فإن كان آخرُ الأولِ معتلاً كـ « مَعْدِيكَرِب » و « قَالِي قَلَا » وجب
سكونه مطلقاً .

الثاني : العَلَمُ ذو الزياتين كـ « مَرَوَان » ، « عِمْرَان » ، « عُثْمَان » ، « غَطَفَان » ،
وَأَصْبَهَان » .

الثالث : العَلَمُ المؤنث ، ويتحتم منه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَةُ »
و « طَلْحَةُ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْنَب » و « سُمَاد » ، أو مُحرَّك
الوسط كـ « سَقَر » و « لَطَى » ، أو أعجمياً كـ « مَاء » و « جُور » ،
أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْد » — اسم امرأة — ويجوز
في نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرف وتركه^(١) ، وهو أولى ، والزجاج يوجب
وقال عيسى والجزمي والمبرد في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كمنند .

الرابع : العَلَمُ الأجمعى ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة
كـ « إِبْرَاهِيم » و « إِسْمَاعِيل » وإذا سُمِّيَ بنحو « لِيَام » و « فِرْد »^(٢)
صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحو « نُوح » و « لُوط » و « شَر »^(٣)
مصرف ، وقيل : الساكنُ الوسطِ ذو وجهين ، والمحرَّكةُ مُتَحَتِّمُ المنع .

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب العرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والتاء جميعاً — اسم لقلعة من أعمال أَرَان . وأَرَان — بفتح =

الخامس : العلم الموازن للفعل ، والمعتبر من وزن الفعل أنواع :
 أحدها : الوزن الذي يخصُّ الفعل كـ « خَضَمَ » لمكان ، و « سَمَرَ »
 لفرس ، و « دَبَلَ » لقبيلة ، و « انطَلَقَ » و « استخرجَ » و « تقاعَلَ » أعلاماً .
 الثاني : الوزن الذي به الفعلُ أولى ؛ لكونه غالباً فيه كـ « يَأْمِدُ »
 و « إضْبَعُ » و « أَبْلُمُ » أعلاماً ؛ فإن وجود موازينها في الفعل أكثرُ كالأسر
 من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالثُ : الوزنُ الذي به الفعلُ أولى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل
 ولا تدلُّ في الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلُبُ ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهي
 في موازينهما من الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ دالة على التشكل .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج
 بالأول نحو « امرؤ » علماً ؛ فإنه في النصب نظير اذْهَبَ ، وفي الجر نظير
 اضْرِبْ ؛ فلم يبقَ على حالة واحدة ، وبالثاني نحو « رُدَّ » و « قِيلَ »
 و « بيعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفِّلَ وديكٍ فوجب صرفها ،
 ولو سميت بضَرْبٍ محققاً من ضَرْبٍ انصرف اتفاقاً ، ولو سميت بضَرْبٍ
 ثم خَفَّفَتْه انصرف أيضاً عند سيديويه ، وخالفه المبردُ لأنه تغيير عارض ،
 وبالثالث نحو « أَلْبَبَ » — بالضم — جمع لَبٍّ علماً ؛ لأنه قد بآيَنَ الفعلَ
 بالفتح ، قاله أبو الحسن ، وخُوف لوجود اللوازنة .

الهمزة وتشديد الراء إقليم بولاية أذربيجان، وقد استشكل الدونشري صرف «شتر»
 ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم للمؤنث الأعجمي إذا كان ثلاثياً
 ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب في شرح للفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا
 الثقة بالمؤلف لقننا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كالحكى
 القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم
 يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزَنُّ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ ، وتَضَارَبَ ، ودَخَرَجَ ، أعلاماً ، واحتج بقوله :

٤٨٠ — * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا * *

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَضِيعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهي بائية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملته صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل حلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين : أحدهما : أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكنى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد وينذل عظام الأمور ، أو عن كونه جليداً صبوراً على الملمات والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ « جَلَا » من قولك « زَيْدٌ جَلَا » ؛
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

* نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ^(١) * [٣٨]

وأن يكون ليس بعلم ، بل صفة لمحذوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ .
السادس : العَلَمُ الخَنُومُ بألف الإطلاق المقصورة ، كـ « عَلَتْنِي » ،
و « أَرَطَنِي » عَالَمِينَ .

السابع : المعرفة المعدولة ، وهى خمسة أنواع :
أحدها : فُعِلَ فى التوكيد ، وهى : جُمِعُ ، وَكْتَعُ ، وَبُصِعُ ، وَبُتِعُ ،
فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلَاوَات ، فإن
مُفَرَّدَاتِهَا : جَمَعَاء ، وَكْتَعَاء ، وَبُصْعَاء ، وَبُتْعَاء ، وإنما قياسُ فَعْلَاء إِذَا كَانَ
اسماً أَنْ يُجْمَعَ عَلَى فَعْلَاوَات كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَات .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركاً بين الاسم والفعل أو هما فيه سواء لم يكن ممنوعاً
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل
أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير
الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للمحكية لا يمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علماً
بل هى فعل ماضٍ باقٍ على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله
فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ وكشفها .
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ،
وبعده قوله :

* ظَلَمَّا عَلَيْنَا أَلَمٌ فَذِيدُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يَزِيد » فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،
ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن
الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولما كان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه
حينئذ ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مبني لتضمنه معنى اللام .

وَاحْتَرَزَ بالقيد الأول من اللبهم ، نحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(١) ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفه بأل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرِ ، أو سَحَرِهِ » .

الثالث : فُعِلُ علماً لمذكر ؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلَّةٌ ظاهرة غير العلمية ، نحو « عُمَرُ » و « زُفَرُ » و « زُحَلُ » و « جُمَحُ »^(٢) ؛ فإنهم قَدَرُوهُ مَعْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقل بمَنع الصرف مع أن صيغة فُعِل قد كثرت فيها العدل ، كـ « غُدِرَ ، وفُسِقَ » ، وكـ « جُمِعَ ، وكُتِعَ » ، وكـ « أُخِرَ » .

وأما « طَوَى » فَمَنْ مَنع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طَاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكافئه ، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظاً ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وقثم ، وجشم ، وجمح ، ودلف ، وثعل ، وهبل ، وجحا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلع ، وكلها بضم الأول . وفتح الثاني ، كما أن كلها لبس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدرُوا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لرفر ، ليتيم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تسكن في منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فَعَالٍ عَلَمًا لَمُؤْنَتِ ، كـ « حَذَّامٍ » و « قَطَّامٍ » في لغة تميم ؛ فإنهم يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْذَبٍ » فإن خُتِمَ بالراء كـ « سَفَّارٍ » اسمًا لماء ، وكـ « وَبَارٍ » اسمًا لقبيلة — بَنُوهُ عَلَى السَّكْرِ ، إلا قليلًا منهم ، وقد اجتمعت اللفتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَابَا طَنَمًا فَلَمْ يُنْجِهِ الْخِذَارُ
وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَسُوٍّ أَتَتْ عَلَيْهِمْ وَأُفْسِدَتْ عَيْشُهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِي نَائِحَةً عَقِبَهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وحمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « أَلَمْ » المهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إِرْمًا » مفعول به أول لتروا « وعادا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار

وأهل الحجاز يَبْنُونَ الباب كله على الكسر؛ تشبيهاً له بنزال، كقوله :
٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

== ومجرور متعلق بقوله أودى «الليل» فاعل أودى «والنهار» معطوف عليه «ومر»
الواو حرف عطف، مر : فعل ماضٍ «دهر» فاعل مر «على» حرف جر «وبار»
مجرور بهي، والجار والمجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء حرف عطف، هلك :
فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «جهرة» مفعول مطلق لفعل محذوف، نظير قولهم :
قعد فلان القرفصاء، والعين يعربه حالا، نظير قولهم : طلع زيد بغتة «وبار» فاعل
هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله «وبار» في آخر الشطر الأول من البيت الثاني، وفي قافية
ذلك البيت؛ فإنه في الموضع الأول بناء على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر
بنى تميم، ثم أعربه في الموضع الثاني إعراب مالا ينصرف رفعة بالضمة لما اضطر إلى ذلك.
وزعم قوم أن الثانية ليست علماً، بل هي فعل ماضٍ مسند لواو الجماعة، والجملة
معطوفة بالواو على جملة هلكت، ومن حقها أن ترسم هكذا «فهلكت
جهرة وباروا» .

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد لبسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب
أنه للجبم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحدام : امرأته، قاله ابن منظور في لسان
العرب (مادة رقص) .

اللغة : « حدام » اسم امرأة، قال السيوطي : هي حدام بنت الريان بن جسر بن
تميم، ويقال : هي امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماضٍ،
والتاء للتأنيث « حدام » فاعل قالت مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل
وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا :
فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعله، وضمير العائدة العائد إلى حدام
مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على
التعليل، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن
« قالت » قال : فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على التأنيث « حدام » فاعل قالت ==

الخامس : « أَمْسِ » مُرَاداً به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يُضَفْ ولم يُقَرَّن بالالف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَعْدُول عن الأَمْسِ ، كقوله :
 * لَقَدْ رَأَيْتُ حَبِيبًا مُذْ أَمْسَا * ٤٨٣ —

= مبنى على الكسر في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .
 الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبنى على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافى القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٤) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* حَبَابُ زَا مِثْلَ السَّعَالِي خُسَا *

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إني رأيت » « عجباً » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزا » جمع عجوز ، وهى من النساء للمرأة التى هرمت وشاخت « السعالي » جمع سعللة - بكسر السين وسكون العين - وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على السنة العامة فى مصر .

ورواية الأعلام * عجائزا مثل الأفاعى خُسا *

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها مبنى على السكون فى محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عجباً » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة فى - راب قسم =

وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :
٤٨٤ — اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أس

مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ، وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .
الشاهد فيه : قوله « مذ أسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها ومن الناس من قال : إن « أسا » في البيت فعل ماض ، والتقدير « مذ أسى المساء » وأنت حبير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت من الخفيف .

الآفة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكذا ، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء » هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه « عن » ظهر ، ويروى في مكانه « عن » بالزاي ، ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكُهَا فَاضْطَحَتْ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

« بأس » بالباء الموحدة - أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « يأس » بالثناة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تلق بالاله .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أس » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً ، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضَمَّنًا مَعْنَى
لِللَّامِ ، قَالَ :

٤٨٥ — * وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ *

وَالْقَوَافِي مجرورة .

= صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس
تضمنه أَمْسٍ .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أَمْسٍ » فإنه مرفوع بالضمّة الظاهرة ؛ فدل ذلك على
أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .

٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف
نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضاؤه » أراد بقضاؤه الفاصل : أى القاطع ؛
فالصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « أعلم » فعل
مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم
موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون فى محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع
بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم « به »
جاز ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجملة يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من
الإعراب صلة ما الموصولة ، وجملة أعلم وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى »
الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور
بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف
وقضاء من « قضاؤه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير
الغائب العائد إلى أَمْسٍ مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أَمْسٍ » فاعل
مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أَمْسٍ » فإنه مكسور مع أنه فى مكان المرفوع لكونه فاعلا ؛
فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأَمْسٍ يوماً من الأيام الماضية مُبَهَمًا ، أو عَرَفْتَهُ بالإضافة ،
أو بالأداة فهو مُعَرَّبٌ إجماعاً ، وإن استعملت المجرّد المراد به معينٌ ظرفاً
فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً .

فصل : يَعرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب^(١) :

الأول : أن يكون أحدُ سَبَبَيهِ العَلَمِيَّةِ ثم يَنْكُرُ ؛ تقول « رُبُّ فَاطِمَةٍ
وَعِمْرَانٍ وَعُمَيْرٍ وَيَزِيدٍ وَإِسْرَاهِيمَ وَمَعْدِيكَرِبٍ وَأَرْطَى » .
ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العَلَمِيَّةِ ، كـ « أَسْحَرُ » و « سَكْرَانٌ »
فسيبويه يُبَيِّنُهُ غير منصرفٍ ، وخالفَهُ الأَخْفَشُ في الحواشي ، ووافَقَهُ
في الأوسط^(٢) .

الثاني : التصغير المُزِيلُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْدٌ » و « عُثَيْرٌ » في أحد
وعمر ، وعكسُ ذلك نحو « تَحْيَى » عَلَمًا ؛ فإنه ينصرف مُكَبَّرًا ولا ينصرف
مُصَغَّرًا ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير^(٣) .

(١) في هذه المسألة قولان آخران غير القول الذي اختاره المؤلف والذي حاصله
أنه لا يجوز صرف الاسم الذي اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا
بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذي
اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، أى وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو
لم يوجد ، وأما القول الثانى فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذى على صيغة منتهى الجموع -
وهو المعبر عنه بالجمع الذى لانظيره فى الآحاد - فى الاختيار مطلقاً ؛ أى وجد أحد
الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا فى الاسم الذى اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه
الوصفية فسمى به ، وبيننا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تَحْيَى » على وزن تدحرج مضارع دحرج .

الثالث : إرادة التناسب ، كقراءة نافع والكسائي (سَلَّاسِلًا)^(١) ،
و (قَوَّارِيرًا)^(٢) ، وقراءة الأعمش (وَلَا يَغُونَا وَيُغَوِّقَا وَنَسْرًا)^(٣) .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِدْرٌ عُنِيزَةٌ *

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف
ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي *

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة - أصله المنزل تقصر
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة غخـدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها
لاتبرحها ، ويكونون بهذه العبارة عن كونها غدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج حاجة
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر المودج ، وهو أعود تنصب فوق قتب البعير
ثم ترخى فوقها ستور لتسكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات
القصيد « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه ،
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذى مضى
فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهى العذاب
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ،
أى ماشياً على رجله ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله
فى بيت سابق على بيت الشاهد * ويوم عقرت للعذارى مطيق * « دخلت » فعل
وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و « عنيزة »
مضاف إليه مجرر بالكسرة الظاهرة ، ورجلة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة^(١).

وأجاز الكوفيون^(٢) والأخفش^(٣) والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، واحتج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبٍ غَائِلَةٍ النَّفُوسِ غَدُورِ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

إليها « فقلت » الغاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء لاتانيث « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الولايات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبنى على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنيزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علماؤنث (١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو على الفارسي - وهما من شيوخ البصريين - علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد بيت من الكامل من كلام الأختل التغلبي النصراني ، من كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبيرد .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرقي ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري أشاعرة وفي جمع مهلب مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكثائب » الكثائب : جمع كتيبة ، =

وهي الفصيحة من الجيش ، وتطلق السكتية على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تغتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَبَابُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ
وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « الأزارق » مفعول به اطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ
إِنَّ ابْنَ عَبَّادَ فِيهَا وَالِدٌ حَدَبٌ
فمنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

فقد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

فصل : المنقوص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياءه رفعاً وجراً ، ونُونَ باتِّفاق ، كـ « جَوَارٍ » و « أُعَيِّمٌ » ، وكذا إن كان علماً كـ « قاضٍ » علمَ امرأةٍ ، وكـ « يَزْمِي » علماً ، خلافاً ليونس وعيسى^(١) والكسائي ؛ فإنهم يُثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ — * قَدْ عَجَبْتُ مِثِّي وَمِنْ يُعْيَلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَفُوخٍ قَصِيْدَةٍ بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ كَلَّى بَزَوْبَرَا
فقد منع « زوبِر » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريني :
وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا سَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .
وقد قال ابن هشام للمؤلف في منع صرف المنصرف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .
(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .
٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

* لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا *

اللمة : « يعلياً » تصغير يعلى علم رجل « خلقاً » بفتح الخاء واللام جميعاً — أراد به رث الهيئة « مقلولياً » هو المتعالي المنكش .
الإمراء : « قد » حرف تحقيق « عجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « منى » جار ومجرور متعلق بعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يعلياً » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :
 ٤٨٩ — * وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا * *

= نياية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بمجيب « رأيتي » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية - وهو الأظهر - فهذا حال من ياء التثنية ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يميليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيديويه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبد الله بن أبي إسحاق النخعي الحصري بالولاء ، وكان عبد الله يلعن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتني فلعنت أيضاً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ *

اللغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ والموالى في نظر العرب من الحسة والضعة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبداً لله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وضمير الغائب =

هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرؤه من الناصب والجازم وفأقاً للفرءاء ، لا حُلُولُهُ محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلَّا تَفْعَلُ » (١) .

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر « عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مواليا » حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيًا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عللوا بناء ما جاء مبنيًا من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أوفى معناه أوفى استعماله ، على ما علمت في باب المعرب والمبني أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتل معاني متعددة ، ولا يأتى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحتل أن يكون مراد المتكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

== المتشكك بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتشكك بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتشكك من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ماهو؟ وقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم بينائهم لأن كل واحد منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المفضل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضربوا لذلك مثلا عبارة «لا تعن بالجفاء وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتشكك قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

== كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعِلَ واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهيه عنه ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالدا ، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعليين - وهما « تعن » و « مدح » - محذومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعِلَ كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعاني المختلفة التي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالدا » وإن أردت النهي عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت ==

= انتهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لأنن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشئ إذا شابه الشئ شيها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شيها قويا - هذا الحكم .
فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو «زيد قائم» والفعل المضارع يقع خبرا نحو «زيد يقوم» والاسم يقع صفة نحو «هذا رجل جواد» والفعل المضارع يقع صفة نحو «هذا رجل يجود» والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو «جاءنا الذي قام أبوه» أو وحده نحو «جاء القائم» وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو «جاءنا الذي يقوم أبوه» ونحو «جاء الذي يقوم» والاسم يقع حالا نحو «جاء زيد راكبا» والفعل المضارع يقع حالا نحو «جاء زيد يركب» فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .
الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قديم يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليبدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلمست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ .
قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لتكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلمست أنكر شيئا منه ، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

على الاسم، ويجعلون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياسا مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل المضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام السكوفيين، فتغطفن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم: أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، أليست ترى أنك لو قلت «يحضر محمد» كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين، فإذا قلت «سيحضر علي» أو «سوف يحضر خالد» أو «ليحضرن محمد» تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت «الرجل» تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت «الكتاب» تخصص بما لحق به من أل أيضا.

الوجه الرابع منها: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول «إن محمدا يضرب عمرا» كما تقول «إن محمدا لضارب عمرا» ولا يجوز لك أن تقول «إن محمدا لضرب عمرا» ولا أن تقول «إن محمدا لضرب عمرا» فلما وجدنا الفعل المضارع تقترب به هذه اللام ولا تقترب بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترب بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل المضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات ومسكنات متوافقة، فضارب يجري في الحركات والسكون على ما يجري عليه بضرب، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله = (١٠ - أوضح المسالك ٤)

= حرف متحرك في الفعل المضارع ، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل ، ولا بقدر في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثاني حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلته تصريفية .

وإذا علمت أن النحاة كلهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمراً » أو تقديرنا نحو « يسمى » من قولك « يسمى محمد إلى الخير » أو عملاً نحو « بسعين » من قولك « ليسعين محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع ، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال ، ونحن نذكرها لك موضحة ، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض ، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول المراء وغيره من حذاق الكوفيين ، وقول الأخفش من البصريين ، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو عملاً هو تجرده من الناصب والجوازم ، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدمًا ، نعى أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع ، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع ، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة ، نعى أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدمًا علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدى ، والرفع أمر وجودى ، والأمر العدى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطئ ، وذلك لأن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجوازم ، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك ، =

== وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عدميا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدى لا يكون علة في الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عدميا مطلقا ، لكن إذا كان عدميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وههنا التجرد من قبيل العدى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرفع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » فى قولك « زيد يقوم » فدخل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، وبيان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلوله محل الاسم أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعه - أى مشابهته - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعترض عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل فى الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »^(١) ، ولا تقتضى تأييد النفي

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أتيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشئ لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أتيت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزرع عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله « وهى لنفى سيفعل » أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع الذى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفي لن للفعل فى الزمان للمستقبل على صريحين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فلن أبرح الأرض حتى يأتى أبى) فإن نفي براحه الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفي لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتفاء خلقهم الدباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والمحال لا يقع ، فإنه لو وقع لا تقلب ممكننا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيده ، خلافاً للزمخشري^(١) ، ولا تقَعُ دُعَائِيَّةً ، خلافاً لابن

(١) ادعى جاز الله الزمخشري دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأمّودج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهي إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفى لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً ، ويكون نفى لن نوعاً واحداً ، وقد استدلل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدلل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسياً) إذ كيف ينفي تسليماً إنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ (أبداً) معها تكراراً لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتمتعوه أبداً) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلّت كلمته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلناه في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضعاً ، ولئن سلمنا جدلاً دلالتها على تأييد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشف في تفسير قوله تعالى لموسى (لن تراني) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما يحتمل أن يكون المراد به نفى الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفى الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « تم » فقلت له « لن أقوم » صلح =

السَّرَّاجُ^(١) ، وليس أصلُها « لا » فأبدلت الألف نوناً ، خلافاً للفرّاء ، ولا « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسّاكِتَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

الثاني : « كُنْ » المصدرية ، فأما التعليلية فجارةٌ والناصب بعدها « أن » مُضَمَّرَةٌ^(٢) ، وقد تَظْهَر في الشعر ، وتتميّن المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

== ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » - كان صالحاً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأييد أو تأكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصوداً به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية السكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زِلْتُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاء ، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر (٢ ص ١٤ وما بعدها) أن الأحفش يرى أن كي لا تكون إلا حرف جرد إلا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن ==

(لِكَيْلَا تَأْسَوْا) ^(١) والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن ، نحو قوله :

٤٩٠ - كُنِيَ لِقَضِيٍّ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

= الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية ، وأنه إذا وقع في الكلام « أن » بعد كي كما في قول جميل بن معمر * لسكيا أن تغر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . * كي لتقضيني رقية بعض ما * كانت كي مصدرية ناصبة المضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب « كيمه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من المديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْدَنِي أَلْتِي رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ
كُنِيَ لِقَضِيٍّ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي . . . البيت ، وبعده
حُلُوءَةٌ إِذْ تُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونَ بِاللَّسِ

اللغة : « لتقضيني » لتوفى لي بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرا ذمته منه « مختلس » ذكر العيني والبغدادى أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطأ ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهب إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه المادة الإعراب : « كي » حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لتقضيني » اللام للتعليل مؤكدة لكي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا =

وقوله :

٤٩١ — * ... كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا *

== تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام : لتقضيني الذى وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضيني » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمر وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وقول الآخر * أبى الله أن أسمو بأى ولا أبى * ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يختل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وليس يصحیح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

اللغة : « مانحا » اسم فاعل من المنح ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما « تغر » مضارع غررتة تغره — من باب مد — إذا خدعته وزينت له غير الزين « تخدع » تفسير لتغر ، ومعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبني على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ==

« لسانك » لسان : مفعول أول لمأنح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه
« كيا » كى : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيى أنه حرف كاف
أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما « أن » حرف مصدرى ونصب
« نعر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « وتخدع »
الواو حرف عطف ، تمدح : معطوف على نعر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر
مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمأنح ، والتقدير : أصبحت مانعا لسانك
كل الناس للغرور .

الشاهد فيه : قوله « كيا أن نعر » فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها
بعد كى - فى هذه العبارة - يدل على أن « أن » تكون مضمرة بعد كى إذا لم
يصرح بها فى الكلام ، نحو قولك : جئت كى أعلم ؛ وظهور أن بعد كى يعين أن تكون
كى حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدرى ؛ وقد علم أن
« أن » حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون « أن » على هذا مؤكدة لكى ؛ والتأسيس -
أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد .
والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كى وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كى لا يكون
دولة) وبذكرها مسبوقه باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكى لاتأسوا على ما فاتكم)
وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبوقه
باللام وبعدها أن المصدرية كما فى البيت الشاهد رقم ٩٢ الآتى وما سنذكره معه
من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونعنى بهم هنا سيبويه وجمهور البصريين - يرون أن كى إذا
نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن « كى » قد تكون تعليلية بمعنى
لام التعليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم
يكن التأكيد أمرا لامندوحة عنه فيئذ يصار إليه .

ويحوز الأَمْرَانِ في نحو (كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةً) ^(١)، وقوله :

٤٩٢ — * أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *

== وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرّت إلى التأكيد ولك معدّل عنه .
وإذا قلت « كما أن تغر وتخدع » تعين أن تكون كي حرف تعليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لو جعلت كي حرفا مصدريا لصرّت إلى التأكيد ولك عنه معدّل .

فإذا قلت « جئت كي أتعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدرة ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها .
وإذا قلت « كما أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة للام .
وإنما رضيت بالتأكيّد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدّل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .
(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَتَتَرُكُهَا شَدًّا بَيِّدَاءَ بَلْقَعِ *

اللغة : « تطير » تذهب بسرعة « بقربى » القرية — بكسر القاف وسكون الراء — جلد المساعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — يفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذى تخرق « بيداء » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أى يهلك « بلقع » بزة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : « أردت » أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكما » اللام ==

الثالث : « أن » في نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)^(١) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ

= حرف تعليل وجزء ، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى وانصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً مصدرياً فإن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقرى » الباء حرف جر ، قرية : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقرية مضاف وياؤه المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية مفعول به « شنا » حال من المفعول أو مفعول ثانٍ لترك « بيداء » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « لكى أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التى يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَسْكُلُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) وقول العرب في مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد للماء بماء أ كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفي المثل الأول : صمالك بالمعدي خير من رؤيتك إياه ، وفي المثل الثانى : ورودك الماء بماء =

يُغْفِرَ لِي^(١)، وبعضهم يُهْمَلُهَا خَلًّا على «ما» اختيها ، أى : المصدرية ،
 كقراءة ابن محيصن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ الرِّضَاعَةَ)^(٢)، وكقوله :
 ٤٩٣ — * أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

= أ كيس ، أى أ كثر دلالة على العقل ، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر
 فاعلاً نحو قوله تعالى (أَلَمْ بَأْنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَخْشَعُوا قُلُوبَهُمْ لَدِكِرِ اللَّهِ) التقدير : أَلَمْ
 بَأْنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا خَشَعُوا قُلُوبَهُمْ ، أو يكون المصدر مفعولاً به نحو قوله تعالى (فَأَرَدْتُ
 أَنْ أَعْيِبَهَا) التقدير : فَأَرَدْتُ عَيْبَهَا ، أو يكون المصدر مجروراً بالإضافة نحو قوله تعالى
 (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ) التقدير : مِنْ قَبْلِ إِيْتَانِ يَوْمَ ، أو يكون مجروراً
 بحرف الجر نحو قول الراجز :

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ *

التقدير : مِنْ رُؤْيِهَا رَأْسِي - إلخ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن
 هذه على أن أصلها (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْعَمُوا الرِّضَاعَةَ) فهو منصوب بحذف النون ، والجمع
 بالنظر إلى معنى « من » وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين ، لفظاً ،
 ثم استتبع ذلك في الكتابة ، وهو تكلف .

٤٩٣ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مِئِي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

اللغة : « تقرأ » يقال : قرأت السلام على زيد أفروه ، قراءة ، تريد أنك قلت
 له اقرأ السلام على فلان ، أى اتله أو أعد عليه « السلام » هو التحية مطلقاً ، سواء
 أ كانت من لفظ السلام أم من غير لفظه « ويحكى » هو مصدر معناه « رحمة لك »
 وانتصابه بفعل من معناه « ألا تشعرا أحداً » أى لا تعلما بما حملتكما من السلام
 عليها أحداً .

الإعراب : « أن » حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب =

وتأتى « أن » مُفسّرة ، وزائدة ، ومُخَفَّفة من أن ؛ فلا تنصب المضارع .
فالْمُفسّرة هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه^(١) ، نحو (فأوحينا

= « تقرأ » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « على » حرف جر « أساء » مجرور بعلی ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث ، أو لسكونه مختما بألف التأنيث للمدودة ، « ويحك » ويح : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه ، أى رحمتكما رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرأ « السلام » مفعول به لقوله تقرأ « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « أحدا » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأ » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوما من العرب يهملون « أن » المصدرية كما يهمل جميعهم « ما » المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها في عجز البيت الذى رويته ، وذلك في نظرنا قادح في صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد في هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هي المصدرية الناصبة للمضارع ، ولكنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المحققة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلمها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيس أو لو — إلخ الفواصل التي سبق بيانها والاستشهاد لكل منها في باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر في هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك

=

مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فتقول :

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وأن في هذه الآية مخلفة من النقيضة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (آخر دعواهم) .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، وأجاز حار الله الرخشري في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها بإفيا على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلي ، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بـ « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان ، والثاني أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء المفعول بها أو المقدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفَلَكَ^(١) (وَأَنْطَلَقَ لِلدَّلَا مِنْهُمْ أَنْ اَمْشُوا)^(٢) .
والزائدة هي : التالية لـ « سَلَّمَ » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)^(٣) ، والواقعة
بين السكاف ومجرورها ، كقوله :

* كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤) *

== هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في
تعليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك
« أد واجبك » تفسيراً لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها
ليس تفسيراً لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها
على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق وبياناً له نحو قولك « أمرته
أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته ، وإما أن يكون
تفسيراً وبياناً لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك »
ليس تفسيراً وبياناً لقولك كتبت إليه ، وإسكنه بيان المكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف
الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي
نشير إليه بيانياً لا تحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من
الطويل ، وصدده قوله :

* وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ *

والشاهد فيه ههنا قوله « كأن ظبية » فيمن رواء بجر ظبية ، فإن تخريج ذلك على
أن ظبية مجرور بالسكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواء بالنصب فعلى أن « كأن »
حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المنقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعراب
وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو^(١)، كقوله :
٤٩٤ — * فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ * *

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزداد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون . وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعاً ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :
فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطَى يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ
وقد استشكل قوم من الباحثين المراد إذا في هذا البيت ، ورعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها ، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن « إذا » في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلاً مقدراً تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأمله حتى إذا يقال فيه كأنه - إلخ .
وقد ذكر الأخفش أنها تزداد في غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : (وما لنا ألا نتوكل على الله) زعم أن « أن » زائدة وأن تقدير الكلام : وما لنا لا نتوكل على الله ، لثلا يقع المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن « أن » في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدراً ، والأصل : وما لنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياساً سائغ

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيدييه (ج ١ ص ٥٥) ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

لَعَمْرِي كَأَنَّ جَدَّتْ عَدَاوَةُ يُبْنِيَا كَيْفَ تَحَيَّنَ مِنِّي عَلَى الْعَظَمِ مَيْسَمُ
فَأَقْسِمُ أَنْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب : « أقسم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أن » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو « وأنتم » الواو حرف عطف . أنتم : معطوف على =

وَالْمُخَفَّفَةُ مِنْ أَنْ هِيَ : الواقعة بعد عِلْمٍ ، نحو (عِلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(١) ، ونحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ)^(٢) ، أو بعد ظَنٍّ ، نحو (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ)^(٣) ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الأرجح ، ولذلك أجمعوا عليه في (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)^(٤) ، واختلفوا في (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً)^(٥) ، فقرأه غير أبي عمرو وَالْأَخَوَيْنِ بالنصب^(٥) .

== نا في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان : فعل ماض يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم ويصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلمها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموضع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَتِيقِ

والنقد : أقسم والله لو كنت حراً لعرفت لى منزاتى ، مثلاً .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمره والكسائي برفع =

(١١) — أوضح السالك ٤)

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جوابٍ وجزاء^(١) ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

== وهما أمران تنهك إليهما ، الأول : مذهب سيويوه والجمهور - وحاصله أن الممول عليه فى اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جرى بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جرى بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، وإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيويوه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبارة باللفظ ، فكلما كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيويوه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيويوه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إِذَنْ » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافًا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بغضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلاف الأول : أهى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك - على وجه الإجمال - قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتى أكرمك ، فحالة زرتى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الحلة وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومذلولها فى تأويل مصدر :-

= يكون فاعلا فاعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الدال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - تم حذفت الجملة التى تضاف إليها إذ . وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جحد صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالكهونات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف : وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخلقى بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؛ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الدال - و « أن » المصدرية ، نقلت حركة المحذرة من « أن » إلى ذاك إذ ، ثم حذمت المحذرة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذا وأن ، فحذفت المحذرة من أن ثم الألف من إذا للتخلص من النقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تفاوته - يدل على أهمما برهان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمع بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيكون للخليل =

رأى في «إذن» والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفهم ، وهو القول الصحيح الذي ترى لك أن تأخذ به .
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيديويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيديويه ، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تنمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل «إني أحبك» فقلت له «إذن أظنك صادقا» فإن هذا الكلام الذي أجبته به لا دلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التي اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن نتعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتعمم كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استسكنت «إذن» الشروط التي ذكرها النحاة استقرأ من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لا يجوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لفهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيديويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون - بكية - سيدي بن عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب السكوي ، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يحز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن» .

أَحَدُهَا : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشَوُا أَهْمَلْتُ ، كَقَوْلِهِ :
 * وَأَمْ كُنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا * ٤٩٥ -

== متى استعملت شروط إعمالها ، وأنكر السكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها - مع ذلك كله - لغة نادرة جداً .

٤٩٥ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَيْنُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والدعمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أمكني منها» أى جعلني متمكناً منها «لا أقبلها» لأرکها ولا أردّها ، وهى بالقاف المشاة ، ويروى «لا أقبلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفيل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق يعاد «عبد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاد أيضاً ، ومثل مضاف وضمير العائبة مضاف إليه «وأمكنني» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، واليون للوقاية ، وياء التكميل مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بأمكن «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب «أقيلها» أقيل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب .

وأما قوله :

٤٩٦ — * إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا *
فضرورة ، أو انْخَبَرُ محذوف ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

تتجلى الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملة .

ومما ينبغي أن تنبه له أن « إذن » تقع حشواً في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وحبره ، نحو أن تقول « زهد إذن يكرمك »
جواباً لمن قال لك : سأزورك اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه . نحو أن تقول « إن تزرنا
إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه . سواء أ كان القسم مذكوراً نحو أن
تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفاً ، نحو أن تقول « لأن ذرتني
إذن أكرمك » فإذا وقعت في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف للدلالة
جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها »
هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف للدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو
المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* لَا تَنْتُرْ كُنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا *

اللغة : « لا تنتر كني » يريد : لا تصبرني بهذه المنزلة ، ونظيره قول المعلقة النبطية
في اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَنْتُرْ كُنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

« شطيرا » الشطير — مفتوح الشين — مثل البعيد والغريب في الورد والمعنى
« أهلك » أسوت « أطير » معناه الأصلي أذهب بعيداً .

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب^(١)، وقد قرئ (وَإِذَنْ

== الإعراب : « لا » حرف نهى « تتركى » ترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جرم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول أول لتترك ، مبنى على السكون في محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هى مسبوقه بقوله إني ، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن فى حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهى هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما فى البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام . وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة فى محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة فى صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إن لا أستطيع ذلك ، أو قال : إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قلت : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوى حروف العطف كلها فى ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفعاً » إذا « إذن » من بعد عطف وقعا « وعلى ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز فى « أقاتل » ==

لَا يَلْبِثُوا^(١) (فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)^(٢) ، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .
 الثانى : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً
 لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .

الثالث : أن يَتَصِلَا ، أو يَفْصِلَ بينهما الْقَسَمُ^(٣) ، كقوله :
 ٤٩٧ - * إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ

= النصب والرفع ، وليكن عبارة ابن هشام هنا حصت هذا الحكم بقاء العطف وواوهِ
 وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل
 المضارع الذى يلى « إِذَنْ » المسبوقة بـ ثم أو غيرها من حروف العطف :
 (١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .
 (٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .
 (٣) أجاز ابن هشام فى معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور
 وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازه الكسائى وهشام مع الفصل
 معمول الفعل ، إلا أن الكسائى يرجح النصب وهشام يرجح الرفع .
 ٤٩٧ - قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور
 فى دبوانه ييناً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت
 من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ *

اللغة : « نرميهم » أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم وتقذفهم ، أراد نصيبهم
 « يشيب » يروى هذا الفعل بقاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروى بالياء ،
 والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها
 يصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : (يَوْمَا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ، السماء
 مفتحة به) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب ، =

«وَأَنَّ» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «بحرب» جار ومجرور متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به في محل عمل جـر صفة للحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك الفاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيتين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربهما» وكمنهله بين الجار والمجرور كالذي حكى عن السكسائي من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالدعاء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً فريية من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرة وجوباً في خمسة مواضع :
أحدها : بعد اللام إن سُبِقَتْ بِكَوْنٍ ناقص ماضٍ منفي^(١) ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّهُمُ)^(٢) (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ)^(٣) ، وَتُسَمَّى هذه اللام لامَ الْجُحُودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صَلَحَ في موضعها « حَتَّى »^(٤) ، نحو « لَا أَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » ، وكنهه :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوباً - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوفة ، وأن المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد يريد أن يفعل القبيح ، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدروته حيث يقول :

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُوْا وَاسْكِنِ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولاً أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد نحو أن تقول « سأزور محمداً أو أبعث إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجمه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت مع ذلك — شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر السحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائي وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معسوى ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوى ، وجعلوا ما بعد «أو» في تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفا بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها ، فإذا قلت « لأثرك أو تنصيدي حتى » كان التقدير عندهم : ليسكونن لزوم ، لك أو قضاء لحق منك فوفروا لأو معاها الأصل . ثم علم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى إلى ، وسن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارة أن سواء ، أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يريد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهى زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول « لأطيعن الله أو يعمرلى دنى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يعمر لك ذنبك ، ولا يصلح لى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها =

٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى *

= نحو أن تقول «لأنتظرن محمداً أو يجيء» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يجيء ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأقتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاثة التي ذكرناها نحو مثاهم المشهور ، وهو «لألزمك أو تقضي حقى» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصلح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصلح أن تقول : لألزمك كي تقضي حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهى إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمك إلى أن تقضي حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصلح لك أن تقول : لألزمك إلا أن تقضي حقى ، أى ليسكونن لزومى إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذى تقضي فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فاعرف هذا كله والله ينفعك به .
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ *

اللفظة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا متقاداً لك بعد إباء وشئس ، أو إذا عدته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذى يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية - بضم الميم فيهما - وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل - بزنة جبل وأجال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى يثبت على السكاره ولا تخور عزائمه للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لاعمله من الإعراب ، وفاعله =

أو «إلا» نحو «لَأَقْتُلَنَّهٗ أَوْ يُسْلِمَ» ، وقوله :

٤٩٩ — * كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا *

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل . وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر «أو» حرف معناه إلى مبنى على السكون لا محل له «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «التي» مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف «فما» الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقادت «إلا» أداة حصر «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ .

اللغة : «غمزت» لينت «قناة» القناة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعرج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء المثناة - بزة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعديل «كسرت كعوبها» الكعوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، «تستقيم» تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المنسكلم اسم «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «غمزت» فعل ماض وفاعله «قناة» مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها «كسرت» فعل وفاعل «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القناة مضاف إليه ، والجملة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى » ^(١) إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم ، نحو

= جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا بمعنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وألفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلا بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « عليك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون التالي لها اسما ظاهرا ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضا مما قبلها تحقيقا أو تأويلا ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حسا وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٣ / ٣٦٠) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجملة إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَايَتْ الْقَتْلَى تَمِيجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَا دِجْلَةٌ أَشْكَلُ
وكقول المرزوق :

فَوَا حَجَبًا حَتَّى كَلِمَتِ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَسَلُ أَوْ حَجَاشِيعُ

وإما الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقلوا) =

وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
في رواية من رفع « تسكل » في هذا البيت ، وحتى هذه حرف ابتداء ، أى أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف شما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون فى إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

- فأما الكوفيون فاحتجوا بما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كي » فى نحو قولنا « أطع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطع الله كي تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما فى قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشئ إذا قام مقام شئ أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدى حتى مؤدى كي أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقنا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .
- وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت فى كلام العرب حرف جر تعمل فى الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يحز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل فى الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل فى الأسماء ، وإما قلنا إن العامل فى الفعل المضارع النصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لبقها على =

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي)^(١) ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٢) .

ويُرفعُ الفعلُ بعدها إن كان حالاً مُسَبَّباً فَضْلَةً ، نحو « مَرِيضَ زَيْدٍ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ » ومنه (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٣) في قراءة نافع ؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحتى .

وبقى مما يتعلق بحتى التى ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شيء منه .

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التى ينتصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كى . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لئلا ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثا لحتى هذه ، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْمُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي تَاطِلًا حَتَّى أُبَدَّ مَالِي كَا وَكَهَلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب في مثل «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» و «مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا» و «أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا» لانتفاء السببية ؛ بخلاف «أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي نحو «سَيَرَى حَتَّى أَدْخُلَهَا» لعدم الفضلية ، وكذلك «كَانَ سَيَرَى أُنْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إن قُدِّرَتْ كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

الرابع والخامس : بعد فاء السببية^(١) وواو المعية ، مَسْبُوقَيْنِ

(١) إنما سميت هذه الفاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسميت الواو المذكورة في هذا البحث واو المعية لأنها بمعنى مع : أى أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه . هذا ، واعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترون بفاء السببية أو واو المعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسيهما ، وهذا قول أبي عمر الجرمي ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلتا الحكايتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذى أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت «زرنى فأكرمك» كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت «لا تجعل علينا فتعاقبك» كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها = (١٢ — أوضح المسالك)

بنفى أو طلب مخضين ، نحو (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) (وَلَكَّا يَغْلَمُ

== موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الغاء أو الواو لأننا وجدنا الغاء - ومثلها الواو - لا تصلح لعمل النصب في الفعل المضارع ، بل لا تصلح للعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلا من الغاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف . والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل مهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الغاء والواو ، فقد رنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل « أن » المصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الغاء أو الواو دالة عليها وموثة إليها ، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجعود وحق وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذى دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا بنى كلا منا في مثل هذه المباحث على الاختصار .

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفي يأتى على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفا من أحرف النفي كلا وما ، نحو قوله تعالى (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ونحو قولك « ما تزورنا فنتحدث إليك » .
الصورة الثانية : ما يكون النافي فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافي فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قولك « فلما تزورنا فتسأل صدورنا » .

== والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ، والتخصيص ، والتثني ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم بذكرون أن الترجى لا طلب فيه لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بمحصوله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون فى الاستفهام التقريرى : يأخذ حكم النفي فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك فى الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريرى يأخذ حكم النفي فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه ، وقد صرح صاحب الجمع بذلك حيث يقول « لافرق فى النفي بين كونه محضاً نحو (لا يقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن نقض بالإلا نحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويحوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريرى يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريرى يفيد ثبوت الفعل ، لانه ، فلا تكون الفاء واقعة فى جواب نفي ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتى فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقى عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقى لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أنتيتى فأحسنيت إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بسكاف عبده ؟) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ^(١) (يَا أَيَّتُهَا كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأَفُوزَ)^(٢) (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُسَكِّدَبَ)^(٣) (وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ
= أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يعطاك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن
أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » اهـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفي فأوجبوا ألا ينصب
للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه — أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة
ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفي ، وإن لم يكن نفيًا على
الحقيقة ، والثاني : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي ، ولهذا تجد المؤلف يقول
بعد مثال النفي التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى » .
ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع
للمقترن بواو النية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتعنى ،
والنفي ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ،
وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والمرض والتعريض والترجى ، فينبغى ألا يقدم
على ذلك إلا بجماع » اهـ .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع
المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه
لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا
فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناى سبرى عفا فسيحا *
البيت رقم ٥٠١ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس
هنا بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِتَبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْجِمَا

الأتى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء — وهو قوله
« فأسترجما » — من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، ثما تنكر أن
يكون الشاعر الذى استدلتهم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا
فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَضَبِي^(١)، وقوله :

— ٥٠٠ — * لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ *

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٤) وقد نسبته قوم إلى المتوكل السكناني (انظر معجم البلدان ٧ / ٢٨٤) وهو في كتاب سيويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَارُ عَلَيَّكَ إِذَا قَعَلْتَ عَظِيمُ *
ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ته » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله ته « وتأتي » الواو واو اللعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو اللعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جارا ومجرورا متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن للضمرة وجوبا بعد واو اللعية في جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وقوله :

٥٠٢ — * فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى *

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللفظة : « يَناق » أراد يَناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من اللطايا تخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو المشي « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً - ضرب من السير السريع « فسيحا » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلتقي عنا متاعب السفر ولا نحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه ميكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نَاق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحا » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى . وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فتستريح » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فتستريح » حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو نستريح - بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيان ، ونسبه سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعمش في شرحه : « وروى للحطيثة » ونسبه قوم إلى

= ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً ؛ والذي أنشده للأولف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ *

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدده بيتان ، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيَّتِي لَمَّا اسْتَكَيْنَا سَيُذِرُكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْحِجَانِ
سَيُذِرُكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخُصَانِ

اللغة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الدى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل بنادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه * فقلت ادعى وأدع فإن .. * على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع - إلخ وسيأتى بحث ذلك في مباحث جوازم المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ)^(١) الآية ؛ لأن (فَتَطْرُدُهُمْ) جوابُ النفي ، و (فتكون) جوابُ النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، والمثلون بنفي ، والمتنقض بإلا^(٢) ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » . ومن الطَّالِبِ باسم الفعل^(٣) ، وبما لفظه الخبر ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي واقعا بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكان قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالنِّبْيِ هِيَ أَعْرَفَ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قولك « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمتنقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)^(١) ، فإنها للمعطف ، وقوله :

٥٠٣ — * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ * *

= محضا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالمصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره » ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يجوز النصب .

وقد أجاز السكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عمقور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كتنزال ودرارك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .

(١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلَقُ *

اللمعة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالكيها يبيد فيها أى يهلك « سملق » بزنة جعفر - الأرض التي لا تثبت شيئا .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطف يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب ^(١) .

بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح فى محل نصب « يبداء » فاعل تخبر مرفوع بالضممة الظاهرة « سملق » نعت لببداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل ، أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعا كان ما بعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ما قبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان ما بعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هى دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ما قبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها وترتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفي ولا فى الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع للمقترن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناء على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متعصدا عما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء مجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نسكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية السكريمة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ الْآبَنَ » بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول فقط ، فإن قَدَرْتَ الدَّهْيَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر ، لا للطلب لتضمُّنه معنى الشرط خلافاً لزماعى ذلك^(١) ، نحو (قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إليك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية السكرية التي تلونها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستشفاف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا زورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير معنى ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فأعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ماعداه .
(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومترتباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المنكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينذركون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي ، فإن اختلف شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتل) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بحذف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر السكندی : =

= قِفَا تَبِكْ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمِلِ
ومن أمثله قولك « اثنى أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدثك » وقولك
« لا تسكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب - بأن كان نفياً نحو « ما تزورنا نحدثنا » أو كان خبراً
مثبتاً نحو « أنت تزورنا نحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع
لا يكون متسبباً عن الخبر المثبت ولا عن المنفى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لـكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو
« زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام
عليه ، وحكمه أن يذهب المضارع لكونه واقعاً بعد فاء السببية فى جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولـكن لم يقصد الجزاء ارتفع
الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة . فإن كان قبله نكـره محضة فهذه الجملة نعت
لـلنكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) فقد تقدم الطلب وهو هب ،
وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثنى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى
برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالاً من هذه
للمعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد
تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَّفَ كُلُّ امْرِئٍ يَجْرِي لِمَقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى
سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره :
« زرنى إن زرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متعبد من الكلام
السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، ومحمـد المتأخرون .
والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =

أَتْلُ) ^(١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) ^(٢) في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ ، كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع « إن لا » في موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكُلْكَ » ، وأما « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزم على الإبدال لا الجواب .

وَأَلْحَقَ الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دَلَّ على معناه : من، اسم فعل ، نحو « نَزَالٍ فَتُكْرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيَنَامَ النَّاسُ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

— ٥٠٤ — * مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

= وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضرباً زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الحزرجي ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

* وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشْتُ *

وقبل البيت المستشهد بها بعجزه قوله :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَايِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَلِإِقْحَامِي عَلَى الْمَسْكُورَةِ نَفْسِي وَضَرْنِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو نحوها « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تشورى « تحمدى » يحمذك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوارجك ، وتسكن ثورتك ، وبهذا ما بك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همتى وبلايى فى أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلها » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، حاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والسكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة أفعل ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة أفعل فعل الأمر .

وفولهم «أتقَى اللهَ أَمْرُهُمْ فَعَلَ خَيْرًا يُذَبِّ عَلَيْهِ» أَيْ لِيَتَقَى اللَّهَ وَلِيَفْعَلَ^(١)
وَأَلْحَقَ الْفَرَاءَ التَّرَجِّىَ بِالْتَمْنَى بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْصِ (فَأُطْلِعَ)^(٢) بِالنَّصَبِ .

* * *

فصل : وَيُذَوِّبُ بِـ «أَنْ» مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقصٌ ماضٍ منفي ، ولم يقرن الفعل
بلا ، نحو (وَأَمِرْنَا لِلنُّسْلِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) (وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
الْمُسْلِمِينَ)^(٤) .

فإن سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ الْمَذْكُورِ وَجِبَ إِضْمَارُ «أَنْ» كَمَا مَرَّ^(٥) .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يثب» بعده ، والمضارع إنما يجرم في جواب
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها السكون الماضى المنفى هي لام التعليل - وقد يعبر عنها
بلام كي ، واللام التي سبقها السكون الماضى المنفى هي لام الجعود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيها إذا كانت اللام هي لام الجعود نحو
قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم) .

الحالة الثانية: وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية
نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة) .

والحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيها إذا كانت اللام هي لام
التعليل نحو قوله تعالى (وأمرنا للنسْل) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه
(وأمرت لأن أكون) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازا هو قول
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

==

وإن قرّن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو (لَيْثَلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)^(١) (لَيْثَلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٢) .
والأربعة الباقية : أوْ ، والواو ، والفاء ، وُثْمٌ ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٣) في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على (وَحْيًا) ، وقوله :
* وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

— ٥٠٥ —

= أحدها : أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو (وأمرت لأن أكون) فإن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ، إذ لا عمل للناصب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معاً إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث : أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ، بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كي كما في قوله سبحانه (لكي لا تأسوا) وهذا قول السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام في شرح شواهدهم ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت — فما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها =

== إلى الحاضرة وهي أم ولده يزيد ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

ورواية سيويه وجماعة في صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .
القبعة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الموحدة - استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيء له « عباءة » هي بفتح العين المهملة ، بزنة صحابة - كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تقرأ عيفي » أصل معناه تثبت وتبرد . وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقق فيها من دمع للسرور ، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجري فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد الفاء - وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتقرأ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له ، تقرأ : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيفي » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعيفي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و« الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « وتقرأ » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تقرأ بأن مضمرة بعد الواو ؛ ليسكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق ، تسكون قد عطفنا اسماً على اسم ، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار حائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة صلة لأل لم يجز نصب المضارع ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » في قوة قولك « الذي بطير » ، والسر في ذلك كله أنه يحوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذي يشبه الفعل ، ولا يحوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .
(١٣ - أوضح المسالك ٤)

وقوله :

* لَوْلَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ * — ٥٠٦

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،
والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مَا كُنْتُ أُؤَثِّرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرْبٍ *

اللغة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره
راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه ، وفي
القرآن الكريم : (فاكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد في بيت الشاهد الذي
يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه
عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق إعد
« ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب
فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وققر ، وقراء العيى بكسر التاء
وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ
خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض
عن ذات السعاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه »
الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد
فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى
المعتر مفعول به مبني على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل
ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة
الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها
وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

— ٥٠٧ — * إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ *

== الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمر جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توقع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الحنعمي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ *

اللغة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر — هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، ومميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل : أي يربطونها « الثور » هو خيل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقر لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان (١٨/١) وبين معناه .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمر جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى المجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت » ==

وتقول : « الطائر فَيَفْضَبُ زَيْدُ الذُّبَابُ » بالرفع وجوبا ؛ لأن الاسم في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير^(١) .

== عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة عافت وفاعله في محل جر إيضاعة لما الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل » بأن المضرة جوازاً بعد ثم التى عطمت هذا الفعل المضارع على اسم صريح فى الاسمية ليس فى تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولاً أن المراد بالاسم الذى ليس فى تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والماء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا مثل « لبس » فى الشاهد ٥٠٥ و « توقع » فى الشاهد ٥٠٦ و « قتل » فى الشاهد ٥٠٧ ، وقد يكون اسما علما كما تقول « لولا زيد ، يحسن إليك لهلكت » فيحسن : منصوب بأن مضرة جوازا ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير : لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك ويعطف عليك لم تسكن شيئا » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أُسُوكَ عَلَقَمًا

فأسوك : منصوب بأن مضرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا رجال من رزام وآل سبيع أو إسماء ، إياك ، وعلقم : منادى مرمخ بمحذف الاء وقد عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضماو « أن » المصدرية بعد الفاء والواو قد يكون إضمارا جائزا وقد يكون إضمارا واجبا ، وذلك لأن الفاء قد تكون فاء السببية وقد تكون فاء العطاف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون واو العطاف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن بعدها واجبا ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزا ، ويلحق بهما فى هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت فى الشاهد ٥٠٦ العطف بـ ثم ، ورأيت فى البيت الذى رويناه لك فى مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنصَبُ بـ «أَنْ» مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ،
 كقول بعضهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّنِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١) ، وقول آخر :
 « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ »^(٢) ، وقراءة بعضهم . (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وبصبه ، وأى المؤلف
 به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من
 المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازها ، والذي سهل حذفها
 وجود «أن» أخرى في قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفه :
 أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرُ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ تُخْلِدِي
 الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في
 قوله « وأن أشهد اللذات » .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها
 مضمرة - وهو « يأخذك » - ونظير ذلك قول عامر بن حوین الطائي (سيويه
 ١٥٥/١) :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدَةً
 وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

وحل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حذروا عليه قوله
 تعالى (تأمروني أعبد) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدفع)
 في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .
 هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة
 السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز
 حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت ، طرفه وبيت عامر
 والمثل والقراءة في الآيتين السكريميتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف « أن » المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل
 المضارع ، فتقدر « أن » لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع
 بالمعدي خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً . =

لِلْبَاطِلِ فَيَذِمُّهُ^(١) .

فصل : وجازمُ الفعل نوعانٍ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نهياً كانت نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)^(٢) ، أو دُعَاءً نحو (لَا تَوَاعِظْنَا)^(٣) ، وجَزَمُهَا فِعْلِي المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ ، كقوله :
— ٥٠٨ — * لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّكَ حُورًا مَدَامُهَا *

== وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يأتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف صدر

بيت من البسيط ، ويروى عجزه هكذا :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِمَاحُ دَوَّارٍ *

ويروى عجزه هكذا :

* مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أُعْجَازٍ أُنُورِ *

اللغة : « رربا » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهملة والواو — « مدامها » اللداعم : جمع مدمع — بفتح اليمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد باللداعم على هذا العيون لأنها أما كن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » ==

== جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهى « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رربا » مفعول به لأعرف « حورا » نعت لررب منصوب بالفتحة الظاهرة « مدامعها » مدامع فاعل بحور مرفوع بالضمة الظاهرة ، ودامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الربرب مضاف إليه « مردفات » حال من ررب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « على » حرف جر « أعقاب » مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أكوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا للمتكلم ، وهو مبنى للعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل « لا » نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبی ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتسكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن « لا » ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول « لا » الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوءَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وقال :

* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ * — ٥٠٩

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه ابن هشام في مغنى اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قورم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* هَلَا أَبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَا ضِمُّ *

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلا نعد » تحمل النهي والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خاض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه فاعله مبنى على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجملته لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل التكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

ويكثر « لَا أَخْرَجَ » و « لَا نُخْرِجَ » لأن النحي غير المتكلم^(١) .

واللام الطائبة ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٢) ، أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٣) ، وجزمها فعلي المتكلم مبينين للفاعل قليل ، نحو « قَوْمُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ » و (وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ)^(٤) ، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا)^(٥) في قراءة^(٦) ، ونحو « لَتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »^(٧) ، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأدر^(٨) .

و « لَمْ » و « لَمَّا » ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ، والقلب للمضي^(٩) .

(١) وذلك لأن الأصل « لا يخرجني أحد » ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد وياء المتكلم مفعول به ، نحذف الفاعل ، وبى الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ، فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الرخف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٨٨ من سورة نونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقُمُّ أُنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَيْ لَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام العصاة .

(٩) بفي مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد «لمَ» بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ)^(١) ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثمَّ جاز «لم يكن ثم كان» وامتنع في «لَمَّا»^(٢) .

وتنفرد «لَمَّا» بجواز حذف مجزومها ، كـ «مَقَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا» أى : ولما أدخلها ، فأما قوله :

— ٥١٠ — * يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ *

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسرفى أن «لم» تلى حرف الشرط دون «لما» أن لم لنفى الفعل الماضى غير المقترن بقـد ، يقول لك القائل «قام زيد» فتقول «لم بقم» ولما لنفى الفعل الماضى المقترن بقـد ، يقال لك «قد قام زيد» فتقول «لما بقم» وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول «إِنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ لَمَّا» بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل فى الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفى ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى تكون «لم» لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال «لما يكن هذا الأمر ثم كان» لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى «لما يكن» أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى «ثم كان» أنه وجد فى بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولا ريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت «لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون» كان كلاما صحيحا سائغا ، لأن نفي حصول الشيء فى الزمن الماضى واستمرار هذا النفى إلى زمن التكلم لا ينافى ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن للمستقبل الذى تنبى عنه السين فى «سيكون» .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* احْفَظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا *

اللافة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالعين المهملة والزاي في كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادي يقول « يوم الأعازب لم أنف عليه في كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأُغارب » بالغيين المعجمة والراء المهملة . ولم أعرف مأناه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة مبنى على السكون في محل نصب « استودعها » استودع : فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماضى مبنى على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله

قول الآخر :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُسْكَيْنِ ذِي غَمٍّ فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي الْقَمْرِ فَقَمٌّ

* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ * =

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ)^(١) (وَلَمَّا يَدْخُلِ
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)^(٢) ، ومن ثم امتنع « لما يجتمع الضدان »^(٣) .

وجازمٌ لفعلين^(٤) ، وهو أربعة أنواع :

حرف باتفاق ، وهو « إن » .

= الأصل « أجلبح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » حذف للعلم بالمحذوف ،
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَ لَهَا : قُومِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمْ

أراد أن يقول : فقامت ولم تسكد تقوم ، حذف للعلم بالمحذوف من المقام .
(١) من الآية ٨ من سورة ض .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لسمى الفعل غير المقترن بقدر ،
وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »
- لم يكن في اللفظ مثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »
وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع
الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع
الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع
اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور
البحريين ، واختاره ابن عصفور والأبدي ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل
الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك
في التسهيل ، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيبويه القول
بأن الأداة جزمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لاطائل تحته .

وحرفٌ على الأصح ، وهو « إذ ما »^(١) .

واسمٌ بانفلاق ، وهو : مَنْ ، وما ، ومَتَى ، وأَيُّ ، وأَيْنَ ، وأَيَّانَ ، وأَيَّ ، وَحَيْثُما .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْمَا »^(٢) .

وكلٌّ منهما يقتضى فعلاين يسمى أولهما شرطا ، وثانيهما جوابا وجزاء ، ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ)^(٣) ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)^(٤) ، وماضيا فمضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثُ الْآخِرَةِ

(١) ذهب سيدييه إلى أن « إذ ما » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس الهريدي وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن « إذ ما » اسم شرط ، وهو ظرف زمان « مثل هذا » ، وحجة هؤلاء أن « إذ » قبل اقترانها بما كانت اسما ، فيجب أن يبقى لها ذلك عند دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التفسير

بأن قال أنصار سيديويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت شرطا صارت دالة على الزمان للمستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه هو أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم » أو « لما » عطفت كل واحدة منهما زمنه ما ضيا ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسمون إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليهما في خبر قوله تعالى (مهما تأتينا به من آية) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِي حَرِّهِ^(١) وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه (وَإِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)^(٢) لأن تابع الجواب جواب^(٣) ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ خصّوا هذا النوع بالضرورة^(٤) .

ورَفَعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لم » قوى^(٥) ، كقوله :

(١) من الآية ٣٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهد الصريحة قول الشاعر وهو قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) أعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والفراء في أنه جائز في سعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره المؤلف ، وروى قول عائشة رضى الله عنها « إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٍ » وقد وردت أبيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر :

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر :

إِنْ تَضَرَّ مُوْنًا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصَلُّوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيدييه على تقدير حذف الجواب ، وللمرفع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى في حذف ما علم من الجواب ، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتى : يقول لا غائب مالى إن أنا خليل يقل ذلك ، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى =

٥١١- وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب وفي هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب فجاء به مرفوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى اللزنى من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) .
اللمعة : « خليل » هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء للمعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها « مسألة » يروى فى مكانه « مسغبة » وهى أحد مصادر « سف فلان » من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتقيا ذأ متربة) « لا غائب مالى » يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه « حرم » أراد به الممنوع المحروم من النفع ، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أناه » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان للمدح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضممة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأنى ، ويوم مضاف و« مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضممة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالى » مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدماً ، ومالى : مبتدأ مؤخر ، ومال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أناه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٢٠٦/٥) .

ونحو « إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقَوْمٌ » وَرَفَعَ الْجَوَابَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ ، كَقَوْلِهِ :

٥١٢ — * ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا *

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئا ، والبيت بنامه هكذا :

فَقُلْتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

اللغة : « تحمل » هو مثل تسكف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتسكف الحمل « طوقك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكون الواو - طاقته وقدرته « مطبعة » بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ، قاله الأعمى ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فكفى عن امتلائها بقوله « مطبعة » ووجه ذلك أنه لا يخنم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاءه « لا يضيرها » مضارع ضاره يضيره ضيرا ، مثل باعه يبعه بيعا - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جمل بحيثى ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف متعلق بتحمل ، وهو مضاف ، وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائية العائد إلى امرئيه اسم إن ، معنى تلى السكّن فى محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يأتيا » يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجرور بمن ، وعلاوة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير العائدة العائد إلى القرية التى يصنفها مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وحمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث ربح الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف بعبارة الجمهور السجدة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَسْكَونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ)^(١).

فصل^(٢): وكلُّ جوابٍ يمتنع جَمَلُهُ شرطاً فإن الغناء تجب فيه ، وذلك الجملةُ

- (١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط ستة أمور :
- الأول : أن يكون فعلاً غير ماضٍ للمعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينهاها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضٍ للمعنى نحو « إن قام زيد أمس قتت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أنى كنت قلته فيما سبق فقد علمته .
- والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبياً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » ناهية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤذ واجبك تندم » .
- والثالث : ألا يكون فعلاً جامداً كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائماً » .
- والرابع : ألا يقترب بقدر ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » .
- والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منفيًا بما أو بلن أو بلما لم يحز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .
- والسادس : ألا يكون الفعل مقترباً بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .
- وهذه اللواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالغناء .
- (١٤ - أوضح المسالك ٤)

الْإِسْمِيَّةِ نَحْوِ (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيْخِرٍ فَهُوَ عَلَيَّ كُفٍّ شَيْءٌ قَدِيرٌ) ^(١)، وَالطَّلْبِيَّةِ نَحْوِ (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) ^(٢)، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) ^(٣)، وَالتِّي فِعْلُهَا جَامِدٌ، نَحْوِ (إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَقَسِي رُبٌّ) ^(٤)، أَوْ مَقْرُونٌ بِقَدْ، نَحْوِ (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) ^(٥)، أَوْ تَنْفِيسٌ، نَحْوِ (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ) ^(٦)، أَوْ «أَنْ» نَحْوِ (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفُرُوهُ) ^(٧)، أَوْ «مَا» نَحْوِ (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) ^(٨)، وَقَدْ تَحْذَفُ فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ :

— ٥١٣ — * مَنْ يَفْعَلِ الْخُسَفَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقيل : إنه

لكعب بن مالك ، وكلاهما أنصاري ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٥)

والتي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالشَّرُّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

ويروى . . . عند الله ميان *

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل

مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَىِّ وَالصَّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائية العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاء جبهة النعاعة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فـالله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْزَمْنُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه ورد في هذا الشاهد ، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُغْنِي « إذا » الفُجائية عن الفاء إن كانت الأداة ^(١) « إن »

= فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « يتقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل « فاني » جار ومجرور متعلق بقوله يتقاد « والصبأ » الواو حرف عطف ، والصبأ : معطوف على الفنى مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادما الآتى أو بقوله سيلفى السابق ، وطول مضاف و« السلامة » مضاف إليه « نادما » مفعول ثان لقوله سيلفى ، وجملة المضارع المبني للمجهول ومفعوليهِ في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلفى » حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلا من الفاء التى هى الأصل لكونها دالة على المسببية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هى « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثانى : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يقيم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصّر فى أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر فى أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن للتوكدة نحو « إن =

والجوابُ جملةٌ أَسْمِيَّةٌ غيرُ طلبيةٍ ، نحو (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)^(١) .

فصل : وإذا انتقضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلك جَزْمُهُ بالعطف ، ورفعُهُ على الاستئناف ، ونَصْبُهُ بأن مضمرةٌ وجُوبًا ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر (قَيِّغِرُوا لَنْ يَشَاءَ)^(٢) بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِئَ بهن أيضًا في قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوَجْهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

« محمدًا يصل رحمه » فلا يجوز أن تقترب هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترب بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدًا يصل رحمه » .

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، وقوله سبحانه : (إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع بينهما ؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا) وبقول الزمخشري « إِذَا هَذِهِ هِيَ الْفَجَائِيَّةُ ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

— ٥١٨ — * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ *

فصل : ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »^(١) مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا *

اللمة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بمهايتنا « يخضع » أراد : يكون خاضعاً لنا ، منقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ « نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ، ونحفظه من كل الطوارق والعاديات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاماً من حقه « هضمًا » غمطاً لما وجب له . الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بهـ واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الكسر في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط . الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب المفعول المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، اسكن النصب غير ممتنع . ومثله قول زهير وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَرْتَوِي
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ - * وَإِلَّا يَنْعَلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ *
أى : وَإِلَّا تَطْلُقُهَا يَنْعَلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً ، وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم (وإن أحدمن المشركين استجارك فأجره) وقوله سبحانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترب بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تَوَخَّذُوا قَسْراً بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندركم تؤخذوا قسراً ، أو متى تثقفوا تؤخذوا قسراً ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ *

اللغة : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو فصم عروة الزواج وحل العصمة « كف » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل فى الحسب وغيره مما =

وما علم من جواب ، نحو (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا)^(١) الآية .

تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعلى » مضارع علا ، مثل سما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » المفرق - بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فلست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسم مبني على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفاء الآتي « بكفاء » الياء حرف جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعلى » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعلى مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعلى » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهى مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعلى ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التي أومأنا إليها وقدّمنا بيانها هي ما اشترطه جمهرة النحاة ، واعتبروا مجاء مخالفا لها شاذاً ، إلا ما كان كآية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيَةٌ) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الموتى) أي لكان هذا القرآن ، مثلاً .

ويجب حذف الجواب^(١) إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى^(٢) ،

(١) بقى مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معا وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أرضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ،
حذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن ، وقد ورد ذلك أيضا في
قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمُنِيَّةَ مَنْ يَحْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْدِمًا

يريد أينما يذهب المرء تصادفه منيته ، وحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى
أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في
الحديث في شأن اللقطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » فالحذوف من الجملة الأولى
جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها
فأدها إليه ، وإلا يجيء فاستمتع بها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة
الجواب الطلبية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يحمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن المواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى
عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون المتقدم جملة اسمية ، نحو « أنت ظالم إن آذيتنى » فإن
تقدير هذا الكلام : أنت ظالم إن آذيتنى فأنت ظالم ، وإنما لم يجعلوا الجملة للتقدمة
هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية
وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف فى الأخير بيناه لك فيما مضى .
الموضع الثانى : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم وقد
اقتربت بالفاء ، نحو قولك « فلم تقم بواجبك إن فعات هذا » ولا يكون الكلام
للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب
المنفى بلم لا يقترن بالفاء .

الموضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق ، نحو
(كَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ)^(١) .
كما يجب إغناء جوابِ الشرطِ عن جوابِ قَسَمٍ تأخرَ عنه ، نحو « إِنْ تَقُمْ
وَاللَّهِ أَقِمَّ » .

== قولك « أقوم إن قمت » ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان
جواباً لانجزم ، والقرض أنه مرفوع .
الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب
الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحجتهم في ذلك أن
أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون
والبريد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس
في الكلام حذف ، قالوا : وإيما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول
لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يوتي بها خلفاً عن العمل ، وليس مع التقديم
عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس شئ
يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن
الزحشرى جوز في قوله تعالى (فلم تقتلوهم) أن تكون هذه الجملة جواباً لشرط
محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع
المتقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تحمل فيما تقدم عليها ، وكل
ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالاك ، ونشرحه لك في مثال
الموضع الأول وهو قولك « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين
أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازماً بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شئ بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير
الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،
وفرق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تقدمتْهُمَا ذو خَيْرٍ جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك^(١) ، نحو « زَيْدٌ وَاللهُ إِن يَقُمْ أَقُمْ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما خلافاً له وللقرءاء ، وقوله :

٥١٧ - كَلِمَتَيْنِ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا
ضرورة ، أو اللام زائدة .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالابتداء واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجعل جواب الشرط محذوفاً ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، فتقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب لينغضب لغضبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط يخل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا أنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤدي به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بني عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللمعة : « حديثه » بالبناء للمجهول - أخبرته به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « بادياً » بارزاً ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

= المعنى : يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين الغامين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادفاً فإن عليه أن يصوم يوماً شديداً الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثته» حدث : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واقعاً ، وجلة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادفاً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «اتقيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لشمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدلل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جواباً إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخراً عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جواباً للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، ف قيل «لأصومن» .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب المتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدماً على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ما صنعه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِفَ الجوابُ اشْتَرَطَ في غير الضرورة مُضِيَّ الشرط ؛ فلا يجوز
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقُمْ لَأَقُومَنَّ »^(١) .

فصل في لو

١. « لَوْ » ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ^(٢) :

أحدها : أن تكون مصدرية^(٣) ؛ فَتُرَادَفُ « أَنْ » وَأَكْثَرُ وقوعها

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداها أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

كَيْفَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِؤُسُوتُكُمْ كَيْفَ لَمْ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « ليعلم ربي » - وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين معدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمني ، وسبب شير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) ومن أمثله قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأیوساً من إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب حيراً » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأخر فطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر المحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جواباً كما في قوله تعالى (يود أحدكم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدكم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد «وَدَّ»^(١) نحو (وَدُّوا لَوْ تَذَهِنُ)^(٢) أو «يَوَدُّ» نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)^(٣)، ومن القليل قول قَتِيلَةَ^(٤) :

بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على «أن» في نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والخطب في ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلاله، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم: لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه، ومن ذكر «لو» المصدرية الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك وابن هشام.

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر الموصولات الحرفية (ص ١٤) «ومنها لو التالية غالباً مفهم تمن» اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهم التمني يشمل: أحب، واختار، وتمنى، وود، ويود، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في وود ويود، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمني مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى، ولا لازماً لعناه، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها؛ إما لكونه حاصله عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيها.

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى، وقيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهُمْ مِنَ التَّائِي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَّلُوا

وقول امرئ القيس:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا كُلَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

فإن «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير، وكان الحزم عجلتهم، وهو في بيت امرئ القيس بدل اشتغال من باء المتكلم المجزأة محلاً بعلى، والتقدير: على حراساً على إسرار مقتلي.

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحَنَقُ

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها
قتيلة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن
الحارث بعد غزاة بدر .

اللمعة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من
فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء
على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعي المن على الأسارى بإطلاق سراحهم
من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ
فلان فلانا يغيطه غيظا » إذا أغضبه وأثارة « المحنق » بضم الميم وسكون
الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ،
والمغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان »
زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول
به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر
المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره
هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة
كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل
ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور
بمرف جرح محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى
شئ ضرك فى المن ، أو أى شئ كان ضرك فى المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ،
و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » فى محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو »
مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم
يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز
وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها رغبة للاختصار « وربما » الواو الواو الحال ، و « ربما »

وإذا وليها الماضى بقى على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تَخْلَصُ الاستقبال ، كما أن « أن » المصدرية كذلك .

الثانى : أن تكون للتعليق فى المستقبل ؛ فتترادف « إن » كقوله :

٥١٩ — * وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

== حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المقيظ » خبر المبتدأ « الخنق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المقيظ وهو الخنق .
الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق فى هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشرى ، ونص عبارته « ولو جمعت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » اهـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبي صخر الهذلى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقَى

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْبُ

أَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تتقابل وتجتمع « أصدائنا » الأصدا : جمع صدى — بفتح الصاد مقصوراً كما فى البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يحبك إذا كنت على =

« شط نهر أوفوق جبل أوفى بيت خال » « رسمينا » الرمس - بفتح فسكون - القبر « سبب »
 « بسينين وباءين - الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف » « رمة » الرمة - بكسر
 الراء وتشديد الميم - العظم البالي ، وفي القرآن (قال من يحيى العظام وهى رميم)
 « يهش » من المشاشة ومعنى الارتياح وخفة السرور « يطرب » يظفر الفرح والاستشارة .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « تلتقى » فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة
 على الأياء « أصدأنا » فاعل تلتقى و ، مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله تلتقى ، وبعد
 مضاف وموت من « موتنا » مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه « ومن »
 الواو واو الحال ، من : حرف جر « دون » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم ، ودون مضاف و « رسمينا » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « من الأرض »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبب الآتى ، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً
 فلما تقدم عليه أعرب حالا . « سبب » مبتدأ مؤخر ، وحيلة الخبر المقدم ومبتدئه
 للمؤخر فى محل نصب حال « انزل » اللام واقعة فى جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص
 « صدى » اسم لى مرفوع بضمزة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من
 « صوتى » مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وإن » الواو عاطفة
 على محذوف : أى إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هى واو الحال ، وعلى
 الأول تكون « إن » شرطية ، وهى على الثانى زائدة للبالغة « كنت » كان : فعل
 ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « رمة » خبر كان « الصوت » جار ومجرور متعلق بقوله
 يهش الآتى ، وصوت مضاف و « صدى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « لى » مضاف
 إليه « يهش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر به جوازاً تقديره هو « يود » إلى
 صدى صوتى ، وحيلة : مل نسب - ر ظل « ويطرب » معطوف على يهش .

الشاهد به : قوله « تلتقى » حيث وردت لوشروطية ، بدليل الإتيان لها بجواب
 « بعد » وقوله « انزل » وقد وقع بعد « لو » فى هذه العبارة الفصل
 المضارع الذى هو قوله « تلتقى » وقد صرح ابن مالك فى الألفية بأن وقوع الفعل
 المضارع شرطاً لآتى قبله ، ولا يمكنه ورد به السماع عن العرب قبله النجاة ، ونص عبارته بت

« ويقل * إبلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل
تنضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :
اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضربين
ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربيهما عن شرطها في
الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها «لو الامتناعية» وهي التي تدل على تعليق
فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك «لوزارني على لأكرمته» فقد علقت
إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أمورا .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو «لوزرتني أمس لأكرمك»
أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك «لو لم تسيء إلى لأحسنت إليك» فإنك تعلم أن
العمل المضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه أى عدم حصوله - إذ
لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ، ولو حصل لم تسكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف
إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائما كما يلزم في شرطها ، بل ينظر فيه فإذا أن
يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب
سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذى لا سبب له سواء ، نحو
قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت
الشمس موجودة كان النهار موجودا» وتسكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب
لامتناع الشرط ، وإن كان الجواب أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها الأسباب لم
يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصوله امتناع الجواب ، لأن عدم السبب المعين لا يلزمه
عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون السبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب
المعين ، ومن هذا القيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « نعم العبد صهيب ، لو لم
يخفف الله لم يعصه » .

= ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول المعربين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نعى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكَرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع - ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى ماضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو نصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقال يلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقال مجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحيث يلىها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى نصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناطم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناطم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لا حاجة فيه ، لصحة حمله على الماضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أوَّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا)^(١) ،
أو مضارعٌ تَخَاصَّ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .
الثالث : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام تو ، وتقتضى
امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلو بين ، لا جوابها خلافاً للمعربين^(٢) ، ثم إن
لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزم امتناعه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)^(٣) ،
وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو
« لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ
لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وليها مضارعٌ أبُلَّ بالماضي ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ
مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)^(٤) .

من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها أن ويلها بالماضي
من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين)
إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين
فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله
سبعانه (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى
الخبث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا المسائل ولو جاء على
فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْحَارٍ

فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها
بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لا امتناع » : أى حرف يدل على
امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع
الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ مسمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

٥٢٠ — * أَخِلَّيْ لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ * *

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام الفطمش الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَأَ إِلَى النَّاسِ أَتَنِي
أَرَى الْأَرْضَ تَنِي وَالْأَخْلَاءَ تَذْهَبُ
أَخِلَّيْ لَوْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللغة : «أخلى» الخليل - بفتح الخاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين أو لاهما مكسورة - فنقلت حركة أول اللامين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الخاء ، بزنة الكتاب - الموت - «عتبت» لت وسخطت «معتب» مصدر ميمى معناه العتاب . الإعراب : «أخلى» الهمزة حرف انداء القريب ، أخلى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف ، شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا محل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد : ٥٢٠ ، أبي تمام ، الحماسة ، حيث ولى «لو» الشرفية في هذه العبارة الاسم المفعول ، وهو من الأسماء التي يجوز أن يكون مفعولاً ، ما بعده ، وقيل فاعله «إلى» (إذا السماء انشعبت) وقيل سببها : (وإن أحد من الناس تكلم بكلمة لم يسمعها من الله تعالى) النحاة الكوفيون : هذا الاسم الرفع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)^(١) ، فقال سيبويه وجمهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر محذوف^(٢) ، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبت مقدر كما قال الجميع في « ما » وصلتها في « لَا أَكَلُّهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » .

وحدوها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و « إن » فذهب الجمهور أرجح عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي نبينا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد اسماً مرفوعاً ولي إن أو إذا الشرطيتين إلا وبعده فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدى بن زيد العبدي :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارُ

فعلنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن تقدر فعلاً في بيت عدى الذي أنشدناه وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً في التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو علي الفارسي بيت عدى بن زيد الذي أنشدناه على أن « حلقى » فاعل بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ و « شرق » خبره ، والجملة من هذا للمبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة هي واسمها الذي هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أي الحال والشأن) حلقى شرق ، وفي كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا للمبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ، قال ابن عصفور : بقدر مؤخر عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا

وجواب «لو» إما ماضٍ مَعْنَى ، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَمُضِدِ»
أو وضعا ، وهو إما مُثَبَّتٌ فاقترائه باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) ^(١)
أَكْثَرُ من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) ^(٢) ، وإما منفي فالأمر
بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ^(٣) ، وقوله :

— ٥٢١ — * وَلَوْ نُعْطِي الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا *

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخرا
عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِي

فيعمل هذا للوضع على ذاك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها
وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية الكريمة : ولو ثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبند
الذي هو للمصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبس أن المؤكدة بأن التي بمعنى
لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) حيث قدم
الخبر — وهو آية لهم — على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدا
لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَسِ كُنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم «نعطى» فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ،
وهو المفعول الأول لنعطى «الخيار» مفعول ثانٍ لنعطى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «لما»
اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي «افترقنا» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَابَ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوُ (لَمْ تُؤَبِّهْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)^(١) ،
وقيل : الجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ ، أَوْ جَوَابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وَإِنْ « لَوْ » فِي الْوَجْهِينِ
لِلتَّمَنِي فَلَا جَوَابَ لَهَا .

فصل في أمّا

وهي حرفٌ شَرْطِيٌّ وتوكيديٌّ دائماً ، وتفصيلُ غالباً .
يبدلُ على الأولِ بحِجَى الفاءِ^(٢) بعدها .

تآخره ، وبنا : عليه ، واجبةٌ لا يحلُّ لها جوابٌ أو « ولكن » الواو حرفٌ رابطٌ ،
لكن : حرفٌ استدراكيٌّ « لا » ، رافضةٌ للجس « خيار » اسمٌ لا الامةُ للجدس مبتدأ ، تلي
الفتح في محل نصب « مع » ظرفٌ متعلقٌ بمحذوفٍ خبر لا ، ومع مضافٌ و « الليالي »
مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مقدرةٌ على الياء منع من ظهورها الثقل .
الشاهد فيه : قوله « لما افرقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلاً ماضياً منفياً بما
واقترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطى الخيار ما افرقنا »
كما قال الله تعالى : (ولو شاء ربك ما فعلوه) .
(١) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٢) بحىء الفاء في نحو قوله تعالى (فأما الذين آمنوا فبعضهم أنه الحق من ربهم)
ووجه دلالة بحىء الفاء بعد أمّا على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لعماء أن الفاء لا يحلُّ
حاليها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جناب الشرط ، ولا يجوز أن تكون
هذه العاء عاطفة لأنها داخلية على خبر المبتدأ ، ولا يعطى الخبر على مبتدئه ، كما
لا يجوز أن تكون هذه العاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام
الفصيح في السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن
« أمّا » التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراء مواقعها ، نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(١) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)^(٢) (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى)^(٣) الآيات ، ومنه (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)^(٤) الآية ، وقَسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)^(٥) الآية ؛ فالوقوف دونه ، والمعنى : وأما الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .
ومن تخلف التفصيل قولك « أما زيدٌ فمطلق »^(٦) .

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرف يعطى الكلام فضل توكيده ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قصّدت أنه لا محالة ذاهب قلت « أما زيد فذهاب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيمويه .

وهي ذائبة عن أداة شرطية وجبانه ، ولهذا تؤوّل بهما يكن من شيء ، ولا بد من هاء تالية لتاليها ، إلا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام - في غير هذا الكتاب - أن يكون هذا المثل ونحوه لاندل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به المتكلم إلا إذا حصل تردد في شخصين نسباً جميعاً أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد أما ، فإذا كنت تجادل في على وشكك أيهما الخطيب المغوه مثلاً فقلت « أما على خطيب مغوه » فتقدير الكلام : أما على خطيب مغوه ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فأعرف ذلك ونعطن له .

بالمَقُول ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
أَكْفَرْتُمْ)^(١) ، أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في
ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومي . وهو مما هجا به بنو أسيد
ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق
عليه قوله :

فَضَحَّتُمْ قَرِيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونٌ سُوْدَانٌ عِظَامُ الْمَوَاكِبِ
فَأَمَّا الْقِتَالُ وَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اللغة : « قمدون » جمع قد - بضم القاف والهم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو
الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى
« سودان » جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ
من السيادة ، قاله البغدادي « عراض » جمع عرض - بالهم - وهو الناحية « المواكب »
يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء
« المراكب » وفروه بنفس الذي فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل
للزينة خاصة .

للعنى : يهجو بنو أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم
جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسون السير مع ركاب الإبل الذين
لا يقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانساب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ،
وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : « أما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال »
اسم لا « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة
لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « واسكن » الواو حرف عطف ، ولكن :
حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف « سيرا » مفعول مطلق للفعل =

أو نُدُور^(١)، نحو «أما يمدُّ ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»^(٢).

= محذوف تقع جملة خبره لا لكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسرون سيرا، وقيل: إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بنفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْمَارًا شَدِيدًا صَرِيرُهُمَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو العموم، بحيث يكون المبتدأ فردا مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب المبتدأ والخبر.

(١) قال المؤلف في المغنى: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، لحذف القول وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن يزرني خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سري يجب أن تنبه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا» وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمها بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرئوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا «أما فزيد منطلق» مثلا كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فأرادوا ذلك قبيحا، =

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا^(١)

لـ « لَوْلَا » و « وَلَوْ مَا » وجهان :

== فالترمووا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب ، وإما بشيء آخر ، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك « أما زيد فمنطلق » .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك « أما في الدار فزيد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بعمرة ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك « أما اليوم فزيد مسافر » .

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولو ما .

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق الكوفيين والبصريين على أن « لولا » في الوجه الأول مركبة من « لو » الامتناعية و « لا » النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب ، وحكى قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد « لولا » هذه ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابداء ، وهذا قول سيبويه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه عمل هذا الاسم على ما في الأصل ، وأنت خير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما في الأصل من أن حق العمل بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لتكونها نائبة عن الفعل ، فأصل قولك « لولا زيد لأكرمته » هو لولا امتنع زيد لأكرمته ، وقد حكى الفراء هذا ==

أحدهما : أن يَدُلَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختصَّانِ بالجللِ
الاسميَّة ، نحو (تَوَلَّا أَنْتُمْ لَكُمْ مُؤْمِنِينَ)^(١) .

والثاني : أن يَدُلَّ على التحضيض ؛ فيختصَّانِ بالفعلية ، نحو (لَوْلَا أَنْزَلَ
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ)^(٢) (لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ)^(٣) ؛ ويساوِيهما في التحضيض
والاختصاص بالأفعال : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وقد يلى حرف التحضيض اسم
مُعلَّق بفعل : إما مضمر ، نحو « فَمَلَّا بِكُرًا تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ » أى :

= الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم
ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى احتاره المؤلف تبعاً لابن مالك - من أن الاسم
المرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا
عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول
وحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن
لم يدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل
فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على
لهلك سمر » وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن
من الله علينا لحسف بنا) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها
المؤلف ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو « لولاي » و « لولالك » و « لولاه » وأنكر أبو العباس
المبرد بجيئه ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطلع باب حروف الجر .
الأمر الخامس : القول بأن لولا ولو ما يشتركان فى مجيئ كل منهما لهذين المعنيين
هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم الما لى أن « لوما » لاتأتى حرف امتناع
وإما تأتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

قَهْلًا تَزَوَّجْتَ بِكَرَامٍ ، وَمُظْهِرٍ مُؤَخَّرٍ ، نَحْوُ (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)^(١)
أى : هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

ويسميه بعضهم بابَ السَّبْكِ ، وهو بابٌ وَضَعَهُ النحويون للتدريب
في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

الفصل الأول

في بيان حقيقة

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذى ؟
فانعِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبدئه
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذى ، الثانى : أن تؤخر زيدا
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجعل
في مكانه الذى تَقْلَبُ عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذى
هو منطلق زَيْدٌ » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة
صلة للذى ، والعائد منها الضميرُ الذى جعلته خَلْفاً عن زَيْدٍ الذى هو الآن
كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا نُخْبِرُ به ، لاعنه ، وأن الذى بالعكس ،
وذلك خلافُ ظاهِرِ السؤال ؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخبر عن
مُسَمًّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول فى نحو « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن التاء بالذى — « الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « الَّذَانِ بَلَغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن الْعَمْرَيْنِ قلت : « الَّذِينَ بَلَغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فَتَقَدَّمَ الضمير وَتَصَلَّه ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز المدول إلى الفصل ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثانى

فى شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذى » أو أحد فروعه اشترط نسخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عن « أيهم » من قولك « أَيُّهُمْ فى الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذى هو فى الدار أَيُّهُمْ ؛ فنزول الاستفهام عن صدرية^(١) ، وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشروط ، وكما الخبرية ، وما التعجبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شىء منها ؛ لما ذكرنا .

وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِي قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع فى هذا ونحوه أن يخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أيهم الذى هو فى الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذى مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذى خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخبر عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زيدٌ ضاحكاً » : الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ - لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجبُ التفكير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يُخبر عن الهاء من نحو « زيدٌ ضربه » ؛ لأنها لا يُستغنى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الذي زيدٌ ضربه هو » فالضمير المنفصل هو الذي كان منصلاً بالقبل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بفصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً بالخبر بالمبتدأ الذي شر زيد بقى الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يُخبر عن المسمى بـ « حتى » أو بـ « مُذ » أو « مُنْذ » لأنهن لا يحررن إلا الزمان ، والإخبار يستدعي إقامة ضميرٍ مقامَ الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ من عمرو الكريم » جاز الإخبار عن « زيد » و امتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلا لأن الضمير لا يضاف ، وأما القُربُ فلا لأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكريم » فلا لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأنحرت ذلك وحملت مكانه ضميراً جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضابفين « الذي سرَّ قُربٌ من عمرو الكريم أبو زيد » وكذا الباقي^(١) .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومفعوله « الذي سرَّ أبا زيد قُربٌ من عمرو الكريم » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقُربٌ خبر عن الذي ، ومن عمرو متعلق بقُرب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذي سرَّ أبا زيد قُربٌ من عمرو الكريم » .

الخامس : جواز وروده فى الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءنى أحد » لأنه لو قيل : « الذى ما جاءنى أحد » لزم وقوع « أحد » فى الإيجاب .

السادس : كونه فى جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم فى مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو » .

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةُ أمور : هذه السبعة ، وثلاثة آخر ، وهى : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفا ، وأن يكون مُقَدِّما ؛ فلا يُخْبَرُ بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عَسَى زيدٌ أن يَقُومَ » ولا من قولك « ما زال زيدٌ عالما » .

ويُخْبَرُ عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول فى نحو قولك : « وَفَى اللَّهُ الْبَطْلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِى الْبَطْلَ اللَّهُ » و « الْوَاقِيَةُ اللَّهُ الْبَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحذف إلا فى ضرورة الشعر كقوله :
* مَا الْمُسْتَفِيزُ الْمَوَى يَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ^(١) * [٥٨]

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب الوصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذى أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ *

(١٦ - أَوْضَحَ الْمَالِكُ ،)

فصل : وإذا رَفَعْتَ صَلَةُ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استتر
في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن الغاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم
« الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ففي « المبلغ » ضمير مستتر
لأنه في المعنى لَأَل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن
خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعْتَ صَلَةُ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ،
كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين :
« الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبَلِّغُ أَنَا
مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » وعن الرسالة « الْمُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ
إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فيهن لغير
المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته .

هذا باب العدد^(١)

اعلم أن الواحد والاثنيين يُخَالَفَانِ الثَّلَاثَةَ والعشرة وما بينهما في حكين :

= والشاهد فيه هنا وهناك قوله : « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب
بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة
شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لاحرفاً ،
الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

(١) العدد - بوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما - في اللفظة : اسم للمعدود ومنه
قوله تعالى (فضرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا) وأما العد - بتشديد الدال ، مدغماً
- فهو مصدر « عده يحده » مثل مده يمده مداً ، وشده يشده شداً ، وقال الله تعالى (لقد
أحصاهم وعدهم عداً) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع
حاشيتيه الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُذَكَّرَانِ مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنان ، والثلاثة وأخواتها تَجْرِي على العكس من ذلك^(١) ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالثاء ، وثَلَاثُ إِمَاءَ ، بَازَاءٍ ، قَالَ اللهُ تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)^(٢) .

والثاني : أنهما لَا يُجْمَعُ بينهما وبين العدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيد الجِنْسِيَّةَ والوَاحِدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفيد الجِنْسِيَّةَ وَشَفْعَ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٣) ،

والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالأثنان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على العدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالياء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » لعللة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس العدود ، لا الجِنْسِيَّةَ ، فإن أريد ذلك جيء بالعدود موصوفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراء إثبات الإلهية .

وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون العِدَّة ، فإن قصدت الإفادتين جَمَعْتَ بين الكلمتين ^(١) .

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكذك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقروناً بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة - نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكذك لا تذكر معها المعدود الذي تزيده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وهذا الوجه أنصح الوجهين ، والثاني أن تأتي بها موافقة للمعدود في التذكير والتأنيث : بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسا » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياماً ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبمحذوف التاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى (سحرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) .

فصل (١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (٢) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكور وعكسه ، فتقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاثة » و « عندى فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فتقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاث » و « عندى فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكور وتذكر العدد مع المعدود المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكور وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون .
الضرب الثانى ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والتسعين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وتسعون رجلاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف ، تقول « مائة ثوب ، وألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً بـ « عن » أو بالإضافة إن كان للمعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعاً على التفصيل الذى ذكره للمؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .
(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعى هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، =

كـ « شَجَرٍ » و « تَمْرٍ » ، أو اسم جمع^(١) كـ « قَوْمٍ » و « رَهْطٍ » خُفِضَ
بَيْنَ ، تقول : « ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ » قال الله تعالى :
(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)^(٢) ، وقد يخفّض بإضافة العدد ، نحو (وَكَانَ
فِي الْمَدِينَةِ نِسْمَةٌ رَهْطٍ)^(٣) ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ
صَدَقَةٌ » وقال الشاعر :

٥٢٣ — * ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ *

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة
وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كدأة وكء ، وهذا
نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومى وزنج
وزنجى وعجم وعجمى .

(١) لانتس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالباً
وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ،
وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، ومحب ، وسفر » لأنها
ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكباً وصاحباً
ومسافراً ، ومن العلماء من يعدها جموعاً وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة
لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان
التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة ، ويقولون : إن سيئه أنه كان في سفر
ومعه امرأته أمانة وابنته مليكة فسرّح إبله ثم افتقد منها ناقة ، والذي ذكره المؤلف
هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذْنِبُ الْفَقْرَ أَمْ ذَنْبُ أَنْيْسٍ أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَّثَ الْيَالِي
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

== اللفظة : « ذود » بفتح الدال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أشباههم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيراً ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكرنا أنها سبب لقوله البيهقي . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والعنى يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أى : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيالي » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السمة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد يخفف بإضافة العدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « لبس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يحز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان اللازني ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن اللفظة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال ==

وإن كان جمعاُ خُفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُقْتَبَرُ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما ، فنقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَقَرِ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقرة لفتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَائِيْنَا)^(١) وقرئ (تَشَابَهَتْ)^(٢) .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذاً .
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثاً مستقلاً لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكراً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثاً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكراً في بعض العبارات ومؤنثاً في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكراً لا غير اعتبرته مذكراً وجئت معه باسم العدد مقروناً بالتاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم (إذ نفثت فيه غنم القوم) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

إليه مؤثنا لا غير اعتبرته مؤثنا وجئت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البطر كما ذكر المؤلف ، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤثنا في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين ، وساغ لك أن تأتي معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤثنا ، وبالتاء على اعتباره مذكرا ، ومن هذا النوع البقر . فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤثنا في القراءة الأخرى (تشابهت) .

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذي ذكره وشرحناه لك في اسم الجنس ، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر ، وحاصله أنه إن كان يستعمل في العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه في حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقرونا بالتاء ، وفي القرآن الكريم (وكان في المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل في غير العقلاء - مثل الجامل لجماعة الجمال ، والباقر لجماعة البقر - جعلناه في حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خاليا من التاء فقلنا « ثلاث من الباقر » .

ونحن لانقر هذا التفصيل الذي ذكره ابن عصفور ، أما أولا فلأن « النسوة ، والنساء ، والجماعة » ثلاثنها من أسماء الجمع التي تستعمل في العقلاء ، وهي لاتعامل في كلام العرب معاملة المذكرين ، وأما ثانياً فلأنه جعل « الجامل » الذي هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل ، وقد عامله العرب معاملة المذكر ، وذلك في قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمع على ما قاله المؤلف ، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر ، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة ، ومن جائر التذكير منه بقروغنم .

وهذا الذي قررناه - من أن العبرة في اسم الجنس واسم الجمع بمحالتها تذكيرا وتأنيثا ، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - ألا يذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُعْتَبَرَانِ مع الجمع بحال مفردة ؛ فلذلك تقول : « ثَلَاثَةٌ إِصْطِيبَاتٍ »
و « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكوران ،
ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين^(١) .
ولا يُعْتَبَرُ من حال الواحد حال لفظه حتى يقال « ثلاثٌ طُلُوحَاتٍ » بترك
التاء ، ولا حال معناه حتى يقال « ثلاثٌ أَشْخُصٌ » بتركها تريد نسوة ، بل

من البقر ، أو ثلاثة من البقر » ونحو « ثلاث من البط » ونحو « ثلاثة من الرطب »
أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخراً نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث
من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى
المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جىء باسم العدد مقروناً بالتاء فتقول « ثلاثة
ذكور من البط » ونحو « ثلاث سنبلات من القمح » وابن مالك يجعل الوصف
المتأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البديل كالنعت .

(١) هذا الذى اختاره المؤلف - من أن العبارة مع الجمع بحال مفردة ، فإذا كان
المفرد مذكراً جىء باسم العدد مقروناً بالتاء نحو « ثلاثة حمامات ، وثلاثة إصطبلات »
لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكوران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول
« ثلاث حمامات وثلاث إصطبلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هو مذهب
البصريين من النحاة ، وقد خالف فى ذلك البغداديون والكسائي ، فأجازوا مراعاة
حال أيهما شئت حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات »
وأن تقول « ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال المفرد ، والثانى بمراعاة حال الجمع ، وقد
حكى سيويوه والفراء أن الاستعمال فى كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون
مراعاة حال الجمع .

ونريد أن ننهيك إلى أن الكلام يتصور فى جمع بخلاف مفردة فى التذكير والتأنيث ،
وذلك يتحقق فى جمع المؤنث السالم الذى مفردة مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع
والمفرد فى التأنيث نحو « سحابة وسحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت
تقول « ثلاث سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا
يقتضى خلاف ما اقتضاه مفردة .

يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَفْرَدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ ؛ فَيُعْكَسُ حِكْمُهُ فِي الْعَدَدِ ، فَكَمَا تَقُولُ « طَلَحَتْ حَضَرَ » وَ « هِنْدُ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ « ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ » وَ « ثَلَاثَةُ أَشْخُصٍ » بِالتَّاءِ فِيهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٥٢٤ — * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ *

فَضْرُورَةٌ ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ « كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ » فَاتَّصَلَ بِاللَّفْظِ مَا يُعْصِدُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، خِلَافًا لِلنَّاطِقِ .

٥٢٤ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ الْخَزَوَمِيِّ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الرَّائِيَةِ لِلشُّهُورَةِ ، وَسَيَذْكَرُ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الشَّاهِدَ مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ (ص ٢٥٨) ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* فَكَانَ يَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *

اللُّغَةُ : « يَجْنِي » الْحِجْنُ - بِكَسْرِ الِیْمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ - أَصْلُهُ التَّرْسُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى عِجَانٍ ، وَأَرَادَ هَهُنَا مَا يَتَّقَى بِهِ السَّكَاشِعِينَ وَالرِّقَبَاءَ « أَتَقَى » أَحْذَرُ وَأَجَانِبُ وَأَجَانِي وَأَجْمَلُ يَنْفِي وَيُبَيِّنُهُمْ وَقَايَةُ « شَخُوصٍ » جَمْعُ شَخْصٍ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الشَّبَحُ يَرَى مِنْ بَعِيدٍ ، وَأَرَادَ هُنَا الْإِنْسَانَ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : كَانَ مَا أَتَقَى بِهِ الرِّقَبَاءَ ثَلَاثَةً أُنَاسِي « كَاعِبَانٍ » مَثْنَى كَاعَبَ ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ حِينَ يَبْدُو ثَدْيَاهَا . تَقُولُ : كَعَبْتُ الْجَارِيَةَ تَكْعَبُ - مِنْ بَابِ قَتَلَ - فَهِيَ كَاعَبَ ، وَكِعَابَ ، إِذَا صَارَتْ كَذَلِكَ « وَمُعْصِرُ » بَضْمُ الِیْمِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ وَكَسْرُ الصَّادِ - الْجَارِيَةُ مَتَى دَخَلَتْ فِي عَصْرِ شَبَابِهَا .

الْإِعْرَابُ : « كَانَ » فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ « يَجْنِي » يَجْنُ : خَبَرَ كَانَ تَقْدِمُ عَلَى اسْمِهَا مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَسَكِّمِ ، وَبِجْنٍ مَضَافٍ وَبَاءُ الْمُتَسَكِّمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « دُونَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَعْنٍ أَوْ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْهُ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ « مَنْ » اسْمٌ مُوَصُولٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « كُنْتُ » كَانَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءُ الْمُتَسَكِّمِ اسْمُهُ « أَتَقَى » فِعْلٌ مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كُنْتُ ، وَجُمْلَةُ كَانَ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ مِنَ الْمَوْصُولَةِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِأَتَقَى بِمَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : دُونَ الَّذِي كُنْتُ أَتَقِيهِ « ثَلَاثٌ » اسْمٌ كَانَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ تَأْخِرُ عَنْ خَبَرِهِ ، وَهُوَ مَضَافٌ =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوفِ المنويِّ ، لا حاملها ، قال الله تعالى : (قَلْعُهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)^(١) أى : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ، ولولا ذلك لقييل (عشرة) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍّ » بالتاء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أَحْجَرَةٍ دَوَابٍّ ، وسمع « ثَلَاثُ دَوَابٍّ ذُكُورٌ » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

فصل : الأعدادُ التي تُضاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان :
أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحقُّ ما تُضاف إليه أن يكون :
جمعا ، مكسرا ، من أبنية القلة ، نحو « ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ » و « أَرْبَعَةُ أَعْبُدٍ »
و (سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)^(٢) وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .
فيضاف للمفرد^(٣) ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثَلَاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ مِائَةٍ »
و « شَخْصٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كاعبان » بدل من ثلاث مرفوع
بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد
« ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثَلَاثُ شَخْصٍ » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغي أن يقول « ثَلَاثَةُ شَخْصٍ » كما يقول « ثَلَاثَةُ كَوَاكِبٍ » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا للماضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يميز مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .
(٣) وما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تسعة رهط »
و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجز المعدود بمن .

مائة»^(١)، وشذ في الضرورة قوله :

٥٢٥ — * ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ الْمُلُوكِ وَفِي بِهَا *
وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ^(٢) :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » ردائي : فاعل وفي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جل ، ووجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدودة هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التكسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقوله « ثلاث سعادات » =

إحداهما : أن يُهْمَلَ تَكْسِيرُ الكلمةِ ، نحو (سَبْعُ سَمَوَاتٍ)^(١) ،
و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

والثانية : أن يُجَاوَر ما أهمل تَكْسِيرُهُ ، نحو (سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ)^(٣) ، فإنه
في التنزيل مجاور لـ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

وَيُضَافُ لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَلَ بناء القلة ، نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ » و « أَرْبَعَةُ رِجَالٍ »
و « خَمْسَةُ دَرَاهِمَ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنْزَلُ لذلك
منزلة الممدوم ؛ فالأول نحو (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(٤) ؛ فإن جَمَعَ قُرْءَ بالفتح على أَقْرَاءَ
شاذ ، والثاني نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن أَشْشَاعاً قليل الاستعمال .

= جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التَكْسِيرِ لا ينقاس
إلا في نحو سعادة وكتيبة مما هو مؤنث ببناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تَكْسِيرُ الكلمة واردة لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو
قوله تعالى (في تسع آيات) فإن تَكْسِيرَ آية على آتى واردة عن العرب ، ولكنه ليس
كثيراً في استعمالهم ، فلِهَذَا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وَحَقَّهْمَا أَنْ يَضَافَا إِلَى مُفْرَدٍ ، نَحْوُ (مِائَةٌ جَلْدَةٍ)^(١) و (أَلْفَ سَنَةٍ)^(٢) .

وقد تُضَافُ المائة إلى جمع كقراءة الأخوين^(٣) (ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ)^(٤) ، وقد تُمَيِّزُ بِمُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ ، كقوله :

— ٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا *

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائي ، كما نبهنا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبيغ الفزارى أحد الشعراء المعمرين وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه في المرة الأولى للربيع وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاء » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذاذة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية .

فصل : إذا تَجَاوَزَتِ العشرة جُئْتُ بكلمتين : الأولى النَّيْفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحُكِمَتْ لها في التذكير والتأنيث بما ثَبَتَ لها قبل ذلك ؛ فأُجْرِيَتْ الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحده وإحدى مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع على الفتح ، إلا « اثنتين » و « اثنتين » فتُعْرَبُهُمَا كالنثى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقل حَذْفُهَا مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ بَرَارِيَةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أَمَةً » .
وتميز ذلك كله مقرد منصوب^(١) ، نحو (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

= الشاهد فيه : قوله « مائتين عاماً » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يحجره بالإضافة ويقول « مائتى عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً) وبقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْ كَبًا) ^(١) (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) ^(٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ^(٣) (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَمِجَةً) ^(٤) ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا) ^(٥) ، فـ (أسباطًا) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان (أسباطًا) تمييزاً لذكر العددان ؛ لأن السَّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر (أما) رَجَّحَ حكم التأييث كما رَجَّحَهُ ذكر « كاعبان ومعصر » في قوله :

== بوجوده من الإعزاب ، منها ما قاله الشلوبين وابن أبي الريع ، وحاصله أن (أسباطًا) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفردة مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثني عشر » بترك التاء في اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثني يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أسباطًا) تمييز يخالف الاستعمال العربي من جهتين : الجمع ، والتأييث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذي يذكر عن الشلوبين ، وجعل (أسباطًا) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظي العدد في الآية بأن جعل (أما) نعتاً لأسباط ، والأُمَم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أما) جامد ، فكيف يقع نعتاً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر غلصاً من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء في هذا الفرع ، ومما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أسباطًا) نعت لمفعول محذوف و (أما) نعت لأسباط ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً أما ، وفي هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

- (١) من الآية ٤ من سورة يوسف
- (٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .
- (٣) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف
- (٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .
- (٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِرٌ ^(١) * [٥٢٣]

فصل : ويجوز ^(٢) في العدد المركب — غير « اثنتي عشرة » و « اثنتي

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَكَانَ يَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب — وهو أحد عشر وأخواته — ما عدا « اثنا عشر » في الذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه — أى ما لـه وشبهه ، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حالته التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبني على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبني قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى غيرها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزدجى ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثاني كما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلبك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلبك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعلبك ، إلا أن « بعلبك » مموع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة « — أن يضاف إلى مُسْتَحِقَّ المعداد ؛ فيستغنى عن التمييز ، نحو « هذه
أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ » ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزءين .
وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثانی كما في بعلبك ، وقال : هي لغة رديئة .
وحكى الكوفيون وَجْهًا ثَلَاثًا ، وهو أن يضاف الأول إلى الثانی كما في
عبد الله ، نحو « مَا قَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ » .
وأجازوا أيضًا هذا الوجة دون إضافة^(١) استدلالا بقوله :
٥٢٧ — كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوْتِهِ بِذَتْ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حَبِيبَتِهِ

= هذه اللغة ابن عصفور ، وزعم أنها اللغة الفصحى ، وقال الأخفش : إنها لغة حسنة ،
وقال سيبويه : هي لغة رديئة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي ، فتجري على الجزء
الأول حركات الإعراب ، وتجري الجزء الثاني بالإضافة ، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام
زيد ، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأخفش عن أبي
فهمس الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايفين
لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه ، وأن الإجماع منعقد على ذلك ، وفي
دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة
إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خالد
هذا الشاهد إلى نعيم بن طارق .

اللغة : « كاف » فعل ماض مبني للمجهول من التكليف وهو تحميل مافيه كلفة
ومشقة « عنائه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد ؛ تقول « عني
فلان يعني » من باب رضى — عناء ، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون
القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر ، وفي القرآن (غلبت علينا
شقوتنا) .

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .
كما تصوغه من قعل ؛ فتقول : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابع - إلى العاشر^(١) .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجة » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستعقبه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازته الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثت الاثنين أثلتهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعشرهم عشرين ، إذا صرت عاشرهم » هـ .

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، ففعل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذى تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الِاتِّصافَ بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

— ٥٢٨ — * لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ *

== وفى هذا يقول ابن مالك فى شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على التعلم ، وفى الحقيقة أنه مصوغ من الثالث إلى العشر ، وهى مصادر ثلاث الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث فى كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثانى فى كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدراً بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست بمصادر ، وهو وارد فى كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستعجر الطين ، وقالوا : استيست الشاة ، كما قالوا « تربت يدك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَقَّعْتُ آيَاتَ لَهَا فَمَرَقْتُمَا *

اللمة : « آيات » جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالذئب والأناثى ، والأما كن التى كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بعضُ تلك العِدَّةِ المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بعضُ جماعةٍ منحصرة في خمسة . ويجب حينئذٍ إضافتهُ إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ^(١)) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(٢)) ، وزعم الأخفش وقُطْرُبُ والسكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في « ضَارِب زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز في « ثَانٍ » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٍ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ^(٣)) ، ويجوز حينئذٍ إضافتهُ وإعماله ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرفنها » الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله « لستة » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و« أعوام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضممة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدد ، وهذا في الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الإِنصَاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِي عَشَرَ » بتذكيرها ، و « حَادِيَّة عَشْرَة » بتأنيثها ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث ، فتقول « الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ » و « الْمَقَامَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَة »

وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لأمهما فتصيرها ياء ، فتقول : حَادٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فتقول « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف المقدر من الأول والنَّيْفَ من الثانى ، ولك فى هذا الوجه وجهان : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كيسان ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثانى فبقى البناء بحاله ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الـأسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالث ، بل ذكرنا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول « رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه العقد بالواو .

هذا باب كفايات العدد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فنقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى كثير^(١) . ويشتركان في خمسة أمور^(٢) : كونهما كنايةتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جواباً

(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت تقول ، -كم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فهرت
الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير

.

= الثالث : أن بناءهما على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صمت » ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منغيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر . فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم يوما صمت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور : الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدها فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل في مملكتك » .

=

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،
والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به الفعل محذوف يفسره
المذكور بعده .

فتلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر ألبتة في صورتين : أن
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها
فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون
محملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن
يلها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة
صورة ، وقد عرفت في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فمكن منها على ثبت ، والله
يهديك ويوفقك .

ويفتقران أيضاً في خمسة أمور أيضاً^(١) :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد ، نحو « كم عَبْدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك « كم كتاباً قرأت » هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهداء لك » والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك « كم غلاما لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ، والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم بحىء تمييز الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم قرشاً ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يميزوا جره مطلقا ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت بحرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبههما بهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا نفى عنه

= شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجح ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتره » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا ؟ » أما تمييز كم الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلوها ما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَأَةٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخُرَيْتُ ذُو الْجَلَدِ
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمٍ الدَّسِيمَةِ مَا جِدَّ تَفَاعٍ
والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفاصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجع نصب التمييز ، وشذ بحيثه مجرورا والفاصل طرف كما في البيت =

== الأول من الأيات التي أنشدناها في الاستدلال لمذهب الكوفيين كما شذبحته مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَأَلَى مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ
ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوْثُمْ سَيِّمَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من للمفاعيل لم يجر جره لما سبق ولم يجر نصبه لثلاثتهم أنه مفعول لذلك الفعل انفصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨) - وفي هذا الموضع تشترك الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (كم أهلكنا من قرية) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (هل ينسى إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات -
إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتين يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فنقول « ثلاثون دينارا » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فنقول « ثلاثين دينارا » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكَتَ « ويجوز جره بِمِنْ مضحرة جوازاً إن جُرَّتْ كم بحرف ، نحو « بَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ رِجَالٍ جَاءُواكَ » و « كَمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كـ « رُبَّ » ، لا يجوز « كم غلمان سَأَمَلَكُم » ، كما لا يجوز « رُبَّ غلمان سَأَمَلَكُم » ويجوز « كم عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كم مَالُكَ أَعِشْرُونَ أم ثَلَاثُونَ ؟ » .
تذييله : يروى قول الفرزدق :

== هذا الثوب « فتقول « بثلاثين دينارا » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه محبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كم كتاب عندي ثلاثون دل أربعون » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن بهمزة ولا استفهام فتقول « كم كتاباً عندك أثلثون أم أربعون » وهذا ظاهر البلية إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كم عمّة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشاري

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفردق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .
اللمعة : « فدعاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والذال جميعاً - وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفد : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زيغ في القدم بينها وبين اساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشاراء - بضم ففتح - وهي المائة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروی « عمّة » و « خالة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكـ يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية - كمية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضاً ، فهي مبنيّة على السكون في محل نسب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عمّة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمّة ، ولها صفة أخرى ماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب « وخالة » معطوف على عمّة مرفوع بالضمّة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالة ، ولها صفة أخرى ماثلة لصفة عمّة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمّة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فمحذوف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » عشار : مفعول به لحلب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عمّة وخالة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمّة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفاً على عمّة . وإن جررت « عمّة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمّة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفاً على عمّة ، =

بجر « عمة » و « خالة » على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقول : إن تميما
تجيز نصب ميمز الخبرية مفرداً^(١) ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليهما فهي

وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشاري » في محل رفع خبر المبتدأ ، سواء
أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى في كلمة « عمة » و « خالة » على ثلاثة
أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك
كله في الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامي الذي أنشدناه من قبل (ص ٢٦٩) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب « فضلاً » بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجر
أحد من السبعة النصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر « فضل » على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير
الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن « من » ظهرت جارة للتمييز مع الفصل
نحو (وكم أهلكتنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك في السموات
لا تغنى شفا عنهم شيئاً) .

ورواه قوم برفع « فضل » على أنه فاعل نال .

(١) قال الرضى : « وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمعا بلا
فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اه فيجوز -
على هذا - أن يكون « عمة » منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التي حكاها الرضى صراحة وأوماً إليها المؤلف ههنا هي التي اعتمدها
الذين أجازوا في تمييز كم الخبرية بالنصب ، أى فجره عندهم على لغة أكثر العرب ،
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حَلَبَتْ » خبر ، والتاء للجماعة لأنهما عمات وخالات ، ورفعهما على الابتداء . و « حَلَبَتْ » خبر للعممة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقبل « قد حَلَبَتْ » والتاء في « حَلَبَتْ » للوَاحِدَةِ ؛ لأنهما عمّة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصْبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حَلَبَتْ أوروَقَتَا .

وأما « كَأَى » فبمنزلة « كَمْ » ^(١) الخبرية : فى إفادة التكثير ، وفى لزوم

(١) يقال « كَأَى » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال « كَأْنِ » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة .
وقد جعل المؤلف كَأْنِ مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك فى قوله « كَمْ كَأَى » على أن المشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأشموى فى ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَى » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما نبينه لك فيما بعد ، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَى وكم - وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يترجح عنده ، فاعرف ذلك .
واعلم أن « كَأَى » توافق « كم » فى خمسة أمور :
الأول : أن كلا منهما اسم سبى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثا عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلا أنها أشبهت الحرف شبيها معنويا كالذى قلناه فى كم .
الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبني على الوجه الثانى .
الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذان
(١٨ - أوصح السالك ، ٤)

== مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيُّ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً ؟ » فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ « ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ » وَجَمْهُورُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا يَقُولُونَ بِمَجِيئِهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى أَيْ عَدَدٍ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ « كَأَيُّ » تَخَالَفُ « كَمْ » فِي حَسَةِ أُمُورٍ أَيْضًا .

الأول : أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ النَّحَاةِ فِي كَأَيُّ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ النَّشْبِيهِ وَأَيُّ الْمَنُونَةِ ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا أَنَّ كَمْ بَسِيطَةٌ ، وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ - تَبَعًا لِقَوْمٍ - إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » بَسِيطَةٌ غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ، وَذَهَبَ الْكَسَاؤِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ « كَمْ » مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ النَّشْبِيهِ وَ« مَا » الاسْتِفْهَامِيَّةُ ، وَأَنَّ أَلْفَ « مَا » حَذَفَتْ عِنْدَ التَّرْكِيبِ كَمَا تَحْذَفُ فِي نَحْوِ « بَمَ » وَ« لَمْ » وَ« عَمَ » وَ« فِيمَ » ثُمَّ سَكَنْتِ الْمِيمُ لِلتَّخْفِيفِ .

الثاني : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » يَكْثُرُ بِمَجِيئِهِ بِجُرُورِ بَعْنٍ ، وَإِذَا لَمْ يَجْرِ بِعَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ كَمْ فَقَدْ عُرِفَتْ فِيمَا مَضَى (ص ٢٦٩) الصُّورُ الَّتِي يَجِيءُ عَلَيْهَا ، وَعُرِفَتْ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي تَمْيِيزِ كَمْ الْخَبَرِيَّةُ الْمُتَّصِلُ بِهَا أَنَّ يَكُونُ بِجُرُورِ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا ، وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ تَمْيِيزَ كَأَيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِجُرُورِ بَعْنٍ ، وَهُوَ بِمَجْزُوعٍ بِوَرُودِهِ مَنْصُوبًا فِي الْبَيْتِ رَقْم ٥٣ ، وَمَا أَنْشَدْنَاهُ مَعَهُ .

الثالث : أَنَّ جَمْهُورَ النَّحَاةِ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، وَذَهَبَ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى جَوَازِ جَرِّ كَأَيُّ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : بِكَأَيِّ تَتَّبِعُ هَذَا الثَّوْبَ ، أَمَّا كَمْ فَيَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ عِنْدَ الْجَمْعِ .

الرابع : أَنَّ جَمْهُورَ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَذَهَبَ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً كَمَا تَكُونُ خَبَرِيَّةً ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ الْإِتِّفَاقِ .

الخامس : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » لَمْ يَجِيءْ إِلَّا مُفْرَدًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيِّ) وَقَوْلِهِ سَبْعَانَهُ (وَكَأَيُّ مِنْ دَابَّةٍ) وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ (وَكَأَيُّ مِنْ آيَةٍ) وَقَوْلِهِ (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ) وَقَوْلِهِ (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكَ سَاكِنَاهَا) وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أُمْلِيتْ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتَهَا) وَقَوْلِهِ تَعَالَى كَلَّاهُ (وَكَأَيُّ =

== من قرية عنت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا) أما تمييزكم الخبرية فقد جاء مفردا مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تنفى شفاعتهم شيئا) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جمعا نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمٌ سُرَّةٌ بَادَا

ثم اعلم أن « كَأَى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئا معينا أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبرا للمبتدأ أن يكون خبرا لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكَأَى) أن خبرها لا يقع مفردا » وتوسع تلميذه السيوطى فى النع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كَأَى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية بماض أو مضارع ، نحو (وكَأَى من نبي قتل معه ربيون) ونحو (وكَأَى من آية فى السموات والأرض يرون عليها) » اه كلامه . لكن بالنأمل فى استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى فى كلام السيوطى وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما فى الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما فى أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) فى قوله تعالى (وكَأَى من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها) إذا جمعت جملة (الله يرزقها) هى الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما فى قول الشاعر :

وَكَايُنَا فُضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِثَّةٌ قَدِيمًا ، وَلَا تَذُرُونَا مَا مِنْ مُنْعِمٍ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كَأَى » مفعولا به ، كقولك « كَأَى رجلا رأيت » فإن كَأَى فى هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كَأَى تقع استفهامية ، وهو قول أبى بن كعب « كَأَى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كَأَى مفعول ثلث لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولا به كما فى قوله تعالى (وكَأَى من قرية أهلكناها) فإن كَأَى فى هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره ==

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)^(١) ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدَ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَى
آلَمًا حَمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

== المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تببيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه المؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه (لا تحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدأ ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .
اللمعة : « اطرِد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطمعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « آلا » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم آلا » من باب تعب يتعب تعباً - وهو أحد الأفعال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هيء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرِد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرِد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « آلا » منصوب على التمييز لكأى « حم » فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كذا »^(١) فيكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها النصب ، وليس لها الصذر ؛ فلذلك تقول « قَبِضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » :

يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه يعود إلى ألم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كأي ، وكأنه قال : كثير من الآلين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « ألما » فإنه تمييز لقوله « كأي » وقد ورد في هذا البيت منصوبا فدل على أن تمييز « كأي » كما يكون محرورا بمن في نحو قوله تعالى : (وكأي من نبى قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذي لا يكون - عند الجمهور - منصوبا . ونظيره قول الآخر :

وَكَأَيِّنْ لَدَا فُضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِثَّةً قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَّ مَا مَنَّ مِنْكُمْ

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتي لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال فلان كذا » وجاء في الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا » وقال السيوطي « الذي شهد به الاستقراء وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكفى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتسكون من كلامه لامن كلام المخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم في أربعة أمور ، وهى : الاسمية ، والبناء ، والإيهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كأي في هذه الأربعة وفي خامس وهو أن كلا من كأي وكذا مركب ، أما كأي فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النعاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا » الإشارية .

ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » في أربعة أمور :

== الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأي على الصحيح .
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تمييز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا بمن اتفاقا ، وفي هذا خالفت كأي أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكفي بها عن جميع أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المسكن بها عنه ، فإذا كفي بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها جمعا مجرورا ، فتقول « معي كذا دراهم » كما تقول ؟ معي ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ، وإذا كفي بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى بتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معي كذا كذا درهما » كما تقول « معي أحد عشر درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كفي بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معي كذا درهما » كما تقول « معي عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كفي بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معي كذا وكذا درهما » كما تقول « معي واحد وعشرون درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كفي بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فتقول « عندي كذا درهم » كما تقول « عندي مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندي كذا دراهم » اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندي كذا كذا درهما » اعتبر مقرا بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له ==

هذا باب الحكاية^(١)

== عندى كذا درهم » اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجيئون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجما مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما يخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإنفراد، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل « وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو » اه، وقال مرة أخرى « وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اه، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يمكن به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

* * *

(١) يقال : حاكيت أحاكيه، وشابهته أشابهه، وشاكلته أشاكله، وشاكلته أشاكلته، وما ثلته أمائله، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللفظة : للشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منها - وهو الحكاية - وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذى سمعته على هيئته الإعرابية التى وقعت في كلام للتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذى وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه.

حكاية الجَمَلِ^(١) مُطْرَدَةٌ بَعْدَ الْقَوْلِ ، نَحْوُ (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)^(٢) ، وَيَجُوزُ حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمَرُو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح^(٣) .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة والسؤال بأيٍّ أو بِمَنْ حُكِيَ في لفظ « أَيْ » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

(١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهي مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التي تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ إِنْ إِبْرَاهِيمَ) وقوله سبحانه (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلْ إِلَيْنَا) .
والثاني : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون في الأعلام ؛ لكثرة ذورانها في كلامهم ، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فتقول « من محمداً » فن : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالحكي هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به في كلامك على إعرابه الذي جاء في كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال للمفرد ، وأكثر ما تكون بأيٍّ وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيأتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهي حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التي قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت في حركات إعرابها أو في ضبط صيغ ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس الألفاظ للمتكلم ولكنك غيرت في ترتيبها أو في هيأتها الإعرابية أو الصرفية كفت حاكيا اللفظ ، في حين أن النعاة يعتبرونك في هذه الحالة حاكيا للمعنى ، فاعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلًا ، وَامْرَأَةً ، وَغُلَامَيْنِ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنَيْنَ ، وَبَنَاتٍ» : أَيًّا ، وَأَيَّةً ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ ، وكذلك تقول في «مَنْ» إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه^(١).

أحدها : أن أَيًّا عامة في السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كما مثَّلْنَا ، وعن غيره كقول القائل : «رَأَيْتُ حِمَارًا» أو «حِمَارَيْنِ» و «مَنْ» خاصة بالعاقل .

(١) الفرق بين «من» و«أى» في باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار ، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل .
الوجه الأول : أن «من» خاصة بالسؤال عن العقلاء ، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت : منو ، أو قلت : من زيد ، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت : منا ، أو قلت : من زيدا ؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثا طويلا» قلت : مني ، أو قلت : من زيد ، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن ، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم ، أما «أى» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن ، ويسأل بها عن غير العقلاء ، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أى ؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتابا جيدا» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أيا ؟ وإذا قال لك «لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء» قلت : أى كتاب ؟ ، أو قلت : أى ، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن .
الوجه الثاني : أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف ، فإذا قال لك قائل «زارني أمس رجلان» قلت «منان» بسكون النون واقفا ، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويغتر في هذه الحال التقاء الساكنين لأنه مفتقر في الوقف ، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافى» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأى فلا تختص بالوقف ، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعا ، فإذا قال لك قائل «زارني رجلان» جاز أن تقول «أيان» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافى» ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٣١ على غير المنهج القويم ، وكان على الشاعر أن يقول «من أنتم» .

الوجه الثالث : أن الحكاية بأى خاصة بالنكرات كرجل وفتاة ، فإذا قال قائل =

« زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هي ، وتقول في حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول في حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول في حكاية المثنى المؤنث « أيتان » رفعا ، و « أيتين » نصبا أو جرا ، وتقول في حكاية الجمع المؤنث « آيات » برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب ، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول في حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « اقيمت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قويا » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « اقيمت فتاتين » قلت « منتين » والأجود إسكان النون التي قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتنى أمس فتيت » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هي اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفيه لغة أخرى وهي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول في الرفع « منو » وفي النصب « منا » وفي الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول منه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها .

الثاني : أن الحكاية في « أَى » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَ رَجُلَانِ » فتقول : « أَيْبَانُ » أو « أَيْبَانِ يَا هَذَا » والحكاية في « مَنْ » خاصة بالوقف ، تقول « مَنَانُ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

٥٣١ — * أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ *

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح حين تقول « أَيْة » أو « أَيْتَانِ » أو « أَيْتَيْنِ » أو آيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « مَنْ » إن قلت « مِنْهُ » أو قلت « مَنَتَانِ » أو « مَنَتَيْنِ » أو قلت « مَنَاتِ » فيعوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « مَنْت » ستقف على التاء بالسكرن فلو سكنت النون التقى ساكنان ، ولما كان التقاء الساكنين مغفرا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يترجح ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر في كلامهم من الإسكان — مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفظن لهذا .

٥٣١ — هذا الشاهد من كلام شمير — بالشين المعجمة ، وقيل : بالمهملة — بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولان نسبة الأعم الشتمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيديويه ، وقد روى عجزه هكذا :

* فَقَالُوا : الْجَنُّ ! قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا ! *

وقد رواه أبو زيد — هذه القافية — هكذا :

أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونَ ؟ قَالُوا :

سَرَاةُ الْجَنِّ ! قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا !

وتروى قافيته « عُمُوا صَبَاحًا » في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الفسائي .
اللمعة : « أتوا » أراد حضروا وجاءوا « ناري » أراد النار التي أوقدها لترشد السائرين =

= إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماءهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قحط أو جماعة ليراهم السائر في الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال :

أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ كَيْلٌ قُرٌّ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرٌّ
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبَتُ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ

وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى يَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبِسَتِ الْقِنَاعُ

« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليفة خلاف الإنس ، سمو بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سمو « الجنين » لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبلستان لكون ما فيه من الشجر الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٤٩ الذي مضى في باب للوصول .

الإعراب : « أنوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « ناري » ناز : مفعول به لأنوا منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « فقلت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال . فعل ساض مبني على فتح مقدر على آخر د لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن الجن « قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما » منصوب على الظرفية بعم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =

فنادِرٌ في الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .

الثالث : أن « أياً » يُحْكِي فيها حركاتُ الإعرابِ غير مُشَبَّعة ؛ فتقول « أَيْ » و « أَيْآ » و « أَيْآ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فتقول « مَنْو » و « مَنْآ » و « مَنِي » .

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجبُ الفتح ، تقول « أَيْة » و « أَيْتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنَّة » و « مَنَّت » و « مَنَّتَانِ » و « مَنَّتَانِ » والأرجحُ الفتحُ في المفرد ، والإسكان في التثنية .
وإن كان المشثول عنده علماً لمن يَعْمَلُ ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال « مَنْ » غير مقرونة بماطف ، فالجوازون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون « مَنْ زَيْدًا » لمن قال : « رأيتُ زَيْدًا » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال : « سهرتُ بزيد » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زيد » لأجل العاطف ، وفي نحو « مَنْ غُلَامُ زيد » لانقضاء العلمية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الفاضلُ » لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ « رأيت

والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في إفراد ولا ثنية ولا جمع ، بل تقول ، من أنت ، ومن أنما ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح مع أنباءون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من أوجه التشذوذ هو أنه حكى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا نارى فقالوا لاثنين فقلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أنينا » وهذا الضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في « أتوا نارى » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا نارى » تصوير وإخبار بالذى وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تعبد كلام غيرك ، لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجوز فيهما الحكاية ، على خلاف في الثانية .

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت » وإما ألف مفردة كـ « حُبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمراء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنشؤا أسماء كثيرة بتاء مُقدَّرة ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)^(٢) (وَإِنْ جَنَّحُوا لِلْإِسْلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا)^(٣) وبالإشارة إليها ، نحو (هَذِهِ جَهَنَّمُ)^(٤) وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْنِيَّة » و « أذْيَنَةُ » أو قعله ، نحو (وَآتَا فَصَلَتِ الْعِيرُ)^(٥) وبسقوطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

— ٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر ،
كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَعُول بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ صَبُورٌ » و « امْرَأَةٌ صَبُورٌ » ومنه
(وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا)^(١) أصله بَغَوِيًّا ثم أدغم ، وأما قولهم « امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ »
فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُولَةٌ » ، وأما « امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ » فشاذ محمول على
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَعُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « بَجَلٌ رَكُوبٌ »
و « نَاقَةٌ رَكُوبٌ »^(٢) .

* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ *

اللغة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس
القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية السكاملة تكون بهذا القدر .
الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار وعجور متعلق بأرمى
« وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » تأكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر
لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى
عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكور . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم لحاق التاء في الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .

والثاني: فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امرأة جَرِيحٌ »
وشذ « مَلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امرأة
رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء
خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث: مِفْعَال كَمِفْحَار ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع: مِفْعِيل كَمِطِير ، وشذ « امرأة مِسْكِينَةٍ » وسمع « مِسْكِينٌ »
على القياس .

والخامس: مِفْعَلٌ كَمِفْشَم^(١) ، وَمِدْعَسٍ^(٢) .

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيرأ كتَمَرَةٌ ، ولَمَكْسَةٌ
في جَبْأَةٍ^(٣) وكَمَاءَةٍ ، خَاصَّةً ، وعوضاً من فاء كَعْدَةٍ ، أو من لام كَسَنَةٍ ،
أو من زائد لمعنى كَأَشْعَتِي وأشَاعِيَّةٌ ، أو من زائد لغير معنى ، كزَنَدِيْقٍ
وزَنَادِقَةٍ ، وللتعريب كمَوَازِجَةٍ ، وللمبالغة كَرَاوِيَةٍ ، ولتأكيدها كَنَسَابَةٍ ،
ولذا كيد التأنيث كَمَفْعَجَةٍ .

(١) للغشم - بزنة منبر - الذى يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريد . ويهواه ،
قال أبو كبير الهذلى يصف تأبط شرأ :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ مِفْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُهَبَّلٍ

(٢) المدعس - بزنة منبر - الريح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن

(٣) الجبأة ، السكامة الحمراء ، والواحد جبء - بغير تاء - والأكثر فى اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقر
وكلمة وكلم ونبق وسدر وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والسكَم والسكامة على عكس

ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثاله فقع وفقعة ، وغرد وغردة » اهـ . والغرد -

بكسر فسكون - ضرب من السكامة : والغردة : جمعه ، والفقع - بفتح فسكون ، أو

بكسر فسكون - ضرب من السكامة البيضاء الرخوة ، والفقعة : جمعه ، وعلى هذا تكون

الألفاظ أربعة . لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفى التانيث أوزانٌ نادرة ، ولا نتمرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر :

أحدها : فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كَأَرَبَى للداهية ، وأَدَمَى وَشُعَبَى ، لموضعين ، قال :

* أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيْبًا^(٢) * [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أَرْنَى - بالنون - لَحَبٌ يُجَبِّنُ به اللابن ، وَجُنَفَى لموضع ، وَجُمَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ النماظم اُفْعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثاني : فُعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - أُنَمَّا كان كَبُهْمَى ، أو صِفَةً كَحُبَلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجُمَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحيتين - أُنَمَّا كان كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كَحَيَدَى .

الرابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كَقَعَلَى وَجَرَحَى ، أو مصدرًا كَدَعَوَى ، أو صفة كَسَكْرَى وَسَيْفَى مُؤَنَّثَى سَكْرَان وَسَيْفَان للطويل .

فإن كان فَعَلَى أُنَمَّا كَأَرْطَى وَعَلَقَى ففي ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب اللنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمَا لَا أَبَالَكْ وَاغْتَرَابَا *

(١٩ — اوضح المسالك ٤)

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - كحُبَارَى وُسْمَانِي لَطَائِرِينَ ، وفي الصحاح أن ألف حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف .

والسادس : فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَمَى للباطل .
السابع : فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسِبَطْرَى ودِفَقَى لضربين من المشى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إما مصدرأ كذِكْرَى ، أو جمعاً وذلك « حِجَلَى » جمعاً للهِجَل - بفتحيتين - أَسْمَاً لَطَائِرَ ، و « ظَرَبَى » - بالظاء المشالة - جمعاً لظَرَبَانَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمَاً لدويبة ، ولا ثالث لهما في الجمع ^(١) .

التاسع : فَعِيلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نحو « حِثْيَى » و « خَلْيَقَى » وحكى السكسائي : هو من خِصْيَصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ .

العاشر : فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى لواء الطلوع ، و « حُذْرَى » و « بُذْرَى » من الحذر والتبذير .

الحادي عشر : فُعَيْلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى للاختلاط ، و « قُبَيْطَى » للناطف ^(٢) .

(١) روى أن أبا علي الفارسي سأله للتبني يوماً - وكان للتبني تلميذه - كم لنا من الجموع على زنة فعلى ؟ فأجاب التلميذ على الفور : حجلى وظربى ؛ وأن أبا علي بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً .

(٢) الناطف : ضرب من الحواواء ؛ سمي بذلك لأنه ينطف أي يستقطر قبل خشورتها

للتاني عشر : فَعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو « شُقَارَى » و « خُبَارَى »
للبتين ، و « خَضَارَى » لطائر .

تنبيه : نحو : جُنْفَى ، وَخُلَيْفَى ، وَخُلَيْطَى ؛ ليس من الأوزان المختصة
بالمقصورة ، بدليل : عُرَوَاء ، وَفَخِيرَاء ، وَدُخِيلَاء^(١) .

ومشهورُ أوزان المدودة سَبْعَةُ عَشَرَ :

أحدها : فَعَلَاءَ - بفتح أوله وسكون ثانيه - أنما كان كَصَحْرَاء ،
أو مصدرأ كَرَغَبَاء ، أو صيغة كَحَمَرَاء ، و « دِيمَةُ هَطَلَاء » أو جمعاً
في المعنى كطَرَفَاء .

والثاني والثالث والرابع : أَفْعَلَاءَ - بفتح العين - وَأَفْعِلَاءَ - بكسرهما -
وَأَفْعِلَاءَ - بضمها - كقولهم : يوم الأَرُبُعَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .
الخامس : فَعْلَلَاءَ ، كَمَقَرَبَاء لِمَكَان .

السادس : فَعْلَلَاءَ - بكسر الفاء - كَقَصَصَاءَ لِلْقصاص .

السابع : فُعْلَلَاءَ - بضم الأول والثالث - كَقُرْفُصَاء .

الثامن : فَاعُولَاءَ - بضم الثالث - كَمَاشُورَاء .

التاسع : فَاعِلَاءَ - بكسر الثالث - كَقَاصِعَاءَ ، لأحد جِجَرَةِ اليربوع .

العاشر : فِعْلِلِيَاءَ - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو : كَثِيرِيَاء .

الحادي عشر : مَفْعُولَاءَ ، كَمَشْيُوخَاء .

الثاني عشر : فَعْمَلَاءَ - بفتح أوله وثانيه - نحو : بَرَّاسَاء ، بمعنى الناس ،

يقال : ما أدرى أىُّ البرَّاسَاء هو ، و بَرَّاكَاء ، بمعنى البرُّوك .

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحمى في أول مسها ورعدتها ، والفخيراء -

بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرِيَاءَ وَكَرِيَاءَ ،
نوعان من البُسْرِ .

الرابع عشر : فَعُولَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : ذَبُولَاءَ .
الخامس عشر : فَعَلَاءَ - بفتحيتين - كخَفَاءَ لموضع ، قاله ابن الناطم ،
وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأْنَاءَ للأمة ، وقَرَمَاءَ لموضع ،
وعلى هذا فمدُّ الناطم لذلك في المشهور مشكلٌ ، وفي الحكم أن جَنَفِيَّ بالجيم
والنون والفاء وللقصير موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فَعَلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سِيرَاءَ .
السابع عشر : فُعَلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخُيَلَاءَ .

هذا باب المقصور والمدود

قَصَرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان : قياسيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ،
وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالألف ثلاثَةٌ أَقْسَامٌ :
أحدها : ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع
مقصود بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللازم ، نحو : جَوَى جَوَى ، وهَوَى هَوَى ،
وَعَيَى عَيَى ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحًا ، وأَشِرَ أَشْرًا .
قال ابنُ عُصْفُور وغيره : وَشَدَّ الْغِرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِيٌّ ، وأنشدوا :

٥٣٣ — إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكْيِ

غِرَاءَ وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نَهْلٍ

٥٣٣ — هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهّل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفيا قالوه نظر ، لأن أبا عُبَيْدَةَ حَكِي غَارِيْتُ بين الشِيثَيْنِ غِرَاءُ ،
أَيِ وَالْيَتِ ، نَمِ أَنْشَدَهُ ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَدُّ قِيَاسِي كَمَا سَيَأْنِي ، لِأَنَّ غَارِيْتَ غِرَاءُ
مِثْلُ قَاتَلْتَ قَتَلَا ، وَغَارِيْتَ : فَأَعَلْتُ مِنْ غَرِيْتُ بِهِ ، وَأَنْشَدَ « أَسْلُو » بَدَلَ
« مَهْلًا » وَ « فَأَصَّتْ » بَدَلَ « غَارَتْ » وَ « حُمِّلَ » بَدَلَ « نُهِّلَ » .
ومنها : فَعَلَّ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ - جَمْعًا لِفُعْلَةٍ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ
ثَانِيهِ - نَحْوُ فَرِيَّةٍ وَفَرِيٍّ ، وَمِرْيَةٍ وَمِرْيٍّ ، فَإِنْ نَظَرْنَاهُ قَرَبَةً وَقَرَبَ .
ومنها : فُعَلَّ - بَضَمِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ - جَمْعًا لِفُعْلَةٍ - بَضَمِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ

== رقم ٥٥ السابق في باب الترخيم « غارت العين بالبيء » والت بين الدمع وأرسلته
متتابعًا ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء
وانفتحت ما قبلها فقلبت الياء ألفًا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين
فصار « غارت » ويروى « فاضت » وهو من قوطم « فاض ماء النهر » وذلك إذا
زاد عن ارتفاع الشاطئ فسال على الوادي « غراء » هو مصدر بمعنى المتابعة والولاء
« مدتها » أعانتها وكانت لها مددًا « نهل » كثيرة ، وواحدة ناهل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلا » مفعول
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « العين » فاعل غارء بالبيء « جار
ومجرور متعلق بغار ، وجملة « قلت » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلا » في محل نصب مقول القول « غراء »
مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، وضمير الغائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت
« نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح العين المعجمة ، وذكر
أنه مصدر غري بالبيء - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :
إن مده شاذ وقياسه القصير ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة
أن الرواية بكسر العين المعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قَتَلَا ، وعلى ذلك
يكون مده قياسيا .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ وزُبِيٌّ ، وكُسُوَّةٌ وكُسِيٌّ ، فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَّجٌ ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ .
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُمَطَّى ومُسْتَدْعَى ، فإن نظيره مُسْكَرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ .

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألفٌ . وهذا النوع ممدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدرًا لأفْعَلْ أو لفِعْلْ أو له هزئةٌ وصل كاعطى إعطاءً ، وارتأى ارتئاءً ، واشتقصى اشتقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكرامًا ، واكتسب اكتسابًا . واشتخرج اشتخراجًا .

ومنها : أن يكون مفردًا لأفْعَلَةٍ . نحو : كِسَاءٌ وأَكْسِيَّةٌ . وِرْدَاءٌ وأُرْدِيَّةٌ .
فإن نظيره حِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ . من كلام المولدين : لأن رَحَىً وقَفَىً مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ - * فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ *

والفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة . وقيل : جُمع نَدَى على نِدَاءٍ كجَمَلٍ وجِجَالٍ ، ثم جُمع نِدَاءٌ على أُنْدِيَّةٍ ، ويُبْعَدُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعًا .

٥٣٤ - هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمي ، وهو من شعراء الحماسة ، والذي ذكره للمؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظِلْمَائِهَا الطُّنْبَا *

اللمعة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الليم مخففة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سما بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّة » جمع ندى - بفتح النون مقصوراً - وهو الليل الكثير « ظلمائها » الظلماء - بفتح الظاء وسكون =

ومنها: أن يكون مصدراً لفعل — بالتخفيف — دالاً على صوت ، كالرغاء والثغاء ، فإن نظيره الصراخ ، أو على داء ، نحو المشاء ، فإن نظيره الدوار والزكام .

الثالث: أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يُذكر كَقصره ومدّه بالسماح . فمن للمقصود سماعاً : الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء ، والثرى التراب ، والحجاء العقل .

ومن الممدود سماعاً : الفتاء إحدى عشرة السن ، والسما الشرف ، والثراء لكثرة المال ، والحذاء للنعل .

مسألة : أجمعوا على [جواز] قصر الممدود للضرورة ، كقوله :

اللام - الظلام « طنبا » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الجبل الذى تشد به الحيمة ، وجهه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإصراب : « فى ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمى » فى بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الكلب » فاعل يبصر « فى » حرف جر « ظلماتها » ظلمات : مجرور بنى ، وظلمات مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنبا » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة فى محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثه حرف مد مثل حمار وأحمره ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدمته ألف كان ممدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع فى المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقاً بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسى لهذا المفرد أنداء .

٥٣٥ — * لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ *

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَوْ تَحَنَّى كِلْ عَوْدٍ وَدَبْرٍ *

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق « عود » بفتح فسكون - هو المسن من الجمل « ودبر » مثل فرح - أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب - إذا أصابته الدبرة وهى - بفتحات - قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرجل ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضا .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفاً « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَهُمْ مِثْلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ *

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً يجعلهم يضررون بهم المثل في كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد الغدر ونقض العهد .

واختلفوا في جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون ، متمسكين
بنحو قوله :

— ٥٣٧ — * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ *

وَمَنْعَةُ البصريون ، وقَدَّروا الغِنَاءَ في البيت مصدراً لفَانَيْتُ لا مصدراً
لَفَنَيْتُ ، وهو تَعَسَّفٌ .

= الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف
و « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صفة للمثل الناس مبنى على السكون في
محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير
الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
« وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ،
قديم : معطوف على حادث .
الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن
قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ،
والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى *

الإعراب : « سيغنيى » سيغنى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ،
والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل سيغنى مبنى على
السكون في محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الذى ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « عنى »
جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من =

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامرأة .

الثاني : المنزَّل منزلة الصحيح ، كظبي ودلوي .

الثالث : المعتل المنقوص ، كالفأسي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغير في التثنية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ، وامرأتان ، وظبيان ، ودلوان ، والقاضيان » وشذَّ في أليَّة وخُصِيَّة : أليَّان وخُصِيَّان^(١) ، وقيل : هما تثنية ألي وخُصي .

= الإعراب صلة الذي « فلا » الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مفعلة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لنافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولاغناء يدوم ، وتجاوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر العين المعجمة - فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح العين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذى هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنْ التَّدَلُّلِ ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ نَتْنًا حَنْظَلٍ =

الرابع : المعتلُّ المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلبُ ألفِهِ ياءً ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداها : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرفٍ كحُبْلَى وحُبْلَيَان ، وملَهَى وملَهَيَان . وشَذَّ قولهم في تثنية قَهْقَرَى ، وخَوَزَلَى : قَهْقَرَانٍ ، وخَوَزَلَانٍ ، بالحذف . الثانية : أن تكون ثلاثة مُبدَلةً من ياء كقَفَى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَان) ^(١) ، وشَذَّ في حَيٍّ حَمَوَانٍ ^(٢) ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبدَلة وقد أُمِلت كَمَتَى ، لو سُمِّيت بها قلت في تثنيتهما : مَتَيَان .

والثاني : ما يجب قلبُ ألفِهِ واوًا ، وذلك في مسألتين ؛ إحداها : أن تكون مُبدَلةً من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَمَّا ، وهو لغة في اللَّان الذي يُوزَنُ به ، قال :

— ٥٣٨ — * عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ *

= وقد ورد من ذلك في تثنية آية قول الراجز :

* تَرْتَجِ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوُطْبِ *

وقد ثنى عشرة آية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَأُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حيت الحمى أحياه » من مثال رميت

الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحث عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على

نسبه لمعين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي *

اللغة : « أعددت » هيأت « العدال » جمع عاذل ، وهو اللأثم المتسخط «موا»

مى منا - بزنة عصا - وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزتون به ، ويقال فيه =

وَشَذَّ قَوْلُهُ فِي رِضًا : رِضْيَانٍ ، بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ . الثَّانِيَةُ : أَن تَكُونَ غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ وَلَمْ تُتَمَلَّ ، نَحْوَ لَدَى وَإِذَا ، تَقُولُ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ثُمَّ ثَنَيْتَهُمَا : لَدَوَانٍ ، وَإِذَوَانٍ .

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَاءٍ ووَضَاءٍ ، تقول : قُرَاءَانٍ ووَضَاءَانٍ ، والقُرَاءُ : الفاسك ، والوَضَاءُ : الوَضِيُّ الوجه .
الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدلٌ من ألف التأنيث ، كحَمَزَاءٍ وَحَمَزَاوَانٍ ، وزعم السَّيْرَانِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِهِ وَاوٌ وَجَبَ تصحيح همزته ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ وَاوَانٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَلْفٌ ؛ فَتَقُولُ فِي عَشَوَاءٍ : عَشَوَاءَانٍ ، بِالْهَمْزِ ، وَجَوَزَ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

« من » بتشديد الدون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعذار » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندي » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « في » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بفي ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا - بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في التثنية واوًا ؛ لأن هذه الألف في المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

مَذَّ حَخْرَآيَا ، بقلب الهمزة ياء ، وَقُرْفُصَان وَخُنْفُسَان وَعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدلٌ من أصلٍ ، نحو كِسَاءٌ وَحَيَاءٌ ، أصلهما كِسَاوٌ وَحَيَايٌ ، وَشَذَّ كِسَابَان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كَعِلْبَاءٌ وَقُوْبَاءٌ^(١) ، أصلهما عِلْبَايٌ وَقُوْبَايٌ ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بِقِرْطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ^(٢) ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب في عِلْبَاءٍ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي كِسَاءٍ .



هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمع الذي على هجاءين ، والجمع الذي على حدّ الثني ، لأنه أعرب بحرفين ، وَسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المقوص وكسرتها ، فتقول « الْقَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألفُ المقصور دون فتحها ، فتقول « الْمُوسُونَ » وفي التنزيل

(١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر

في الجسد يتقشر ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .

(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة

المشرقة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) ^(١) (وَأِيَّاهُمْ عِنْدَنَا لَمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ) ^(٢) ، وَيُعْطَى الْمَدُودُ حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءَ : وُضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي خَرَاءَ علماً لمذكر ^(٣) : خَرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ علمين لمذكرين ^(٤) .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسَلَّمُ في هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات » كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَان » إلا ما خُتِمَ بتاء التأنيث ، فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسَلِمَةٍ : « مُسَلِمَات » وفي تثنيتهما : « مُسَلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبَلِيَّات » بالياء ، و « صَحْرَاوَات » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبَلِيَّان » و « صَحْرَاوَان » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخراً في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيَةٍ وَغَزَاوَةٍ : « ظَبْيَات » و « غَزَاوَات » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُصْطَفَاةٍ وَفَتَاةٍ : « مُصْطَفِيَّات » و « فَتَيَّات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّاتِكُمْ) ^(٥)

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين ؛ ليصح جمعها بهذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قَنَاءَة : « قَنَوَات » بالواو ، وفي نحو نَبَاءَة : « نَبَاءَات » و « نَبَاوَات »
وفي نحو قُرَاءَة : « قُرَاءَات » بالهمز لا غير .

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،
غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجْدَة
ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِكَ
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى
اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل الثقفي ،
وقد ترجم له البخارزي في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَيْلَايَ مِنْسُكْنَ أَمْ كَيْلَى مِنَ الْبَشْرِ *

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على المليحة
من النساء استعارة « القاع » الأرض السهلة المظلمة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .
الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء
« ظبيات » منادى منصوب بالسكسة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو
مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار
ومجرور متعلق بقال « ليلاي » ليلى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف ، وليلى
مضاف وياء التكلم مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،
والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلى »
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

وأما قوله :

٥٤٠ - وَحُمَلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد : أحدها في قوله «ليلاي» حيث أضاف العلم حين كان مشتركا بين عدة مسميات فأشبهه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا ، والثاني في قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهى الباء تبعاً لفتحة الفاء التى هى الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلاي متكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذرى ، من قصيدة رواها القالى في ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهى خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس « أطقتها » تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد « ومالي يدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ لحمل ، وهو مضاف و« الضحى » مضاف إليه « فأطقتها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و« العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالأنف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور فى قوله « بزفرات العشى » يعلق بقوله « يدان » لأنه فى معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » فى الموضعين ، حيث سكن العين - وهى الفاء - فى جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير .
كقوله :

٥٤١ — * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسَبًا *

وإن كان مضموم الفاء - نحو خُطْوَةٌ وَجُل - أو مكسورهما - نحو كَسْرَةٌ وَهِنْد - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإتباع إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمِيَّة وَزُبَيَّة ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ .
وَشَذَّ جِرَّوَات - بالكسر - .

ويمتنع التغير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْلَبَات وَسُعَادَات ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخَمَات وَعَبَلَات ؛ لأنهما وصفان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَات - بالفتح - ولا يقاس ، خلافاً لقطرب .

الثالث : نحو شَجَرَات وَثَمَرَات وَنَمِرَات ؛ لأنهن مُحَرَّكَات الوسط .

٥٤١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الضم في محل نصب .
« يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا التسكين ضرورة .

(٢٠ — أوضح للمالك ٤)

نعم يجوز الإسكان في نحو سُمَرَاتٍ وَبِمِرَاتٍ^(١) كما كان جائزاً في المفرد .
لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :
(فِي رَوْضَاتِ الْبُنَّاتِ)^(٢) ، وَهَذِيلٌ نُحْرِكُ نَحْوَ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :
(ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٥٤٢ — * أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل
كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحه من الشعر
العربي ؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَضَجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ
مِنْ الْأَدَمِ دَبَرْتُ صَفَحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
الطويل ، وعجزه قوله :

* رَفِيقٌ يَمَسُحُ الْمُسْكِينِ سَبُوحُ *

اللائنة : « أخو بيضات » أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ،
وهى معروفه للحيوان ذى الريش « رَائِحٌ » اسم الفاعل من راح يروح رواحاً ،
وهو السير وقت العشى ، والمراد به راحع إلى عشه الذى درج منه « متأوب » اسم
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء في أول الليل ،

الإعراب : « أخو » خبر مبتدأ محذوف ، أى هو أخو ، وأخو مضاف و« بيضات » =

واتفق جميعُ العربِ على الفتح في عِبراتٍ - جمع عِبرٍ - وهي الإبل التي تَحْمِلُ الْمِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبِيعَةٌ وبيعات لَفَتْهُ الإسكانُ ، الخامس : نحو حَبَّاتٍ وَحَبَّاتٍ وَحُبَّاتٍ ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أُنْفَكَّ إدغامه ، فكان يثقل [فتضيع] فائده الإدغام .

هذا باب جمع التكسير ~

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَصِنُورٍ وَصِنُونٍ ، أو بنقص كَتَحْمَةٍ وَتَحَمٍّ ، أو بتبديل شكل كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُلٍ ، أو بهن كغلمان .

وله سبعة وعشرون بناءً : منها أربعة موضوعة للمعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلُبٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْجَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَحْرَقَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَصِيبِيَّةٍ ، وثلاثة وعشرون للمعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كَأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْعِدَةٍ ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس منه ما مثَّلَ به الناظم وابنه

== مضاف إليه « رَأْحٌ » صفة لأخو ييضات ، أو خبر ثانٍ للببتدأ « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بمسح » جار ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « النكبين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « ييضات » حيث فتح العين إتباعاً لفتح الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإتيان شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إتباع العين لفاء على أي حال ، نفى سواء أ كانت العين حُرِّفَ علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة للمساء - صُفْيٌ ، لقولهم : أَصْفَاءٌ ،
حكاها الجوهري وغيره .

الأوّل من أبنية القلة : أَفْعُلٌ - بضم العين - وهو جمع لنوعين :
أحدهما : فَعْلٌ ، أَشْمًا ، صحيح العين ، سواء صحّت لامه أم اعتلت بالياء
أم بالواو ، نحو كَلْبٌ ، وَظَبْيٌ ، وَجَرَوِيٌّ ، بخلاف نحو ضَخَمٌ فإنه صفة ،
وإنما قالوا أَعْبُدْ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوَاطٍ وَبَيْتٍ لاعتلال العين ،
وَشَذَّ قِيَاسًا أَعْيُنٌ ، وقِيَاسًا وَسَمَاعًا أَثُوبٌ وَأُسَيْفٌ ، قال :

٥٤٣ - * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستُ أَثُوبًا . *

٥٤٣ - نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من يلبسه إلى معروف
ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده للؤلف ههنا يثبت من الرجز للشطور ،
وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا أَمْلَحَ لَا لَذَا وَلَا مُحَبَّبَا
أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا تَجَلَّبَبَا

اللغة : « قناعا أشيبا » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أى ليس لذيذا .
الإعراب : « لِكُلِّ » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوبا » مفعول به
لللبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثى مفتوح الأول ساكن
الثانى ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب
وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم
المذكور صحيح العين جمع على أفعال نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وربع وأربع ،
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — * كَأَنَّهُمْ أُسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ *

الثاني : الاسم ، الرباعي ، المؤنث ، الذي قبل آخره مدة ، كعناق ، وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وشذ في نحو شهاب وغراب من المذكر .

الثاني : أفعال ، وهو لاسم ثلاثي لا يستحق أفعل : إما لأنه على فاعل ، ولكنه معتل العين نحو ثوب وسيف ، أو لأنه على غير فاعل ، نحو جمل ، ونمر ، وعصد ، وحجل ، وعنب ، وإبل ، وقفل ، وعنق ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

* عَضِبُ مَضَارِبُهَا بَاقِي بِهَا الْأَثَرُ *

اللافة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللعان « يمانية » هي المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون في النسب إلى اليمن ألغا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يمنيا ، وفي الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَايَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقِي قُلُوبِي بِالْعَمَشِيِّ يَمَانٌ
« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر »

فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثي على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه في الشاهد السابق .

فِي قُعْلٍ - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على قُعْلَانٍ - كصُرْدٍ ،
وَجُرْدٍ ، وَنُقْرٍ ، وَخُرْزٍ - وَشَذَّ نحو أرطاب ، كما شَذَّ فِي قُعْلٍ الْمُفْتُوحِ الْغَاءِ
الصَّحِيحِ الْعَيْنِ السَّاكِنِهَا ، نحو أَحْمَالٍ ، وَأَفْرَاحٍ ، وَأَزْنَادٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(وَأُولَآتُ الْأَنْحَالِ)^(١) . وَقَالَ الْخَطِيبُ :

— ٥٤٥ — * مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ *

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الخطيب يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد
حبسه حين هاجم الزبرقان بن بدر ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

زُغِبَ الْحَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٌ *

اللغة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد
الطائر ، وللمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح الميم والراء
جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم واد كثير الشجر قريب من فذك ، واسم لواء آخر
بالجماعة ، وللمراد هنا الثاني « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذي
نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والعين جميعاً - وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم
يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهي وعاء يكون في أسفل
عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرخ
وضغفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به
لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة
لأفراح ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر
محذوف ، والتقدير : لا ماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي
« شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقال آخر :

٥٤٦ — * وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثى صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس بن معد يكرب الكندى وهو من شواهد سيبويه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* وَوَجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرُهُم *

ويروى فى الشاهد :

* وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *

اللفظة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألقيت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وههكذا ورد فى كتاب سيبويه والعينى ، ووقع فى بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تقتدح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أطل وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زنده ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثى ، على زنة فعل =

الثالث : أَفْعَلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو
طَعَامٌ ، وَحَارٌ ، وَغُرَابٌ ، وَرَغِيفٌ ، وَغَمُودٌ .
وَالْتَرَمَ في فَعَالٍ - بالفتح - وَفَعَالٌ - بالكسر - مُضْعَفِي اللَّامِ أو مُنْقَلِبِيهَا .
فَالْأَوَّلُ كِبَتَاتٌ وَزِيَامٌ ، والثاني كَقَبَاءَ وَإِنَاءَ .

* * *

الرابع : فِعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [في] نحو وَلَدٌ
وَفَتًى ، ونحو شَيْخٌ وَثُورٌ ، ونحو ثِيٌّ^(١) ، ونحو غَزَالٌ ، ونحو غُلَامٌ ، ونحو
صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ ، ولعدم اطراده قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

* * *

والأول من أبنية الكثرة : فُعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو
جمع لشَيْثَيْنِ :

أحدهما : أَفْعَلٌ مقابل فَعْلَاءَ كَأَحْمَرَ ، أو ممتنعة مقابلته لما لمانع
خَلَقِيْ نَحْوُ أَكْثَرَ وَأَدْرَ ، بخلاف نحو آلِي لِكَبِيرِ الألية ؛ فإن المانع من
ألياء تخلف الاستعمال .

والثاني : فَعْلَاءٌ مقابلة أفعال كحمراء ، أو ممتنعة مقابلتها له لما منع خَلَقِيْ
كَرْتَقَاءَ وَعَفْلَاءَ - بالعين - بخلاف نحو عَجَزَاءَ لِكَبِيرَةِ العجز .

* * *

الثاني : فُعْلٌ - بضمين - وهو مطرد في شَيْثَيْنِ : في وصف على فُعُولٍ
بمعنى فاعل كصَبُورٌ وَغَفُورٌ ، وفي اسم ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غير معتلة

بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعال
فيقال أزدن كما قالوا فلس وأفلس ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة
وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) الثاني - بكسر ففتح ، بزنة رضا - الشيء الذي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت المدّة ألفاً ، نحو قَذَالَ وَأَتَان ، ونحو حَارَ
وَذِرَاع ، ونحو قُرَادَ وَكَرَاع ، ونحو قَضِيبَ وَكَثِيب ، ونحو عُمُودَ وَقُلُوصَ ،
ونحو سَرِيرَ وَذُلُولَ ، وخرج نحو كِسَاءَ وَقَبَاءَ لأجل اعتلال اللام ، ونحو
هَلَالٍ وَسَيَّانَ لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عِذَانٌ وَعُنُنٌ ، وَحِجَاجٌ وَحُجُجٌ ،
ويحفظ في نحو تَمَرٍ ، وَخَشِينٌ ، وَنَذِيرٌ ، وَصَحِيفَةٌ .

الثالث : فَعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَدٌ في شَيْئَيْنِ : في اسم
على فُعْلَةٍ كَقُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدِيَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ ، وفي الفُعْلَى أَنَّى أَفْعَلُ كَالسَّكْرَى
وَالصُّغْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ في نحو بُهْمَةٍ ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَةٍ ،
ونحو بَذْرَةٍ ، وَابْحِيَةٍ ، وَتُخْمَةٍ .

الرابع : فَعِلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسم على فَعْلَةٍ كَحِجَّةٍ ،
وكِسْرَةٍ ، وفِرْيَةٍ ، وهى السَّكْدَةُ ، ويحفظ في فَعْلَةٍ ، نحو حَاجَةٍ ، ونحو
ذِكْرَى ، وَقَصْمَةٍ ، وَذِرْبَةٍ ، وَهَيْدَمٍ .

الخامس : فَعَلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لما قل على
فاعل معتل اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ .

السادس : فَعَلَةٌ - بفتحين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ،
نحو كَامِلٍ وَسَاحِرٍ وَسَافِرٍ وَبَارٍ .

السابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دلَّ على آفة من
فَعِيلٍ وَصَفًا للمفعول كَجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَحَمَلٍ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوْزَانٍ مِمَّا دلَّ على آفةٍ :

من فَعِيلٍ وَصَفًا لِلْفَاعِلِ كَرَبِضٍ ، وَفَعِلَ كَزَمِنَ ، وَفَاعِلٌ كَمَالَتِ ، وَفَعِيلٌ كَمَيَّتِ^(١) ، وَأَفْعَلُ كَأَحَقَّ ، وَفَعْلَانُ كَسَكْرَانِ .

الثامن : فَعَلَّةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أَثَمًا - بضم الفاء - نحو قَرُطٌ ودُرُجٌ وكُوزٌ ودُبٌّ ، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء - نحو غَرَدٌ^(٢) ، أو بكسرها نحو قِرْدٌ ، وَقَلٌّ أيضًا في نحو ذَكْرٍ وهَاكِرٍ^(٣) .

التاسع : فُعْلٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضارب وصائم ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرَ في نحو غَايٍ وعَافٍ ، كما نَدَرَ في نحو خَرِيْدَةٌ وَنُفَسَاءٌ وَرَجُلٌ أَعَزَلٌ .

العاشر : فُعَّالٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائم وقائم وقاريء ، قيل : وَنَدَرَ في فاعلة كقوله :
* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ *

٥٤٧ -

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنًا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء .
(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - ضرب من السكمنة ، والفراء هو الذي يرويه بفتح الغين ، وعيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين
(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شميم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَأْمِلَةٌ *

اللغة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر - بزنة سبب وأسباب - ويراد بها =

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صَاد لا صَادَةٌ ، وفي المعتلّ ، كغَزَاء وسُرَّاء^(١) .

الحادى عشر : فِعَال - بكسر أوله - وهو لثَلَاثَةَ عَشَرَ وُزْنًا :
الأول والثانى : فَعَلَ وفَعَلَة ، اسمين أو وصفين ، نحو كَتَبَ وقَضَيْتَ وصَغَبَ
وَحَدَلَة ، وَتَدَرَّ في يَأْنِي الفاء ، نحو يَعْرِز^(٢) ، أو العين ، نحو ضَيْفٍ وضَيْعَةٍ .

== الأعيُن ، وفي القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) « الشبان »
جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال في طرأة العمر وميعة السن « ماثلة » اسم فاعل
فعله « مال إليه يميل ميلا » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قيل ، وهو
اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .
الإعراب : « أبصارهن » أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير للوثائق مضاف إليه
« إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله ماثلة الآتى « ماثلة » خبر المبتدأ « وقد » الواو واو
الحال قد : حرف تحقيق « أراهن » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اختلفت بصريّة
فهو مفعولها « عني » جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى « غير » مفعول ثان لأرى
أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و« صداد »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث في قوله
« أبصارهن » وفي قوله « أراهن » ، وقال المؤلف في الحواشى « لا أعلم أحداً
ذكر عجيته في فاعلة للوثائق إلا في هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمعى وابن
الأعرابى » اهـ ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمعى قال
بمحضرة الرشيد ، إن « صداد » في هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد الغواتى المحدث
عنهن ، نخطأه ابن الأعرابى ، وذكر أن « صداد » هو جمع صَاد المذكور وإن
المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف ههنا أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك في جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من الغزو والسرى

(٢) اليعر - بفتح الياء وسكون العين المهملة - الجدى يوضع في الزبية لاصطياد ==

الثالث والرابع : فَعَلَ وَقَعَلَهُ غَيْرَ مَعْتَلَى اللام ولا مضعفها ، (جَمَلَ وَجَبَلَ ، وَرَقَبَةً وَنَمَرَةً .

الخامس والسادس : فَعَلَ كَذِثْبَ وَبَثَرَ ، وَفَعَلَ كَذَهُنَ وَرُمَحَ .
السابع والثامن : فَعِيلَ بِمَعْنَى فاعِل ومؤنثه ، كَطَرِيفَ وَكَرِيمَ وَشَرِيفَ ، ومؤنثاتها .

والخمسة الباقية : فَعْلَانُ صفة ومؤنثاه فَعْلَى وَفَعْلَانَةٌ ، وَفَعْلَانُ صفة وأنثاه فَعْلَانَةٌ ، كَغَضْبَانٍ وَغَضْبَى ، وَنَذْمَانٍ وَنَذْمَانَةٌ ، وَخُصَّصَانٍ وَخُصَّصَانَةٌ .
والتزموا في فَعِيلٍ وأنثاه إذا كانا وَائِيَّ العَيْنَيْنِ صحیحی اللامين ، كَطَوِيلَ وَطَوِيلَةٍ ، أن لا يُجْمَعَا إِلَّا على فِعَالٍ .

ويحفظ فِعَالٌ في نحو : رَاعٍ وَقَائِمٍ وَآمٌ^(١) ، ومؤنثاتهن ، وَأَعِجَفَ وَجَوَادَ وَخَيْرَ وَبَطَحَاءَ وَقُلُوصَ .

الثاني عشر : فُعُولٌ - بضمّتين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِيلٍ ، نحو كَبِدَ وَوَعَلَ ، وهو فيه كاللّازم ، وجاء في نحو نَمَرَ نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ ، قال :

٥٤٨ — * فِيهَا عَيَاثِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرٌ *

= الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطيد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جديا فيجئ الأسد فينزل الحفرة لئلا كل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هي الزبية ، وهذا الجدى هو اليمر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يعمر (١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ، (واجملنا للتيقين إماما) قالوا : هو جمع آم

٥٤٨ — هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه - لربيعي ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد في اللسان ن ابن بريقه :

وقد يكون مقصوفاً من مُنْمُور للضرورة^(١)، وقالوا: أنمار .

== حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرٍ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفِّ الْخُطَارِ
اللغة: « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،
السنى ، وأراد هنا الشدائد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع
جبل . والسمر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهى شجرة عالية مرتفعة ،
وتجمع جمع السلامة على سمرات كما فى قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ ==
« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،
والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب فى هذه الكلمة « عيائل » جمع غيل -
بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « نمر » بضم نين -
جمع نمر - بفتح فسكون - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائل » مبتدأ
مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛
أولها أنه فعل بضم نين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله مُنْمُور على فعول ثم اقتطع بحذف
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد فى باب الإبدال فى قوله « عيائل » حيث أبدلت الهمزة من
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهوىاء الإشباع ، وسيأتى للمؤلف
لاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناهم يحذفون واو « فعول »
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبى .

كَلَمْعٍ أَبْدَى مَشَاكِيلَ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْمَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخَطْبِ ط

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَغَب ، وفَلَس ، ومكسورها نحو حَلَّ وضِرْس ، ومضمومها نحو جُنْد وبُرْد ، إلا في ثلاثة ؛ أحدها : معتلُّ العين كَحُوت ، والثاني : معتلُّ اللام كُذِّي^(١) ، وشَدَّ في نُؤْي نُؤْي ، قال :

٥٤٩ - * خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤْيَا *

== أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو . ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَىٰ بِذَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرِدَ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجُومُ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) المذى - بضم الميم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفين الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال صنم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ - هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضا) والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

* تَحَاوَرُهَا كَأَثَرِ بَةِ الْإِضِينَا *

اللفظة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى وتد « النؤى » جمع نؤى - بضم فسكون - وهي حفيرة تجعل حول الجباء لئلا يدخله المطر ، « الإضين » - بكسرة الهمزة والضاد المعجمة - جمع أضاة ، وهذا ملحوظ بجمع المذكر السالم لكون المفرد ليس علماً ولاوصفاً لمذكر عاقل . وأصل نؤى نؤوى - بضم النون والهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للناسبة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو » حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَّة » وَشَدَّة في حُصَّ - بالخاء المهملة ، وهو الورس^(١) - حُصُوص ، ويحفظ في فَعَلَ ، كَأَسَد ، وَشَجَن ، وَنَدَب ، وَذَكَر .

الثالث عشر : فِعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أَيْضًا في أربعة : اسمٍ على فُعَال ، كِفْلَامَ وَغُرَاب ، أو على فُعَلَ ، كَصُرَد^(٢) وَجُرَذ ، أو فُعَلَ واوَيَّ العين ، كَحُوتٍ وَكُوز ، أو فُعَلَ ، كَتَاجٍ وَسَاجٍ وَخَالٍ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَ في نحو صِنُو وَخَرِب^(٣) ، وَغَزَالَ وَصَوَّار^(٤) ، وَحَائِطٍ وَظَلِيم^(٥) وَخُرُوف .

= الشاهد فيه : قوله « نَوِيَا » بضم النون والهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوَى - بضم النون وسكون الهمزة ، بزنة قفل - وأصله نَوَوَى ، على فعول - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار نَوِيَا ، فالتون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُسْتَعِشَّةٌ كَأَنَّ الْخُصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِيْفًا

(٢) الصرد - يضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الحُرْب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الجباري ، وسمى بذلك لأنه يسكن

الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ،

أصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم - بفتح الظاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :
في اسم على فَعْل ، كظَهَر و بَطَن ، أو فَعَلَ صحيح العين ، كذَكَرَ
وجَذَعَ^(١) ، أو فَعِيل ، كقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب^(٢) ، وَقَلَّ في نحو رَاكِب
وأَسْوَدَ^(٣) ورُفِقَ .

الخامس عشر : فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَبْطُرُ في فَعِيل بمعنى
فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيف وكَرِيم وبَحِيل ، وكثر
في فاعل دالاً على معنى كالغريزة ، كعَاقِل وصَالِح وشَاعِر ، وشذَّ فُعْلَاءٌ في نحو
جَبَان وخَلِيفَة و سَمِخ و دُودٍ .

السادس عشر : أَفْعِلَاءٌ - بكسر ثالثة - وهو نائب عن فُعْلَاء ،
في المضعف ، كَشَدِيد وعَزِيز ، وفي المعتل ، كَوَلِيٍّ وغَنِيٍّ ، وشذَّ في نحو
نَصِيب وصَدِيق وهَيِّن .

السابع عشر : فَوَاعِل ، وَيَبْطُرُ في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،
كـ (نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)^(٤) ، وفي اسم على فَوَاعِل ، كجَوْهَر وكَوْثَر ،
أو فَوَاعِلَةٍ ، كصَوْمَعَة وزَوْبَعَة ، أو فَاعِل - بالفتح - كخَاتَم وَقَالَ ب ،

(١) الجذع - بفتح الجيم والذال جميعاً - الثنى من المعز .

(٢) الكثيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَصَحَحْتُمْ قَرِيشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؟
وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلاً - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا
كان صفة لا يجمع على فعلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أه فَعْلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِماءَ وراهِطاءَ^(١)، أو فاعل كجائز^(٢) وكاهل،
أو ي وصف على فاعِل لمؤنث كخائض وطالق، أو لغير عاقل، كصاهِل وشاهِق
وشد فِهَـأَرس ونَوَاكِس وَسَوَابِق وهَوَالِك^(٣).

الثامن عشر: فَعَائِل، وَيَطْرُد في كل رباعي، مؤنث، ثالثة مَدَّة، سواء
كان تأنيثه بالتاء، كسَحَابَة وصَحِيفَة وحَلُوبَة، أو بالمعنى، كشمال وعَجُوز
وسَعِيد، علم امرأة.

التاسع عشر: فَعَالِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُد في سبعة :
فَعْلَاة كَمَوْمَاة^(٤)، وفِعْلَاة كسِعْلَاة^(٥)، وفِعْمَلِيَّة كَهَبْرِيَّة^(٦)، وفَعْلُوَّة
كعَرَفُوَّة^(٧)، وما حُذِف أولُ زَائِدِيَه من نحو حَبْنَطَى^(٨) وَقَلْدُسُوَّة، وفَعْلَاءَ
(١) القاصماء والراهطاء: جهران من جعرة اليربوع، وله ثالث اسمه النافقاء،
وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة المعترضة بين حائطين.

(٣) قد ورد النواكس في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
وورد الموالك في قول الآخر:

وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتِيْذُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(٤) المومة: الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها، وجمعها موام بكجوار.

(٥) السعلاة - بكسر السين وسكون العين - الغول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَسًا *

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين، أو هو ما تطاير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٧) العرقوة: الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو.

(٨) الحبنطى: العظيم البطن.

اسماً كَصَحْرَاءَ ، أو صفة لا مذكر لها كَعَذْرَاءَ ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كَحُبْلَى ، أو إلحاق كَذِفَرَى^(١) .

تمامُ العشرين : فعَالَى - بفتح أوله - ورابعة - يُشَارِكُ الفعَالَى - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس لفعَالَى ما ينفرد به عن الفعَالَى إلا وصف^(٢) .

الحادى والعشرون : فعَالَى - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كَبُخْتَى وَكُرَيْبَى وَقُمَيْرَى ، بخلاف نحو مِصْرَى وَبَصْرَى ، وأما أَنَابَى فيجمع إنسان لا إنسي ، وأصله أَنَابِينَ فأبدلوا النون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانَ وَظَرَابَى .

الثانى والعشرون : فعَالِلٌ ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرباعى والخامسى مجردين ومزِيداً فيهما ؛ فالأول كَجَعْفَرٍ وَزَبْرِج^(٣) ، والثانى كَسَفَرَجَلٍ وَجَعْمَرَشٍ ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارَجٌ وَجَعَامَرٌ ، وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشَبَّهًا للحروف التى تزداد ؛ إما بكونه بلفظ أحدها كَخَذَرَنْقٍ^(٤) ، أو بكونه من تَخْرُجُه كَفَرَزْدَقٍ ، فإن الدال

(١) الذفرى : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولهما وسكون ثانيهما - نحو غضبان وغضبي وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعهما الفعَالَى - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكارى .
(٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبي يصف السيوف
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجَ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخَدْرَنْقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مَدَّخَرَجَ ومُتَدَخَّرِجَ ، والرابع نحو قَرَطَبُوس^(١) ،
يَحْفَدَرِيس^(٢) ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبيل
الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحِّحَ ، نحو قِنْدِيلَ ، أو واواً أو ألفاً قلباً
ياءين ، نحو عَصْفُورَ وسِرْدَاحَ^(٣) .

الثالث والعشرون : شبه فعَالٍ ، وَيَطْرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم .
ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كَأَفْكَلٍ^(٤) وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ
وَعَلَقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتحذفُ زيادةً من نحو مُنْطَلَقُ ، واثنان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ويجرورها في « كنسج »
والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم للداحية ، وبكسر القاف : الناقة
العظيمة الشديدة .

(٢) الحندريس : اسم من أسماء الخمر .

(٣) السرداح — بكسر السين وسكون الراء — المكان اللين ، وهو أيضا الناقة
الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ،
ولا يبنى منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدها فيما
سبق اغترارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف
صوابه ما أثبتناه الآن ، ويان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة سن وزن أفعل هو
ما كان اسماً على أي وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم
وأبلم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفاً ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو
أحمر وحمرأ وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر »
و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح
العين — نحو الصغرى والصغرى والكبرى والكبرى ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٍ وَمُتَذَكَّرٍ ، ويتعين إبقاء الفاضل كاليمين مطلقاً ؛ ففَقُولُ في مُنْطَلَقٍ :
مَطْلَاقٍ ، لَا نَطْلَاقٍ ، وفي مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، لَا سَدَاعٍ وَلَا تَدَاعٍ ، خلافاً
للمبرد في نحو مُقْعَنَسِسٍ ، فإنه يقول : قَعَّاسٍ ، ترجيحاً للمائل الأصل ، وكالهمزة
والياء المصدرتين كَالْمَذْدَدِ وَيَلْمَذْدَدُ ؛ تقول : أَلَادَ وَيَلَادَ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنِيَاً عن حذف الأخرى بدون العكس
تعين حذف الغنى حَذْفُهَا كِيَاءَ حَيَزَبُونُ^(١) ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة، وإذا كان أفعال التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة فإنه
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ وحينئذ يجوز جمعه كما تجمع
الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقرونا بأل - يكون صحيحا .
وما يدل على جواز جمع أفعال التفضيل للقرون بأل على أفعال قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى السَّكْمَةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الْأَصَاغِرَا
وقد سلك أبو العلاء للمرى هذا للمسلك في قوله :

وَأِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ
وقد جمع المتنبي أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِدَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ
فإن جاءت صيغة أفعال المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة
ولم تسكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْقَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامَا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثِيمُ
فهذا الشاعر قد جمع « الأثم » على الأثم لأنه لم يرد به الأكثر لؤما ، وإنما أراد
به معنى اللثيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذا
وتفطن له .

(١) الحيزبون - بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الراء - للمرأة العجوز ،
هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَاكِزَيْنِ - بحذف الواو - لأن ذلك مُخَوِّجٌ إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزيادتان فلحاذف مُخَيِّر ، نحو نُونِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وَأَلْفِيهَما ، تقول : سَرَانْدُ أَوْ سَرَادِرْ وَعَلَانْدُ أَوْ عَلَادِرْ .

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، كَفُلَيْسٌ ، وَدُرَيْهَمٌ ، وَدُنَيْيِرٌ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضمُّ الأول ، وفتح الثاني ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهي بنية فُعَيْلٍ كَفُلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ ، وَمِنْ ثُمَّ لم يكن نحو زُمَيْلٍ وَلُغَيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتجج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهي بنية فُعَيْعِيلٍ ، كَقَوْلِكَ في جعفر : جُفَيْفِرٌ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية فُعَيْمِيلٍ ؛ لأن اللين للموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة كَقِنْدِيلٍ وَقُنَيْدِيلٍ ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونيهما وانكسار ما قبلهما ، كَعُصْفُورٍ وَعُصْفِيرٍ ، وَمِصْبَاحٍ وَمُصْبِيحٍ .

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي فُعَيْعِلٍ وَفُعَيْمِيلٍ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالي فَعَالِلٍ وَفَعَالِيلٍ ؛ فتقول في تصغير سَفَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَخْرَجٍ وَالْفَنَدَدَ وَبَلَنْدَدَ وَحَيَزَبُون : سُفَيْرِج ، وَفُرَيْرِدَ أَوْ فُرَيْرِزِقَ ،
وَمُخَيْرِجَ ، وَأَلِيدَ ، وَبُلِيدَ ، وَحُزَيْرِينَ ، وَتَقُولُ فِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى :
سُرَيْنِدَ وَعُلَيْنِدَ أَوْ سُرَيْنِدَ وَعُلَيْنِدَ .

ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير أن تموض مما حذفته ياء ساكنة
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِجَ وَسَفَارِجَ ، بالتمويض ،
وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيمَ وَحُرَّجِيمَ ، ولا يمكن
التمويض لاشتغال محله بالياء المقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُخَالَفًا لما شرحناه فيهما نخرج عن القياس ، مثاله
في التكسير جمعهم مكانًا على أَمَكْنِ ، وَرَهَطًا وَكَرَامًا على أَرَاهِطَ^(١)
وَأَكَارِعَ ، وباطلا وحديثًا على أَبَاطِيلَ وأحاديث ، ومثاله في التصغير تصغيرهم
مَغْرِبًا وَعِشَاءَ على مُغَيْرِبَانَ وَعُشَيَّانَ ، وَإِنْسَانًا وَأَيْلَةً على أُنَيْسِيَّانَ وَلَيْلِيَّةَ ،
وَرَجُلًا على رُوَيْجِلَ ، وَهَبِيَّةَ وَغِلْمَةً وَبُنُونََ على أَصْيَبِيَّةَ وَأَغْيِلْمَةَ وَأَبَيْنُونَ ،
وَعَشِيَّةَ على عُشَيْشِيَّةَ .

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْثَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نوعان : تِلَا كَشَجَرَةٍ ، وَأَلَفَ
كَحُبَلَى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُوَيْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رهطًا على أرهط كأفلس ثم جمعوا الأرهط على الأراهط .

الثانية : ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التانيث ، كحَمَرَاء .

الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجْمَال وأَفْرَاس .

الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يُجْمَع على فَعَالَيْن ، كسَكْرَان وعُثْمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ، أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَةٌ وَحُبَيْلَى وَحُمَيْرَاء وَأَجِيمَال وَأَفِيرَاس وَسُكْرَان وَعُثْمَان ، وتقول فى سِرْحَان وسُلْطَان : سُرِيحَيْن وسُلَيْطَيْن ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحَيْن وسَلَاطَيْن .

فصل : وَيُسْتَشَى أيضاً من قولنا « يَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالٍ فُعَيْلٍ وَفُعَيْمِلٍ » بما يتوصل به من الحذف إلى مِثَالٍ مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ « ثمانى مسائل ، جاءت فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشيء قُدِّرَ انفصاله عن اليقينية ، وقُدِّرَ التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف : من ألف التانيث ممدودة كقُرْفُصَاء ، أو تائه كحَنَظَلَةٌ ، أو علامة نسب كمَبْقَرَى ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَان ، وَجُلَاجِلَان ، أو علامة تثنية كمُسْلِمَيْنِ ، أو علامة جمع تصحيح المذكر كجَعْفَرَيْنَ ، أو للمؤنث كمُسْلِمَاتٍ ، وكذلك عَجَزُ المضاف كاصريء القيس ، وعَجَزُ المركب كَبَعْلَبَكْ .

فهذه كلها ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها ، وأما فى التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَأِص ، وَحَنَظِل ، وَعَبَاقِر ، وَزَعَاوِر ، وَجَلَاوِل ، ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أَمَارِيهِ القيس ، كما تقول : أُمِيرِيهِ القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخُصُّهَا ؛ فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه .

فصل : وثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة كحُبْلَى . أو سابعة كحُبْرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كحُبْرَى ، فإن تقدمتها مدَّة حذفت أيهما شئت كحُبْرَى وقرَيْنًا ، تقول : حُبْرَى أو حُبَيْر ، وقرَيْنًا أو قُرَيْث .

فصل : وإن كان ثاني المصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدَتْهُ إلى أصله ؛ فتد ثانياً نحو « فِيمَةِ ، وِدِيمَةِ ، ومِيزَان ، وبَاب » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثانياً نحو « مُوقِن ، ومُوسِر ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثانياً نحو « مُتَّعِد » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَّعِد ، لا مُوَيْعِد ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثانياً نحو « آدَم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واو كالألف الزائدة من نحو ضَارِب والجهولة الأصل كصاب^(١) ، وقالوا في عِيدٍ : عُيِيد ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عُوْد ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِين ، وأَبْوَاب ، وأَنْيَاب ، وأَعْوَاد ؛ بخلاف نحو قِيمٍ وِدِيمٍ^(٢) .

(١) الصاب : عصارة شجر مكره الذائق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول المرد - وهو قيمة وديمة - لا تزال في

الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُغِّرَ ما حُذِفَ أحد أصوله وجب رَدُّ محذوفه ، وإن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُلِّ وخُذْ ومُذْ ، أعلاماً ؛ وسِهْ وبَدِّ وحِرِّ ؛ تقول : أُكِّيل وأُخَيِّذ ، برَدَّ الفاء ، ومُنَيِّذ وسُنَيَّهَة ، برَدَّ العين ، وبُدَيَّة وحُرَيْج ، برَدَّ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثَمَانِيًّا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ وَبَلْ ، لم يَزِدْ عليه شيء حتى يَصَغَّرَ ؛ فيجب أن يضمف أو يَزَادَ عليه ياء ؛ فيقال : هَلَيْل أو هُلَيْ ، وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوْ وَكَيْ وما ، أعلاماً : لَوَّيَّ وَكَيَّ - بالشديد - وماء - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفاً فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوَّ وَحَيَّ وماء ؛ فتقول : لَوَيَّ ، كما تقول : دَوَيَّ ، وأصلهما لَوَبُؤٌ ودَوَبُؤٌ^(١) ، وتقول : كَيَّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حَيَّ ، وتقول : مَوَيَّ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مَوِيَّه ، إلا أن هذا لامه هاء فرَدَّ إليها .

فصل : وتصغير الترخيم أن تعتمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لا يَتَأْتَى في نحو جَفَفَر وسَفَرَجَل لتجرُّدهما ، ولا في نحو مُتَدَحْرِج ومُحَرَّجِيم ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلاهما بالزَّنة ، ولم يكن له إلا صيغتان وهما : مُعَيِّلٌ كعُمَيْدٍ في أُحْمَدَ وحَامِدٍ ومَحْمُودٍ ومَحْدُونٍ ومَحْدَانٍ ، ومُعَيِّلٌ كقُرَيْطُسٍ ، لا مُعَيِّلٌ ؛ لأنه ذو زيادة .

فصل : وتلحق تاء التأنيث تصغيرَ مالا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم

أدغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وَسِنَّ وَعَيْنٍ وَأُذُنٍ ، أو الأصل دون الحال ،
نحو يَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بسبب التصغير ، كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَخَرَاءٍ
وَحُبْلَى مُصَغَّرِينَ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء
فيمن أنثما لثلاثا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلاثا يلتبسا بالعدد
المذكر ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوزهما للثلاثة ، وشذَّ تَرَكَُ التاء
في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ ونحوهنَّ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ،
واجتلابها في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامٍ وَقُدَّامٍ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أفعَلُ في التعجب^(١) ،
والركب الزوجي ، كَبَعْلَبِكَ وَسَيَبُويَه ، في لغة مَنْ بَعَاهُمَا ، وأَمَّا من أعربهما
فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن ، نحو مَا أَحْيَسْنَاهُ وَبُعَيْلَبِكَ وَسُيَيْبُويَه ،
واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ،
وَتَان ، وَأُولَاءِ^(٢) ، والأسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات ،
وهي : الـذِي ، والـتِي ، وتثنيتهما ، وجمع الـذِي . وَبُؤَافِقَنَ تصغير المتمكن
في ثلاثة أُمُور : اجتلابِ الياء الساكنة ، والتزامِ كون ما قبلها مفتوحاً ،
ولزومِ تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، وبخالفته في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها
على حركته الأصلية ، وزيادَةِ أَلِفٍ في الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك
في غير المختوم بزيادة ثنائية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثنائية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛
تقول : ذِيًا وَتِيًا ، والأصل ذُيِيًا وَتُيِيًا فحذفت الياء الأولى ، وَذِيَّانَ وَتِيَّانَ ،
وتقول : أُولِيًا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمدة في لغة مَنْ مَدَّ - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَأْمُوسَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوَالِيَّا سَكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ

اللَّذِيَّ ، وَاللَّتِيَّ^(١) ، وَاللَّذِيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذِيُّونَ . وإذا أردت تصغير
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّتِيَّاتِ ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت :
اللَّتِيَّاتِ ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللأئي على الأصح .

ولا يُصَغَّرُ « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « نى » للاستغناء بتصغير تا ،
خلافًا لابن مالك .

هذا باب النسب

إذا أردتَ للنسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره ؛ أحدهما : أن
تزيد عليه ياء مشددة تصيرُ حرفَ إعرابه ، والثانى : أن تكسره ؛ فتقول
في النسب إلى دِمَشْقٍ : دِمَشْقِيٌّ .

ونحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التى فى الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا
زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسِيٍّ وشَافِعِيٍّ ؛ فيقول فى النسب إليهما : كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ ،
فيجتمع لفظُ المنسوب ولفظُ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا
كان بِحَاثِيٍّ - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثانى : نحو مَرْمِيٍّ ، أصله مَرْمُوءٌ ، ثم قلبت الواو ياء والضمّة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتى .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرَمِيَّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقلّبها ألفاً ثم يقلّب الألف واواً ؛ فيقول : مَرَمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فتقول في أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلّب الثانية واواً ؛ فتقول في طَيٍّ وحَيٍّ : طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ .

الثاني : تاء التأنيث ، تقول في مَسَكَّة : مَسَكِّيٌّ ، وقولُ المتكلمين في ذَات : ذَاتِي ، وقولُ العامة في أَخْلِيْفَة : خَلِيْفَتِي — لَحْنٌ ، وصوابهما : ذَوَوِيٌّ ، وخَلِيْفِي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحرّكات ثاني كلمتها ؛ فالأول يقع في ألفِ التأنيث كحُبَارِي ، وألف الإلحاق كحَبْرَكِي^(١) ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَل ، والألفِ المنقلبة عن أصل كُضْطَلَقِي . والثاني لا يقع إلا في ألفِ التأنيث كجَمَزِي . وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، والأَرْجَحُ في التأنيث كحُبْلِي الحذفُ ، وفي التي للإلحاق كعَلَقِي ، والمنقلبة عن أصلِ كَعَلَمِي القلبُ ، والقلبُ في نحو مَلَمِي خَيْرٌ منه في نحو عَلَقِي ، والحذفُ بالعكس .

(١) الحبركي - بفتحتين فسكون ففتحة - القراء ، قالت الخنساء

وَلَسْتُ بِمَرْضَعٍ تَدِينِي حَبْرَكِي أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمِ بْنِ بَكْرِ

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْدِلٍ ، فأما الرابعة كَقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة في نحو مَسْعَى ومَلْعَى ، ولكن الحذفُ أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من أَلِفِ المقصور ، كَقَتَّى وَعَصَى ، وياء المنقوص كَمَمٍ وشَجٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : تَمِيلُ كَتِيرٍ ، وَفَعِلُ كَدِيلٍ ، وَفَعِلُ كَابِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر ؛ فنقول في زَيْدَانَ وزَيْدُونَ علمين معربين بالحروف : زَيْدِيٌّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مفردهما ، وَنَزَّ أَجْرِي زَيْدَانَ علماً مجرى سَلْمَانَ وقال :

— ٥٥٠ — * أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر ، وقال الشيخ خالد : « وهو لقب بن أبي بن مقبل ، لا لحلف بن الأحرر ، خلافا للموضح » اهـ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحرر » اهـ ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ *

اللغة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان - بفتح فضم - غيره » اهـ . وهذا مبني منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثقو كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كثنائية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أَجْرِي زَيْدُونٌ عَلَمًا مجرى غَسَلِينَ قال : زَيْدِيٌّ ،
ومن أَجْرَاهُ مجرى هُرُونٍ ومجرى عَرَبُونٍ أو أَلْزَمَهُ الْوَاوَ وفتح النون قال :
زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو (١) تَمَرَاتٍ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ فَالْنَسْبُ إِلَى مُفْرَدِهِ ،
فيقال : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَمًا فَنَحْوُ حَكِي إِعْرَابِهِ نَسَبٌ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ،
وَمَنْ مَتَعَ صَرْفَهُ نَزَلَ تَاءُ مَنْزِلَةِ تَاءِ مَكَّةَ ، وَالْفَتْحُ مَنْزِلَةُ أَلِفِ جَمَزَى ، فُحْذَفَا
وقال : تَمَرِيٌّ ، بِالْفَتْحِ . وَأَمَّا مَحْوُ ضَخَمَاتٍ فِي أَلْفِهِ : الْقَلْبُ ، وَالْحَذْفُ ؛
لأنَّهَا كَأَلِفِ حُبْلَى ، وَلَيْسَ فِي أَلِفٍ نَحْوُ مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الْحَذْفُ .

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً :

أحدها : الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيِّبٍ وَهَيْئٍ :
طَيِّبِيٌّ وَهَيْئِيٌّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف محو هَبْيَيْخٍ لَانْفِتَاحِ الْيَاءِ ، وبخلاف
نحو مُهَيِّمٍ لَانْفِصَالِ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ مِنَ الْآخِرِ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ .

= الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « يَا » حرف نداء « دِيَار » منادى منصوب
بافتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الْحَي » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ديار الحي « أَمَل » فعل ماضٍ
« عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَل « بِالْبَلَى » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَل
أيضاً « الْمَلَوَان » فاعل أَمَل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني .

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مثني سبع ، ثم سمي به فصار علماً
على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما
يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً ، ولو أنه عامله معاملة
الثنيات نظراً إلى معناه الأصلي لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه
ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثني يرده إلى مفردة ثم ينسب إلى المفرد .

(١) لو قال « وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ فَنَحْوُ تَمَرَاتٍ . . . إلخ » لكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّءٍ : طَيِّئِي ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كَحَنْفِيَّةٍ وَصَحْفِيَّةٍ ، تحذف منه تاء التانيث أولاً ،
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَنْفِيٌّ وَصَحْفِيٌّ . وَشَدَّ
قولهم في السَّلَيقَةِ^(١) : سَلَيْقِي ، وفي عَمِيرَةٍ كَلْبٍ : عَمِيرِي .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفصالها قبلها ، فيكثر التغير ، ولا في نحو
جَلِيلَةٍ ؛ لأن العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلاًن فيثقل .

الثالث : ياء فَعِيلَةٍ ، كجَهَنَّمِيَّةٍ وَقُرَيْظَةٍ ، تحذف تاء التانيث أولاً ، ثم تحذف
الياء ، فتقول : جَهَنَّمِيٌّ وَقُرَيْظِيٌّ ، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِي^(٢) ، ولا يجوز
ذلك في نحو قَلِيلَةٍ ، لأن العين مضعفة .

الرابع : واو فَعُولَةٍ كَشَنُوءَةٍ ، تحذف تاء التانيث ، ثم تحذف الواو ،
ثم تقلب الضمة فتحة ، فتقول : شَنُوءِيٌّ ، ولا يجوز ذلك في قَوُولَةٍ ، لاعتلال
العين ، ولا في نحو مَلُولَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيلِ المَعْتَلِّ اللام ، نحو غَنِيٍّ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،
ثم تقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،
فتقول : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلَيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء مُقْتَلِ المَعْتَل اللام ، نحو قُصَيٍّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فنقول : قُصَوِيٌّ .

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولـسكنهما إما ذكرنا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان فَعِيلٌ وَفُعِيلٌ صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء ، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي ثَقِيفٍ وَقُرَيْشٍ : ثَقَفِيَّ وَقُرَيْشِيَّ .

فصل : حُكْمُ هَمْزَةِ الْمَدُودِ فِي النِّسْبِ كَحُكْمِهَا فِي التَّنْفِيهِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قَلِبَتْ وَآوَاءُ كَصَحْرَاوِيٍّ ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ نَحْوَ قُرَائِيٍّ ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ فَالْوَجْهَانِ . فنقول : كِسَائِيٌّ وَكِسَاوِيٌّ ، وَعِلْبَاوِيٌّ وَعِلْبَائِيٌّ .

فصل : يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الْمَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًا كَتَأْبَاطِيٍّ وَبَرَقِيٍّ ، فِي تَأْبَاطَ شَمْرًا وَبَرَقَ تَحْرُهُ ، أَوْ مَزَجِيًّا كَبَعْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أَوْ مَعْدَوِيٍّ ، فِي بَعْلَبَكٍّ وَمَعْدِيكِرِبٍ ، أَوْ إِضَافِيًّا كَأَمْرِيٍّ ، [أ] وَمَرْتِيٍّ ، فِي أَمْرِيٍّ الْقَيْسِ^(١) إِلَّا إِنْ كَانَ كُتْنِيَّةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كُلْثُومٍ ، أَوْ مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ ؛ فنقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذى الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْثِيُّ لَغَوًّا كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا

« بينها » الضمير راجع إلى بيوت الحمد التي عددها في بيتين سابقين ، و « المرثي » المنسوب إلى امرئ القيس ، و « الحواري » بزنة غراب - الصعير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسمان الكبيرة . وقد قال أيضا :

إِذَا الْمَرْثِيُّ شَبَّ لَهُ بَقَاتٌ عَقَدَنْ رَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بَكْرِيٍّ وَكُلْثُومِيٍّ وَعُغْرِيٍّ ، وَرَبَّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ كَقَوْلِهِمْ فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِيٍّ ، وَ[فِي] عَبْدِ مَنْفٍ : مَنْفَايَ^(١) .

فصل : وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْتَلَةً كَشَاةٍ ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ شِيَاهُ ، فَتَقُولُ : شَاهِيٍّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : شَوْهِيٍّ ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ السَّكَمَةَ بَعْدَ رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي تَنْثِيَةِ كَأَبٍ وَأَبَوَانٍ ، أَوْ فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ كَسَنِيَّةٍ وَسَفَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، فَتَقُولُ : أَبَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ أَوْ سَنَهِيٍّ ، وَتَقُولُ فِي ذُوٍّ وَذَاتٍ : ذَوَوِيٍّ ، لِأَمْرَيْنِ : اعْتِلَالِ الْعَيْنِ ، وَرَدِّ اللَّامِ فِي تَنْثِيَةِ ذَاتٍ ، نَحْوِ (ذَوَاتَانِ أَفْذَانِ)^(٢) ، وَتَقُولُ فِي أُخْتٍ : أَخَوِيٍّ . كَمَا تَقُولُ فِي أُخٍ . وَتَقُولُ فِي بَنْتٍ : بَنَوِيٍّ ، كَمَا تَقُولُ فِي ابْنٍ ، إِذَا رَدَدْتَ مَحْذُوفَهُ ، لِقَوْلِهِمْ : أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ ، بِحَذْفِ التَّاءِ وَالرَّادِّ فِي صِيغَةِ الْمَذْكَرِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَيَسِيرُهُ أَنْ الصِّيغَةُ كُلُّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ ، كَمَا وَجِبَ حَسْذْفُ التَّاءِ فِي مَكِّيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَمُسْلِمَاتٍ . وَيُونُسُ يَقُولُ فِيهِمَا : أُخْتِيٍّ وَبَنْتِيٍّ ، مُحْتَجًا بِأَنَّ التَّاءَ لغيرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ [مَا] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ^(٣) ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدُلُ

(١) وَرَبَّمَا نَحْتَوَا مِنْ صَدْرِ الْمَرْكَبِ وَعَجَزَهُ اسْمًا عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ فَلَسَبُوا إِلَيْهِ ، قَالُوا فِي اللَّسْبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ : عَبْدَرِيٍّ ، وَعَبْقَسِيٍّ ، وَمَرْقِسِيٍّ ، وَعَبْشَمِيٍّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَّاصٍ الْحَارِثِيِّ :

وَنَضْحَكُ مِثْلِي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَيْ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحَمْرَةَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ فَنَاءٍ وَفَنَاءَةٍ .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث ،
بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نجو يدٍ ، ودَمٍ ، وشَفَةٍ ، تقول :
يَدَوِيٌّ أو يَدِيٌّ ، ودَمَوِيٌّ أو دَمِيٌّ ، وشَفِيٌّ أو شَفَهِيٌّ ، قاله الجوهري وغيره ،
وقولُ ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد » لا يَدْفَعُ ما قلناه ، إن سلمناه ؛
فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ :
شَفَوِيٌّ ، والصوابُ ما قدَّمناه ، بدليل شَأَفَتْهُ والشَّفَاةُ .

وتقول في ابن واسم : أَبْنِيَّ وَأَسْمِيَّ ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ ،
بإسقاط الهمزة ؛ لئلا يُجمع بين العِوَضِ والمَعْوَضِ منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ فَاؤُهُ أو عِينُهُ رَدَدْتَهُمَا وَجُوبًا في مسألة واحدة ،
وهي : أن تكون اللام معتلةً كبرى علماً ، وكشّيةً ؛ فتقول في يرى : يَرَيْيَّ ،
بفتحيتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير
يَرَأَى ، بوزن بَجَزَى ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن
يَرَيْيَّ أو يَرَأَوِيٌّ ، كما تقول : مَلْهِيٌّ وَمَلْهَوِيٌّ ، وتقول في شَيْةٍ على قول
سيبويه : وشَوِيٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشْيُ ، بكسرتين
كإِبِلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِبِلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف
واوًا ، وعلى قول أبي الحسن : وشَيْيٌّ .

ويمتنع الرد في غير ذلك ، فتقول في سَدٍ وَعَدَقٍ ، وأصلهما سَتَةٌ
وَوَعْدٌ ، بدليل أَسْتَاهُ والوَعْدُ : سَهِيٌّ لَا سَتَهِيٌّ ، وَعَدِيٌّ لَا وَعْدِيٌّ ؛ لأن
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بُنْثَانِيَّ الوَضِيعَ معتلَّ الثاني ضَعَفْتَهُ قبل النسب ، فتقول

في لَوٍّ وكَيٍّ علمين : لَوٍّ وكَيٍّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول في « لا » علما :
لَا ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوَّيٌّ ، وكَيَّوِيٌّ ، ولأني أو لأويي ،
كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ والحَيِّ والكسَاء : دَوَّيٌّ ، وحَيَّوِيٌّ ،
وكِسَائِيٌّ ، أو كِسَاوِيٌّ .

فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت
الواحد ، بكونها اسم جمع كقَوِيٍّ ورَهْطِيٍّ ، أو اسم جنس كشَجَرِيٍّ ،
أو جمع تكسير لا واحد له كأبَائِيٍّ ، أو جاريا تجرَى العلم كأنصَارِيٍّ ،
وأما نحو كِلَابٍ وأنمار ، علمين ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسب
إليه على لفظه من غير شبهة .

وفي غير ذلك يُرَدُّ التَّكْسِيرُ إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول
في النسب إلى فرائض وقبائل وحُرٍّ : فَرَضِيٌّ وَقَبَائِلِيٌّ ، بفتح أولهما وثانيهما ،
وأَحْمَرِيٌّ وَحَمْرَاوِيٌّ^(١) .

فصل : وقد يستغنى عن ياء النسب بصَوْنِغِ المنسوب إليه على فَعَالٍ ، وذلك
غالبٌ في الحُرَفِ ، كَبَزَّارٍ وَنَجَّارٍ وَعَوَّاجٍ وَعَظَّارٍ ، وشذ قوله :
* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذَبَابٍ * — ٥٥١

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع
حمراء كما عرفت في باب جمع التفسير ، والنسب إلى أحمر أحمرى وإلى حمراء حمراوى
بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو من
شواهد سيويه (ج ٢ ص ٩٥) والذي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ،
وصدره قوله :
=

أى : بَذَى نَبَلٍ ، وحملَ عليه قومٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)^(١) ،

* وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ قَيْطُغْنِي بِهِ *

اللغة : « يطعنى » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذمته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يميز فتح العين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث ذون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « قيطغنى » الفاء فاء السببية ، يطعن ! فعل مضارع منصوب بأن مضمره بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وباء التشكيم مفعول به ليطعن ، مبنى على السكون فى محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه : قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والخطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعمى « والمستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للمبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فاعِلٍ أو على فَعِلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كتابير ولأين وطاقم
وكاس^(١) ، والثاني كطعم ولأين ونهر ، قال :
* لَسْتُ بِكَلْبِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ * — ٥٥٢

(١) وحمل على ذلك قول الخطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلَنَّ لِتُبَغِّيَهَا
وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه
الأعلم في شرحه ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

* لَا أَذْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْكِرُ *

اللغة : « بليلى » الليلي : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه
ليس لصا ولا فاتكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء — المنسوب إلى
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو بمنى يكدح لجلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا
عمل عملا عمله في الوضح بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل في الظلام مستترا عن
أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول
سعيد « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى »
الباء حرف جر زائد ، ليلي : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،
لكن : حرف استدراك ونصب ، ويا المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر العين —
ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على
المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل
في قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قرّرناه في هذا الباب فشاذّ ، كقولهم : أَمَوِيٌّ ، بالفتح ، وبِصْرِيٌّ ، بالكسر ، ودُهْرِيٌّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومَرَوَزِيٌّ ، بزيادة الزاي ، وبَدَوِيٌّ ، بحذف الألف ، وجَلُولِيٌّ وحَرَوْرِيٌّ ، بحذف الألف والمهزة^(١) .

هذا باب الوقف

إِذَا وَقَفْتَ عَلَى مُنَوْنٍ فَأَرْجَحُ اللّغَاتِ وَأَكْثَرُهَا أَنْ يُحْذَفَ تَدْوِينُهُ بَعْدَ الضمة والكسرة ، كـ « هَذَا زَيْدٌ » و « مَرَزْتُ زَيْدًا » وَأَنْ يُبَدَّلَ أَلْفًا بَعْدَ الْفَتْحَةِ : إِعْرَابِيَّةً كَانَتْ كـ « رَأَيْتُ زَيْدًا » أَوْ بِنَائِيَّةً كـ « لَيْهَا » و « وَهِيَا » وَشَبَّهُوا « إِذَنْ » بِالْمُنَوْنِ الْمَنْصُوبِ ؛ فَأَبْدَلُوا نَوْنَهَا فِي الْوَقْفِ أَلْفًا ، هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْفَوْنِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَإِجْمَاعُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ عَلَى خِلَافِهِ .

وَإِذَا وَقَفَ عَلَى هَاءِ الضمير فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ثَبَتَ صِلَتُهَا ، وَهِيَ الْأَلْفُ ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مَرَزْتُ بِهَا » وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً حُذِفَتْ صِلَتُهَا ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، كـ « رَأَيْتُهُ » و « مَرَزْتُ بِهِ » إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا ، كَقَوْلِهِ :

٥٥٣ — وَمَنْهَمِهِ مُنْبَرَكُهُ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

(١) هما نسبتان إلى جلولاء وحروراء ، وهما اسمان لمساكنين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم في هذا المسكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أوبيتان

وقوله :

٥٥٤ — تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ
إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توها أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أى انكف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا - بفتح الراء مقصوراً - وهى الناحية ، واغبارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سماءه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمعة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمعة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى للمهمه مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماء » مضاف : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماءه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره في قوله : قتاله .

وإذا وَقِفَ على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَفَى » و « هَذَا يَمِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِي وَيَوْعِي فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لامهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرَيْيٌ ، بوزن مُرْعِي ؛ فَنَقَلْتُ حركة عينه - وهى الهمزة - إلى الراء ، ثم أَسْقَطْتُ ، ولم يحز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّنًا كان ، نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)^(١) أو غير مُنَوَّنٍ ، نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِ)^(٢) .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأَرْجَحُ في المنَوَّن الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَزَتْ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

== الإعراب : « تجاوزت » فعل ماض وفاعله « هندا » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضا « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التى هى صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة القيامة .

(وَالِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) ^(١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاِلَى) ^(٢) ، وَالْأَرْجَحُ
في غير المتنّ الإثباتُ كـ « هَذَا الْقَاضِي » و « مَرَرْتُ بِالْقَاضِي » .

فصل : ولك في الوقف على الحرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه :
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتعين ذلك في الوقف
على تاء التأنيث .

والثاني : أن تقف بالروم ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز
في الحركات كلها ، خلافاً للفراء في منعه إياه في الفتحة ، وأكثرُ القراء
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة
بالشفيتين إلى الحركة بُعِيدَ الإسكان ، من غير تصويت ؛ فإنما يدركه البصير
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو « هَذَا خَالِدٌ »
و « هُوَ يَجْعَلُ » وهو لغة سَعْدِيَّة ، وَشَرْطُهُ خمسة أمور ، وهى : أن لا يكون
الموقوف عليه همزة ، كخَطَأَ وَرَشَأَ ، ولا ياء كَالْقَاضِي ، ولا واواً كَيَدْعُو ،
ولا ألفاً كَيَخْشَى ، ولا تالياً اسْكُون كزَيْدٌ وَعَمْرُو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) ^(٣) ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

— ٥٥٥ — * أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهى: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعمد تحريكه ولا يستقل ، وأن لا تكون الحركة فتحة ، وأن لا يؤدّى النقل إلى بناء لا نظير له ؛ فلا يجوز النقل فى نحو « هذا جَمْعَرٌ »

٥٥٥ — قد اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد : فقال الصغاني : هو لفدى بن عبد الله للنقري ، وقال ابن السيد : هو لعبد الله بن مأوية الطائي ، ونسبه سيدييه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه . وهذا الذى أنشده للمؤلف بيت من مشطور الرجز . وبعده قوله :

* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَاثِي زُمَرُ *

اللغة : « النقر » أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به ، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس « النقر » بالفاء الموحدة ، والذى فى كتاب سيدييه هو ما قدمناه ، قال الأعلم ، « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف ، والنقر : صوت يسكن به الفرس عند احتيائه لشدة حركته ، أى : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اه كلامه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و « مأوية » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « إذ » ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه فى المعنى أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب « جد » فعل ماض « النقر » فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « النقر » فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية ، وهى الضمة هنا ، ولكن لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها .

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يَدْبِيع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسْتَنْقَل الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فُعْل - بكسر أوله وضم ثانيه . -

ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو (قُلِّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَلْبَ)^(١) وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رَذِيٌّ » ، وإن أدَّى النقل إلى صيغة فِعْلٍ ، ومن لم يُثَبِّت في أوزان الاسم فِعْلٍ - بضممة فكسرة - وزعم أن الدليل منقول عن الفعل لم يُجْزَ في نحو « يَقُولُ » النقل ، ويجزه في نحو « يَبْطَأُ » لأنه مهموز .

فصل : وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كسُمْتُ ، أو فعل كقامت ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخيت وبنت . وجاز إقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لكن الأرجح في جمع التصحيح كسلمات ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أولات ، والثاني كعَرَقات وأذِرَعَات ، والثالث كهَيْهَات ، فإنها في التقدير جمع هَيْهية ثم سمي بها الفعل - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ اللَّبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَاءِ » وقرأ الكسائي والبرزى (هَيْهَاءُ)^(٢) ، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

ومن الوقف بتركة قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة : (إِنْ شَجَرْتَ)^(١) ،
وقال الشاعر :

٥٥٦ — وَاللّٰهُ اُنْجَاكَ بِكَفِّ مَسَلَمَتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتٍ

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي
النجم العجلي ، الرجز المعروف .
اللمة : « الغلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود
إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ،
وكفى مضاف و « مسلة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا
« ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما :
مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من
هذه الهاء تاء في الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث « نفوس »
اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر
كان ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع
من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما
المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجأك بكفى
مسلة من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد :
فعل ماض ناقص ، والتاء للتانيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « أن »
مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة
على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أمت » مفعول ثان
لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع مادخلت عليه
في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الغلصمة ، ومسلة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التانيث في
الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل =

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المَعْلُومُ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَغْزُهُ » و « لَمْ يَخْشَهُ » و « لَمْ يَرْمِهِ » ، ومنه : « لَمْ يَنْسَنَّهُ »^(١) ، أو لأجل البناء ، نحو : « اغْزُهُ » و « اخْشَهُ » و « ارمِهِ » ، ومنه : « فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَاهُ »^(٢) ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعلُ قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَعِي ، فإنك تقول « عِهِ » : قال الفاضل : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَعِيهِ » اهـ . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)^(٣) ، (وَمَنْ تَقِي)^(٤) بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَتَجِيءُ مَ جِئْتَ ، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ « مَا » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عليها أَلَحَقْتَهَا الهاء حفظاً للفتحة

== الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات ، وقال ابن جني : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا الترخيع على شيخه أبي علي فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجِبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «مَجِيءَ مَ جِئْتُ»
و «اِقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى» : مَجِيءَ مَهْ ، وَاقْتِضَاءَ مَهْ ، وَتَرْجَحَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا
نَحْوَ (عَمَّ يَنْسَاءُ لُونٌ) ^(١) وَبِهَا قَرَأَ الْبَزْزِيُّ .

الثالث : كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمَعْرَبُ ، وَذَلِكَ كَيَاءِ
الْمَتَكَلِّمِ ، وَكَهْيَ وَهُوَ فَيَعْنِ فَتَحْمَنَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَاهِيَةً) ^(٢) وَ(مَالِيَةً) ^(٣)
وَ(سُلْطَانِيَّةً) ^(٤) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٥٥٧ — * فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ هُوَهْ *

(١) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ النَّبَأِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٣٨ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

٥٥٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، شَاعِرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا مَا تَرَعَّرَعَ فِينَا الْغُلَامُ *

اللُّغَةُ : «تَرَعَّرَعَ» تَقُولُ «تَرَعَّرَعَ الصَّبِيُّ» أَيْ تَحْرُكُ وَنَشَأَ «الْغُلَامُ» بِضَمِّ الْغَيْنِ ،
بَزْنَةِ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غُلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا :

* تَهْ—أَنْ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ *

وَيَجْمَعُ الْغُلَامُ عَلَى غُلْمَةٍ وَعَلَى غُلْمَانٍ ، مِثْلُ صَبِيَّةٍ وَمِثْلُ صَبِيَّانٍ « فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ
هُوَ » يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَهَرُ وَيَعْرِفُ شَأْنَهُ .

الْإِعْرَابُ : «إِذَا» ظَرْفِيَّةٌ تَضْمَنْتُ مَعْنَى الشَّرْطِ «مَا» زَائِدَةٌ «تَرَعَّرَعَ» فَعْلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «فِينَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَرَعَّرَعَ
«الْغُلَامُ» فَاعِلٌ تَرَعَّرَعَ «فَمَا» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا ، وَمَا : حَرْفُ نَفْيٍ «إِنْ»
زَائِدَةٌ «يُقَالُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَالُ =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعْرَب ، ولا في نحو « اضرب »
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رجل » و « يا زيد » و « من
قبل » و « من بعد » لأن بناءهن عارضٌ ، وشذ قوله :
* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلَهُ * — ٥٥٨

= « من » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو ضمير منفصل
في محل رفع خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيًا على
حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء - وعى الفتحة - بحالها ،
نظير الإتيان بها في قوله تعالى (سلطانيه) و « ماله » وهذا إنما يجري على لغة من بنى
على الفتح ، فأما من لم يفتح في ياء المتكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،
إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبته العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة متسوبة لأبي الهيجول . والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ *

اللغة : « لا أظله » أصله لا أظلل فيه - بالبناء للمجهول - حذف حرف الجر وأوصل
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه للمادة قولهم « رمضت قدم فلان » من
باب فرح - إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلاناً » إذا أحرقه بالرمضاء
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أتعرض للشمس
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد - وتبعه الشيخ يس - هو بالبناء للمجهول
كسابقه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنيًا للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،
(وأنت لا تعلم فيها ولا تضحى) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، أى ياهولاء ،
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبهه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على =

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » من باب « قبل وبعد » قاله
الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ،
كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً
وحالاً وشرطاً .

مسألة : قد يُفْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير
في الشعر ؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي : (لَمْ يَدَسَّهْ وَأَنْظَرُ)^(١)
(فَيَهْدَاهُمْ أَفْتَدِيَهُ قُلُ)^(٢) بإثبات هاء السكت في الدرّج ، ومن الثاني قوله :

= آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني
للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول
ثان على التوسع ، أو هو منصوب عملاً على نزع الحافض كما قلنا في لغة البيت .
الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة « عل » وهي كلمة مبنية
ببناء عارضاً ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلتحق ما كان مبلياً ببناء دائماً كالضماير .
وهذا الذى قاله للؤلؤف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي على
الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من
الواو التي هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو - بفتح العين وسكون اللام
وآخرها واو ، كما جاء في قول الأعشى الباهلي يرثي أخاه لأمه المنتشر :

إِنِّي أَتَتَّبِعِي لِسَانٌ لَا أَسْرُهَا
مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » رد لامها وقلبها هاء ووقف على
هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

— ٥٥٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا *

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَا
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أُسْلَحَبَا
* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغيير .

اللمعة : « جدبا » هو القعط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الخصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفق — وهو الجراد « للتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى شيئاً فيه تودة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يعلأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جرسمة للحريق ، أو في محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجلسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتماع ألف الوصل فلم تسكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول في شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذائع فاش .

أصله الْقَصَبَ - بتخفيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشَدَّدهَا ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإِطلاق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء .

هذا باب الإمالة

وهي : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء كَالْفَتَى ، وإلا فَلَمَّأَلِ الْفَتْحَةُ وحدها كِنِعْمَةٍ وَبِسَحَرٍ .
والإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانع تُعَارِضُ تلك الأسباب ، وموانع لهذه للموانع تحُولُ بينها وبين المنع .
أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء مقترفة ، مثاله في الأسماء الفتي والهدى ، ومثاله في الأفعال هَدَى واشتَرَى ، ولا يُمَالُ نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فتاة ونواة ؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كونُ الياء تَخْلُفُها في بعضِ التصاريف كَأَلْفِ مَلْهَى وَأَرْطَى وَحُبْلَى وَغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْهَيَانِ ، وَأَرْطَيَانِ ، وَحُبْلَيَانِ ، وفي الجمع حُبْلَيَاتِ ، وفي البناء المفعول : غَزَيَ ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف (تلا) في (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا) ^(١) لمناسبة إمالة ألف (جَلَاهَا) ^(٢) ، وقوله وقولُ ابنهِ : إن إمالة ألف (سَجَا) ^(٣) لمناسب

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

الإمالة

إمالة (قَلَى) ^(١)، بل إمالتها لفولك : قُلَى ، وسُجِي .
ويستثنى من ذلك ما رُجُوهُ إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب ممازجة
الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَفَا » إلى الياء في قول
هُذَيْل إذا أضافوها إلى ياء المتكلم : عَصَى وَقَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا
صَغُرَ فَعِيل : عَصِيَّةٌ وَقَفَى ، أو جُمِعَا على فَعُول فَعِيل : عِصِيَّ وَقَفَى .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى
قولك قِلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع
وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات في لغة من قال مِتُّ
بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ وَمَاتَ في لغة الضم .
الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسائرته ، وقد أهمله الناظم
والأكثر .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة ككَيَّان ، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان
وجادت يدها ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .
السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِمٍ وكَاتِبٍ .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين
أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شِمْلَالٍ وسِرْدَاح ،
أو بهذين وبالهاء ، نحو دِرْهَمَاكَ .

الثامن : إرادة التيناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ،
أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّحَى)^(١) بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضُّحْوَةِ لمناسبة (سَجَا)^(٢) و (قَلَى)^(٣) وما بعدها .

وأما الموانع فثمانية أيضاً ، وهى : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهى الخاء ، والغين ، المعجمتان ، والصاد ، والضاد ، الطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ المنع بالراء أمران : كَوْنُهَا غيرَ مكسورة ، وَاِتِّصَالُهَا بالألف : إما قبلها نحو فِرَاشٍ وَرَاشِدٍ ، أو بعدها ، نحو هذا حمار ، ورأيت حماراً ، وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو « هذا كافر » كالممتصلة .

وَشَرَطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِحٍ وَضَامِنٍ وَطَائِبٍ وَظَالِمٍ وَغَائِبٍ وَخَالِدٍ وَقَاسِمٍ ، أو ينفصل بحرف نحو غَنَائِمٍ ، إلا إن كان مكسوراً ، نحو طِلَابٍ وَغِلَابٍ وَخِيَامٍ وَصِيَامٍ ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ، وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاحٍ وَإِصْلَاحٍ وَمِطْوَاعٍ ، ومِقْلَاةٌ - وهى التى لا يعيش لها ولد^(٤) - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرَطُ التأخر عنها كَوْنُهَا : إما متصلاً كسَاخِرٍ ، وَحَاطِبٍ ، وَحَاطِلٍ ، وَنَاقِفٍ ، أو منفصلاً بحرف كَنَاقِقٍ ، وَنَاقِصٍ ، وَنَاقِصٍ ، وَبَالِغٍ ، أو بحرفين كَوَائِقٍ وَمُنَاشِيطٍ ، وبعضهم يُميل هذا أتراخى الاستعلاء .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

يُبَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ

وَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفُهَا الْمَانِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةً مُقَدَّرَةً وَلَا يَاءَ مُقَدَّرَةً ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْمُقَدَّرَ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُوداً فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، فَمِنْ ثَمَّ أَمِيلٌ نَحْوُ خَافٍ وَطَابٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

مَسْأَلَةٌ : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلاً ، وَلَا يُوَثِّرُ سَبَبُهَا إِلَّا مُتَّصِلاً ؛ فَلَا يُبَالُ نَحْوُ « أَتَى قَاسِمٌ » لَوْ جُودَ الْقَافُ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِ النَّازِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَثَلًا بـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْمُقَدَّرَةَ لَا يُوَثِّرُ فِيهَا الْمَانِعُ ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النَّوْعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُوَثِّرْ ، وَالْمَثَالُ الْجَيِّدُ « كِتَابُ قَاسِمٍ » .

وَالثَّانِي : أَنَّ نَصُوصَ النُّحَوِيِّينَ مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَكَمِينَ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَسْبَابَ الإِمَالَةِ - مَا نَصَّهُ : وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْكَسْرَةُ مُتَّصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً ، نَحْوُ « لَزِيدٌ مَالٌ » إِلَّا أَنْ إِمَالَةَ الْمُتَّصِلَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ مُنْفَصِلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَمْنَعْ الإِمَالَةَ إِلَّا فِيمَا أَمِيلٌ لِكَسْرَةٍ عَارِضَةٍ ، نَحْوُ « بِمَالٍ قَاسِمٌ » أَوْ فِيمَا أَمِيلٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِلَاتُ الضَّمَائِرِ ، نَحْوُ « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ » انْتَهَى ، وَلَوْلَا مَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لَحُلَّتْ قَوْلُهُ فِي اللَّتْظَمِ :

* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ *

عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ؛ لِإِشَارَةِ « قَدْ يَفْعَلُ » فِي عَرَفِ الْمُصَنِّفِينَ بِالتَّخْفِيفِ .

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن ينمعا ، ولهذا أميل (وَكَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) و (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٢) مع وجود الصاد والفتن ، و (إِنَّ كِتَابَ الْأَنْزَارِ)^(٣) مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ الْقَرَارِ)^(٤) مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة ، سمع سيديويه الإمالة في قوله :

— ٥٦٠ — * عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ *

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة المطففين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدية بن خشرم العذري ، يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعاعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمَنْهُمْ جَوْنُ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة : « منهم » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل للطر ، وانهجر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : (ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم وسكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بمن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « بمنهم » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » نعت أول لمنهم ،

فصل : تَمَالِ الفتحه قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي حَرْفٍ ،
ولَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُهُ ؛ فَلَا تَمَالِ « إِلَّا » لِأَجْلِ الْكَسْرَةِ ، وَلَا نَحْوِ « قَلَى »
لِلرَّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ « عَلَيْكَ » وَ « عَلَيْهِ » وَلَا « إِلَى » لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ
فِيهَا ، وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ « هَا » وَ « نَا » خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ فِيهِمَا
فَقَالُوا « مَرَبْنَا وَبَهَا » وَ « نَظَرْنَا إِلَيْهَا وَإِلَيْهَا » وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ « أَنَّى » وَ « مَتَى »
وَ « بَلَى » وَ « لَا » فِي قَوْلِهِمْ « أَفَعَلْنَا هَذَا إِمَامًا لَا » فَشَاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ : عَدَمُ
التَّمَكُّنِ ، وَانْتِفَاءُ السَّبَبِ .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وَكَوْنِ الْفَتْحَةِ فِي غَيْرِ يَاءٍ ،
وَكَوْنِهِمَا مُتَّصِلَتَيْنِ نَحْوِ « مِنَ الْكَبِيرِ » أَوْ مُفْصَلَتَيْنِ بِسَاكنٍ غَيْرِ يَاءٍ نَحْوِ « مِنْ
عَمْرٍو » بِخِلَافِ نَحْوِ « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْرِ » وَمِنْ قَبْلِ السَّيْرِ ، وَمِنْ غَيْرِكِ
وَاشْتِرَاطِ النَّاطِظِ تَطَرُّفِ الرَّاءِ مُرَدُّهُ بِنَصِّ سَيِّدِيهِ عَلَى إِمَالَتِهِمْ فَتَحَةُ الطَّاءِ مِنْ
قَوْلِكَ « رَأَيْتُ خَبِطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً كَرَحْمَةِ وَنِعْمَةٍ ؛
لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : فِي الْخُرُوجِ ، وَالْمَعْنَى ، وَالزِّيَادَةِ ،

وهو مضاف و « الرِّبَابِ » مضاف إليه ؛ وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ إِلَى فَاعِلِهِ
لَا تَعْنِي تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا « سَكُوبٌ » نَعْتُ ثَانٍ لِنَهْمِرِ .

الشاهد فيه : اسْتِشْهَادُ الْمُؤَلِّفِ عَلَى أَنَّ سَيِّدِيهِ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَمِيلُ كَلِمَةً
« قَادِرٌ » فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعَ وَجُودِ الْفَصْلِ بَيْنِ الْأَلْفِ وَالرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ بِحَرْفٍ
وَهُوَ الدَّالُ .

وَيَسْتَشْهَدُ بِهِ أَيْضًا عَلَى جَمْعِ خَبَرٍ عَنِ فِعْلًا مُضَارَعًا غَيْرِ مُقْتَرَنٍ بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ،
وَهُوَ نَادِرٌ ، وَالْكَثِيرُ اقْتِرَانُهُ بِهَا ، وَقَدْ أَنْشَدْنَاهُ فِي بَابِ أَعْمَالِ الْمَقَارِبَةِ لِهَذَا .

والتعطف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائى إمالة هاء السكت أيضاً ،
نحو (كِتَابِيَّةٌ) ^(١) والصحيح المنع ، خلافاً لشعلب وابن الأنبارى .

هذا باب التصريف

وهو : تغييرٌ في بُنية الكلمة لفرض معنوى أو لفظى ؛ فالأول كتغيير
المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثانى كتغيير
قَوْلٍ وَغَزْوٍ إِلَى قَالٍ وَغَزَا ، ولهذين التغيرين أحكامٌ كالصحة والإعلال ،
وتسمى تلك الأحكام عِلْمَ التصريف ، ولا يدخل التصريفُ فى الحروف ،
ولا فيما أشبهَهَا وهى الأسماء الْمُتَوَغَّلَةُ فى البقاء والأفعالُ الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل
فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر
ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كتاء قت ، و « نا » من « قنا » ،
وأما ما وُضِعَ عَلَى أَكْثَرِ من حرفين ثم حُذِفَ بعضُهُ فيدخله التصريف ، نحو
يَدٍ وَدَمٍ فى الأسماء ، ونحو « قِ زَيْدًا » و « قُمَ » و « بَعِ » فى الأفعال .

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأَقْلَهُ الثلاثى كرجل ، وغايته
الخماسى كسَفَرَجَلْ ، وما بينهما الرباعى كجَعْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته
سبعة كاستَخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرة فى قول سيديويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبْنِيَةُ الثلاثى أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمة تقتضى اثنى عشر ؛ لأن الأول
واجبُ الحركة ، والحركاتُ ثلاثٌ ، والثانى يَكُونُ محرَكًا وساكناً ؛ فإذا
ضربت ثلاثة أحوال الأول فى أربعة أحوال الثانى خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلَسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حَبْرٌ ، عِنَبٌ ، إِبِلٌ ، قُفْلٌ ، صُرْدٌ
دُئِلٌ ، عُنُقٌ ، والمهمل منها فُفْعِلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسما ذَاتِ الحُبِكِ)^(١) بكسر الحاء وضم الباء ،
فخفيف : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للثاء من ذات ، والأصلُ (حُبِك) بضمتين
وقيل : على التسداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبِكُ — بضميتين —
وحَبِكُ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمالَ فُعِلِ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلِ وَرُئِمِ بأنهما منقولان
من الفعل ، واحتج المثبتون بوُعِلِ لغة في الوُعِلِ ، وإنما أهمل أو قلَّ لقصدهم
تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعىُ الجردُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعَفَرٌ ، ومكسورها كزِبْرِجٌ ،
ومضمومهما كدُمُلُجٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كقِطَطَحَلٌ ، ومكسور
الأول مفتوح الثالث كدِرْزَمٌ .

وزاد الأَخْفَشُ والكُوفِيُّونَ مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجُخْدَبٌ ،
والخِزَارُ أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسْمَعْ في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُخْدَبٍ ،
وَطُخْدَبٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْئُنٍ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الضمُّ .

وللخامسى الجرد أربعة ، أمثلتها : سَفَرَجَلٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قِرْطَعْبٌ ،
قُدَّعِلٌ .

فجملَةُ الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء
العربية الوضع فهو مُفَرَّغٌ عنها ؛ إما بزيادة كُنْطَلَقٍ وَنُحْرَ نَجْمٍ ، أو بتهصُّ أصل

(١) من الآية ٧ من سورة الذاريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كيدرٍ وَدَمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « مُلَيِّطٍ » أصله عَلَا بَطٌّ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُيْئِدَب ، وبكسر أوله في نحو خَرْفُع ، وكتغيير مكسورهما بضم ثالثة في زُئْبُر ، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْسُ فأعجميان .

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضربَ ، وأكثره أربعة كدَحْرَجَ . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستَخْرَجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة : كضربَ وَعَلِمَ وَظَرَفَ ، وأما نحو ضُرِبَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَبُهَّتَ وَطُلَّ دُمُهُ ، وَأُهْدِرَ ، وَأُولِعَ بكذا ، وَعُنِيَ بحاجتي ، بمعنى اعتنى^(١) بها ، وَزُهِىَ علينا ، بمعنى تسكَّبرَ لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُويِرَ ، لم يعدّه .

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ ، ويأتي في دَحْرَجَ - بالضم - الخلافُ في فعل المفعول .

(١) أما « عني فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصل

فى كيفية الوزن ، ويسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون فيقال فى فُلَس : فَعَلَ ، وفى ضَرْب : فَعَلَ ، وكذلك فى قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما قَوْمَ وَشَدَدَ ، وفى عِلْمَ : فَعَلَ ، وكذلك فى هَابَ وَمَنَّ ، وفى ظَرْفَ : فَعَلَ ، وكذلك فى طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقى من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية فى الرابعى ، فقلت فى جعفر قَمَلَل ، وثانية وثالثة فى الخامسى فقلت فى جَحْمَرٍ ش : قَمَلَل .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال فى أَكْرَمَ ، وَبَيْطَرَ ، وَجَهْوَرَ : أَفْعَلَ وَفَيْعَلَ وَفَعُولَ ، وفى اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك فى اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل : اصْطَبَرَ وَأَذْتَكَرَ ، وفى اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل به ذلك الأصل ، كمقوالك فى حِلْمَتَيْهِ ، وَسُخْنُونٍ ، وَأَغْدَوْدَنَ : فِغْلِيلَ ، وَفَعُولَ ، وَاَفْعُوْعَلَ .

وإذا كان فى الموزون تحوِيل أو حذف أتيت بمثله فى الميزان ، فتقول فى ناء : قَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفى الحادى : عَالَفَ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول فى يَهَبُ يَمَلُّ ، وفى يَبْعُ : فِلَ ، وفى قَاضٍ : فَاعٍ .

فصل

فما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

لِحَرْفٍ إِنْ يَلْزَمَ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الولو من « كَوَّكِبِ » ، والنون من « قَرَنَفْلٍ » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا » أصول مع سقوطهن في « يَمِدُّ » و « قُلْ » و « لَمْ يَغْزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها ، وشرطه أن يماثل اللام كجَلَبَبَ وجَلَبَابِ أو العين : إما مع الانصال كقَتَّلَ ، أو مع الانفصال بزائد كعَقَّقَلَ ، أو تماثل الفاء والعين كزَمَزَمَ ، أو العين واللام كصَمَصَمَ ، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقَرَفَفَ وسُنْدُسَ ، أو العين المفصولة بأصل كحَدَرَدَ - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسَمِسِمَ ، وإن صحَّ كَمَلَمَلَهُ وَكَلَّهَ ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعَ مرات^(١) قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله « التناهي ممو » وقوله « تهاوني أسلم » وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تنساء » وقيل : إن هذا طيرة للتعلمين .

هَذَا وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهْ نِهَآيَةً مَسْئُول ، أَمَانٌ وَتَسْمِيل
فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصاين ، كضارب ، وعِمَاد ،
وَعَضْبِي وَسَلَاحِي ، بخلاف نحو : قال وغزا .

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط ؛ أحدها : ما ذكر في الألف . والثاني :
أن لا تكون الكلمة من باب سَمَسَم ، والثالث : أن لا تصدر الواو مطلقاً
ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع ، وذلك نحو صَيَّرَ ، وَجَّهَ ،
وقَضِبَ ، وعَجَّزَ ، وَحَذَرِيَّةَ وَعَرَفُوهُ ، بخلاف نحو بَيَّتَ ، وَسَوَّطَ ، وَيُؤَيُّوْهُ ،
وَوَعَوْعَةً ، وَوَرَنْتَلْ ، وَيَسْتَمُور .

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً ، وهي : أن تصدر ، ويتأخر عنها ثلاثة
أصول فقط ، وأن لا تلزم في الاشتقاق ، وذلك نحو مَسْجِدٌ وَمَنْسِجٌ ، بخلاف
نحو ضِرْغَامٌ ، وَمَهْدٌ ، وَمَرْزُجُوشٌ ، وَمِرْعَزٍ ؛ فإنهم قالوا : « ثوبٌ مُمرَّعٌ »
فأثبتوها في الاشتقاق .

وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الأولين ، نحو أَفْكَلٌ وَأَفْضَلٌ ، بخلاف
نحو كُنْأَبِيلٌ وَأَكْلٌ وَإِسْطَبِيلٌ .

وتزاد المتطرفة بشرطين ، وهما : أن تسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف
بأكثر من أصلين ، نحو خَمْرَاءٌ وَعِلْبَاءٌ وَقُرْفُصَاءٌ بخلاف نحو مَاءٌ وَشَاءٌ
وَبَنَاءٌ وَأَبْنَاءٌ .

وتزاد النون متأخرة بالشرطين ، نحو عُثْمَانٌ وَعَظْمَانٌ ، بخلاف نحو
أَمَانٌ وَسِنَانٌ .

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن
تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كغَضَنَفَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْقَلٍ
وَحَبَنْطَى وَوَرَنْتَلْ ، بخلاف عَذْبَرٍ وَعُرَنْبِقٍ وَبَجَنْسٍ .

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع كتعلم وتَدَخَّرَج والاستفعل والتفعل والافتعال وفروعهم .

وتزاد السين في الاستفعل ، وأهملها الناظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهراق ، وطيسل للكثير ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطيس (١) .

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لِمَ » و « لم تَرَه » ولللام بـ « بذلك » و « تلك » فردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيودُ حكم بأصله ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة همزتي شَمَالٍ واحْتِنَاطٍ ، وميمى دُلَامِصٍ وابْنِمْ ، ونونى حَنْظَلٍ وَسُنْبُلٍ ، وتاءى مَلَكُوتٍ وَعِفْرِيتٍ ، وسيدنى قُدُمُوسٍ وَأَسْطَاطِعٍ ، لسقوطها في الشمول والْحَبِطِ والدلاصة والبنوة والملك والعفر - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظِلَتِ الْإِبِلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أُسْبِلَ الزرع » . وبزيادة نونى تَرْجِسٍ وَهَنْدَلِيعٍ ، وتاءى تَنْضُبٌ وَتُخَيِّبٌ لانتهاء فَعْلِلَ وفُغْلِلَ وفُغْلَلٌ وفُغْلَلٌ .

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

فصل

في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدّرج .
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَرَ
وأخذ ، ولا رباعي كأكرم وأعطى ، بل في الخماسي كانطلق ، والسداسي كاستخرج ،
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كاضرب ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي
كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسمٌ ، وأُست ، وأبْنُم ، وأبْقَة ،
وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وإيْنُ المخصوص بالقسم ؛ وينبغي أن
يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وإيْنُ لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي أيمن فحذفت اللام
قلنا : وابنهم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات ، وجوب الفتح في
المبدوء بها أل ، ووجوب الضم في نحو أنطلق وأستخرج مبنيين للفعول ،
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أقتل ، أكتب ، بخلاف امشوا
اقضوا ، ورجحان الضم على الكسر فيما عرّض جعل ضمة عينه كسرة من
نحو أغزى ، قاله ابن النّاظم ، وفي تكملة أبي على أنه يجب إثمَام ما قبل ياء
الخطبة وإخلاص ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة
المُشَمَّة ، ورجحان الفتح على الكسر في ايمن وابنم ، ورجحان الكسر على الضم
في كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإثمَام في نحو اختارَ وانقادَ مبنيين
للفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل للفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاَهُمْ سَخْرِيًّا) ^(١) (اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ) ^(٢) وهو الأصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

٥٦١ — * أَلَا لَا أَرَى إِنْثَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً *

بل الوجه أن تُبدل ألفاً ، وقد تُسهّل مع القصر ، تقول « آحْسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْنُ اللَّهِ يَمِيْنُ » بالمد على الإبدال راجحاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .
٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* قَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِثِّي وَمِنْ جُلِي *

اللمة : « شيمة » بكسر الشين — هي الخليقة والسجبة والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم — بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات — أى صروف الدهر وأحداثه « جمل » بضم الجيم وسكون الميم — اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مئى » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « جمل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « إثنين » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتتها الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ يَنْثُ وَتَسْكُنُ الْوُشَاةَ قَمِينُ

* أَلْحَقْ إِنْ دَارُ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ *

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبته هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبته العيني إلى حسان بن يسار التعلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ *

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب - أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتمذر عليك الاجتماع والتلاقى « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كفى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُقْدَى بِلَيْلِي الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
فَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأَضْحَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقْ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والثاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لاجل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك . = (٢٤ — أوضح المسالك ٤)

وقد قرىء بها في نحو (آلذَّكَرَيْنِ) ^(١) (آلآن) ^(٢) .

هذا باب الإبدال

الأحرفُ التي تُبدَل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام تسعة ، يجمعها « هَدَاتُ مُوْطِيَا » وخرج بقولنا « شائعا » نحو قولهم في « أَصَيْلَان » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِيَّ » في الوقف : أَصَيْلَال وَالطَّجَعَ ، وَعَلَجَ ، قال :

— ٥٦٣ * وَقَفْتُ فِيهَا أَصَيْلَالًا أَسْأَلُهَا *

= الشاهد فيه : قوله « ألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ صفحة ٣٦٤) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

اللغة : « أصيلا » الأصيل - بفتح الهمزة ، بزنة الأمير - وقت العشي ، وقد جمعه الشاعر أولا على أصلان ، مثل رغيف ورغدان ، ثم صغره على أصيلان - بضم الهمزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى في مكانه « أعيت » والعنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جار ومجرور متعلق بوقف « أصيلا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسألها » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد به

وقال :

— ٥٦٤ — * مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَأَلْطَجَعُ *

== إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلاً ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما يبيناه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :

* وقفت فيها أصيلاً كي أسألكي ومنها أنه روى * وقفت فيها طويلاً كي أسألكي * وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .

٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي ، يصف ذبياً ، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

يَا رَبُّ أَبَازٍ مِنَ الْمُغْفَرِ صَدَعُ تَقْبِضَ الدُّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ
* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ *

اللغة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثر القفز ، وأراد به طبيباً « المغفر » بضم العين للهملة وسكون الفاء - جمع غفراء أو أغفر ، وهو من الأطباء الذي لونه لون التراب « تقبض الدنْب » جمع نفسه وتهاياً للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أُرطاة » واحدة الأُرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالغاب « حَقْف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعرج وانحنى من الرمل « الطجع » انكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حرف جر « أُرطاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله ==

وقال :

* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ *

— ٥٦٥ —

مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطبع»
الفاء حرف عطف ، الطبع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الأباذ .

الشاهد فيه : قوله « فالطبع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « اضتجع » فقلبت التاء طاء فصارت
« اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطبع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يعين
اسمه ، وهو من شواهد سيبويه (٢٨٨/٢) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف
(ق٤٥٤) والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

لَطْعَمَانِ اللَّحْمِ بِالْعَشِجِ وَبِالْفِدَاكِ كَتَلِ الْبَرْنِجِ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِ *

اللغة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف»
مصغرا - اسم رجل ، ويرى في مكانه « لقيط » « العشيح » هو العشى ، وهو آخر
النهار « كتل البرنج » السكل - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهى اسم
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرنى ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ
الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال - الوند
« الصييح » أراد به الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى
علاج لقلعه .

الإعراب : «خالي» خال: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وخال
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عويف » خبر للمبتدأ
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علاج »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسمى هذه اللفظة عَجَمَجَةً قَضَاعَةً .

ومعنى « هَدَأْتُ » سَكَبْتُ ، و « مُوْطِئًا » من أَوْطَأْتُهُ جَعَلْتُهُ وَطِئًا ؛ فَالْيَاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ .

وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طَوَيْتُ دَائِمًا » ثم لأنه لم يتكلم هنا عليها مع عَدَّةٍ إِيَّاهَا ، وَوَجْهُهُ أَنْ إِبْدَالَهَا مِنْ غَيْرِهَا إِنَّمَا يَطْرُدُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ، وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ النَّاءِ فَمَسْمُوعٌ كَقَوْلِهِمْ : هَيْيَاكَ ، وَلَيْسَ بِكَ قَائِمٌ ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ .

فصل

في إبدال الهمزة

نُبْدَلُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ :

== الشاهد فيه : قوله « أَبُو عَلِجٍ » فَإِنْ أَصْلُهُ « أَبُو عَلَى » يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، فَأَبْدَلُ مِنَ هَذِهِ الْيَاءِ لِلشَّدَةِ جِيمًا ، وَكَذَلِكَ فِي تِمَّةِ أَيْيَاتِ الشَّاهِدِ فِي قَوْلِهِ « بِالْعَشِجِ » وَأَصْلُهُ « بِالْعَشَى » وَفِي قَوْلِهِ « الْبَرْنِجِ » وَأَصْلُهُ « الْبَرْنَى » وَفِي قَوْلِهِ « الصَّيْجِ » وَأَصْلُهُ « الصَّيْنَى » وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَبْدَلُ مِنَ الْيَاءِ لِلشَّدَةِ جِيمًا ، وَهُوَ إِبْدَالُ شَاذٌ ، قَالَ سَيَبَوِيه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وَأَمَّا نَاسٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ فَإِنَّهُمْ يَبْدُلُونَ الْجِيمَ مَكَانَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ خَفِيَّةً ، فَأَبْدَلُوا مِنْ مَوْضِعِهَا أَيْبَنَ الْحُرُوفِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا تَيْمِجٌ ، يَرِيدُونَ هَذَا تَيْمِي ، وَقَوْلُهُمْ : هَذَا عَلِجٌ ، يَرِيدُونَ هَذَا عَلَى ، وَصَمِعْتُ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : عَرَبَانِجٌ ، يَرِيدُ عَرَبَانِي ، وَحَدَّثَنِي مِنْ سَمْعِهِمْ يَقُولُونَ ، ثُمَّ أَتَشَدُّ الْآيَاتُ كُلُّهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَرِيدُ بِالْعَشَى ، وَالْبَرْنَى ، فَزَعَمَ أَنَّهُمْ أَنْشَدُوهُ هَكَذَا » اهـ كَلَامُهُ (وَانْظُرْ ص ٤ مِنْ الْقِسْمِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِنَا دُرُوسُ التَّنْصِيرِ) .

إحداها : أن تتطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كساء وسماء ودُعاء ، ونحو بناء وظَبَاءَ وفِنَاء ، بخلاف نحو قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ ، ونحو غَزَوَ وَظَلَّيَ ، ونحو واو وآي .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرًا كَسَكْرَى ، فزيدت ألف قبل الآخر للد كالف كتاب و غلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عيناً لاسم فاعِلٍ فَعِلَ أَعْلَمْتُ فيه ، نحو قَاتِلٍ وَبَائِعٍ ، بخلاف نحو عَيْنَ فهو عَيْنٌ ، وَعَوَرَ فهو عَاوَرَ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلٍ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد نحو عجائز وصحائف ، بخلاف قَسُورَةٍ وَقَسَاوِرَ ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَايِشَ ، وشذ مُصِيبَةٍ وَمَصَائِبَ ، وَمَنَارَةٍ وَمَنَائِرَ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادَةٍ وَقِلَائِدَ ، ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثانياً حرفين لِيَتَيْنِ بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كَنِيَاثٍ جمع نَيْثٍ ، أو واوين كَأَوَائِلَ جمع أَوَّلٍ ، أو مختلفين كَسَيَائِدَ جمع سَيِّدٍ إذ أصله سَيُّوِدَ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — * وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْمَوَاوِرِ *

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن المنفى الطهموي ، والذي أنشده للأؤاف بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي *

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ، فإنه يقال « كحل عينه » من باب قتل - وكحلها - بالتضعيف - إذا وضع فيها الكحل ، =

=والكعل- بوزن القفل- غبرة حمبر الإثمء ، أو غبرة حريق الشعم ، وإنما يوضع في العين تزييناتها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَدْزَى بِمَعِينِكَ ، أُمُّ بِالْمَعِينِ عَوَّارُ

أُمُّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواوير » فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

المعنى : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانجنت عظامه وفرغ منه من أسنانه ، وأصابته عينه الأقداء .

الإعراب : « وكحل » الواو حرف عطف ، كحل : فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « المعينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثق « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كحل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حيثئذ يقال « عواوير » كما قالوا : قراطيس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه المياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالوجود ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أواول ، وهذا حكم كل حرف في لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأيناه لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعيل لا على زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار وهو الرَّمْد ، فهو مفاعيل كطواويس ،
لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

* فِيهَا عِيَائِيْلُ أَسُوْدٍ وَنَمْرُ * ^(١) [٥٤٨]

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مَفَاعِل ، لأن عِيَائِيل جمع عَائِل
- بكسر الياء - واحد الْعِيَال ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

٥٦٧ - ... * تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ *

فلذلك أُعِلَّ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعي ، وقد تقدم ذكره ، وهو
الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت
من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْمَى قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَّافٍ مُشْمَخَرِ
حُقَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَنَمْرُ فِي أَشْبِ الْغِيْطَانِ مُلْتَفٍّ الْخَطَرِ

٥٦٧ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة ، وقد ذكرناه في أثناء
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال المصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة
من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْفَعِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ
وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة »
الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نقاها بنفسها ،
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » مصدر نقد الدراهم
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صبرف
بوزن جعفر ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بريادة تاء في آخره =

== لدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« المهالبة » و« الأزارقة » (انظر شرح
الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا
الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بَفْتَحَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوْمٍ عَلَى عَجَلٍ مِّنِّي أَطَأْطِيهِ شِمَالِي
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول
الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخْبِيَّةٍ وَفَارَ لِقَوْمٍ بِاللَّحْمِ الْمَرَّاجِلُ
أراد « المراحل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعلم : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها
لشدة وقعهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا
انتقدها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها ، وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ،
أي فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا :
فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى الناقة التي يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « في » حرف جر
« كل » مجرور بنفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و« هاجرة »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب
بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« الدراهم » مضاف إليه
من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و« الصياريف »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع
صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت
عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « نفى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع واَوَانِ وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ ، وأصلهما وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ^(١) ، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُوفٍ ووُورى فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعَلْ ، وبخلاف نحو الوُولى بواوين مُحَقَّقًا من الوُولى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوَالُ ، أفعل من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيَّ ونَوَوِيَّ ، المنسوب إلى هَوَى ونَوَى .

* * *

فصل

في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك في بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو .

== حقه أن يقال فيه « الدراهم » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشيع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك في إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه في لغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلها قول عنترة بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنَيْقِ الْأَكْدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ بِأَعْدِيٍّ أَعَدَّ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

وخرج باشتراط العروض نحو المرأة والمرأى ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المرأة مفعلة من الرؤىة ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل ؛ فلا تذيير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .
وأما ما حصل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهى : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو^(١) وواواً في مسألة واحدة ، وهى : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامة همزة خطأياً ، أصلها خطأيء - بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطأيء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامة صحيحة ، نحو مذارى وعدارى في المذارى والعذارى ، قال :

* وَبَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيطِي * ٥٦٨ -

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف

عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَيَا مَحْجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

اللمعة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعمد أخدم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الذابح لها « للعذارى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيطى » المطية : كل ما يرتحله المسافر ، فعيلة من اللطو وهو السير أو من اللطا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

* تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُشْنَى وَمُرْسَلٍ * — ٥٦٩

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للعذارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجباً » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للعذارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطايى » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطائى » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطائى » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذارى والمدارى والصحارى ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذارى » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس * تضل المدارى . . . * وهو الشاهد الآتى رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفردة معتلا يكون سائقا من باب الأولى والأحق لنقل الكسرة على حروف الملة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* غَدَاثِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَى *

= وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

* تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ *

اللقية : « غداثه » الغداثر : جمع غديرة ، وهى الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتسكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشيء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشيء » تريد أنك رفعت ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تناثر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى ما فوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْثَنَافِهِ وَإِذَا مَا أُرْسَلَتْهُ يَفْتَقِرُ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الدواب ، ويروى « يضل العقاص » بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بعضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مقتول ولا معقوض .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجعل بعضه معقوصاً أى مضفوراً أى ملوياً وبعضه مقتولاً وبعضه مرسل ، وإن المدارى تغيب فيما ثنى منه أو قتل ، أو إن الجزء المضفور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو المقتول ، وهذه أمانة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غداثه » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .
الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها =

ففعلُ ذلك هنا أولى ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطأ - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قضيآ ، أصلها قضاي - ياءين الأولى ياء فعليه ، والثانية لام قضية - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطيئة ؛ فإن أصلها مطيوة فعيلة من المطاء ، وهو الظاهر ، ثم أبدلت الواو ياء ، ثم أضمت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سيود وميوت ؛ إذ قيل فيه : سيّد وميّت ، وجمعها مطايا ، وأصلها مطايو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، كما في العازي والداعي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزى ياء ؛ فصار مطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه واو سلمت في الواحد هراوة وهراوى ، وذلك أنا قلبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورّسائل ، ثم أبدلنا الواو ياء

فانقلبت ألفا ، والاسم الذى فعل الشاعر هذا فى جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا فى جمع خطيئة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التى بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما ألمعنا إليه فى شرح الشاهد السابق .

لتتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاقبلت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هَـرَاوَى بعد خمسة أعمال أيضاً .

الباب الثاني

باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبَدَّلُ منهما أبدأ هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط النقل بالثانية حَصَلَ ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ » وهو بهمزة فالف ، وَعَوَّامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار ففأوه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَدَّتْ قراءة بعضهم (إِنْثَالْفِهِمْ)^(١) بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أوتين ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أوتين » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّه .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سَأَلَ وَلَّالَ ورَأَسَ . وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطَرٍ من قَرَأَ : قِرَأَى ، وفي مثال سَفَرَجَلٍ منه : قَرَأَ يَأُ - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة للمتطرفة أن تبني من قرأ مثل جَمْعَرٍ أو زَبْرِجٍ أو بُرْنٍ ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أمّ مثل إَصْبِيع — بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عاصر والكوفيين (أُمَّة)^(١) بالتحقيق ، فما يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أُوبٌ ، جمع أَبٍّ وهو المَرْعَى ، وأن يبني من أمّ مثل إَصْبِيع — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أَبْلُمٌ ؛ فتقول : أُوُمٌ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أُأْبُبٌ على وزن أفْلَسٍ ، وأصل الثاني والثالث إَائِمٌّ وإَائِمٌّ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوَادِمٌ جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أوَيَدِمٌ تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمّ على وزن إَصْبِيع — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو أوُمٌ وإَائِمٌ مضارعي

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَسَمْتُ وَأَنْتُ جاز في الثانية التحقُّقُ تشبيهاً لهزمة المتكلم لدالاتها على مَعْنَى بهزمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ^(١).

فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداها : أن يفسر ما قبلها كقولك في مضباح : مضابيح ، وفي مفتاح : مفاتيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غلام : غُليم .

وأما إبدالها من الواو ففي عشر مسائل :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيَّ وَقَوِيَّ وَعُغِيَّ والغَازِي والدَّاعِي ، أو قبل تاء التانيث كَشَجِيَّة ، وأَكْسِيَّة ، وغَازِيَّة ، وعُرْيَقِيَّة في تصغير عَرْقُوَّة ، وشَدَّ سَوَاسِيَّة في جمع سواء ، ومَقَاتِيَّة بمعنى خُدام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَان من الغزو : غَزِيَّان .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أَعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيَامٍ وقِيَامٍ وانْقِيَادٍ واعْتِيَادٍ ، بخلاف نحو سَوَارٍ وسَوَاك ؛ لانتفاء المصدرية ، ونحو لَأَوَذَ لَوَاذًا وجَاوَرَ جَوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال جَوَلًا وعَادَ المريض عَوْدًا ، لعدم الألف ، وراحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى : (جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَأَرْزُقُوهُمْ)^(١)
 وقوله تعالى : (جَمَلَ اللَّهُ السَّكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ)^(٢) في قراءة
 نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نارت الظبية نَوَارًا ، بمعنى
 نَفَرَتْ ، ولم يُسمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما
 مُعَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ
 وَقِيَمٍ ؛ وشذ حاجة وَحِوَجٍ ، وإما شبيهة بالمُعَلَّة ، وهي الساكنة . وشرط القلب
 في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كَسَوَوطٍ وَسَيَاطٍ ، وَحَوَاضٍ وَحِيَاضٍ ،
 وَرَوَاضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كَوْزٍ وَكَوَزَةٍ وَعَوْدٌ —
 بفتح أوله ؛ للسنن من الإبدال — وَعَوْدَةٌ ؛ وشذ قولهم نُبْرَةٌ وتصحيح الواو إن
 تحركت في الواحد نحو طَوِيلٍ وَطَوَالٍ ، وشذ قوله :

* وَأَنْ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا *

— ٥٧٠ —

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبّان النهاني الطائي أحد شعراء الحماسة ،

والذي أنشده المؤلف عجر بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ *

اللمعة : « القماء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، قصر القامة « دلة » بكسر الدال
 المعجمة وتشديد اللام ، الضمة والهوأن « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من
 العزة ، وهي القوة والمعة ، وهي ضد الذلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،
 مالوا ، قلب الواو ياء لما سذكه في بيان الاستشهاد بالبيت .

قيل : ومنه (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)^(١) وقيل : جمع جَيِّدٍ لا جَوَادٍ . أو أعلت لأمه كجمع رِيَّانٍ وجَوٍّ - بتشديد الواو - فيقال : رِيَّاءٌ وَجِواءٌ ، بتصحيف العين ، لثلاثا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههم ما ، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم ، فتأمله .

الرابعة - أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَ كَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أَعْطَيْتُ وَزَ كُنَيْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمانة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهاتته ، وأن الرجل العزيز القوى النيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقضاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طياله » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طياله » فإن أصله طوالها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمامعة في المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما في قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وسولة ، وإما ساكنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالعمل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان الفياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه المنقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

الفعول : مُطْعَيَانٍ وَمُزَكِّيَّانٍ ، حملوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيديويه الخليل عن وجه إعلال نحو تَغَارَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل جىء التاء في أوله - وهو غَارَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على تُغَارِي وَتُدَاعِي ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ ،
مخلاف نحو صَوَّارٌ وَسَوَّارٌ وَاجْلُوَاذٌ وَاعْلُوَاطٌ .

السادسة : أن تكون لاماً لُفْعَلَى - بالضم - صفة نحو (إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ
الدُّنْيَا)^(١) ، وقولك : للْمُتَّقِينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصُوى »
فشاذ قياساً فصيح استعمالاً ، فُجِّهَ به على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْدُ .
فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير ، كقوله :

٥٧١ - * أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْمَعِينِ هَبْرَةً *

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ - هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف
ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* قَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ *

اللغة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره
« هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمة « برفض » تقول :
« ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش ، والمراد أنه يسيل متفرفا
متناثراً « يترقق » أى يجرى جرياسهلا .

الإعراب : « أدارا » الهمزة للدعاء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة
لأنه شبيه بالمضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق =

السابعة : أن تلتقى هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيّد وميّت ، أصلهما سيّود وميّيوت ، ومثاله فيما تقدمت الواو طيّ وليّ مصدرًا طويّت ولوّيت ، وأصلهما طويّ ولوّي .

ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين ، نحو « يدْعُو يَاسِر » و « يرْمِي وَاْعِد » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيّور ، أو عارض الذات نحو رؤية مخفف رُوْبة ، أو عارض السكون نحو قَوِيّ فإن أصله الكسر ، ثم إنه سُكِّنَ للتخفيف ، كما يقال في عِلِم : عَلم .

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أُعلّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ)^(١) بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضيئون وأيوم ، وعوى الكلب عوْية ، ورَجاء بن حيوة ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عوّة ونهوّ عن المنكر . واطرّد في تصغير ما يكسّر على مفاعل - نحو جدّول وأشود للحية - الإعلال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لام مفعولٍ الذي ماضيه على فَعِلَ - بكسر العين - نحو

== بمحذوف نعت لقوله داراً « هجبت » فعل وفاعل « للعين » جارٍ ومجرور متعلق بقوله هجبت « عبرة » مفعول به لهجبت « فناء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « يترقق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمّة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لسكونه اسماً لا وصفاً
(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ وَقَوِيٌّ عَلَى زَيْدٍ فهو مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ ، وشذ قراءة بعضهم :
(مَرْضُوءَةً) ^(١) فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةً وَجِبَ التَّصْحِيحُ ، نَحْوُ مَغْزُوءٍ ،
وَمَذْعُوءٍ ، وَالْإِعْلَالُ شَاذٌ كَقَوْلِهِ :

— ٥٧٢ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا *

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ .

٥٧٢ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ
الْمُؤَلِّفُ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدَرَهُ قَوْلُهُ :

* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي *

اللُّغَةُ : « عَرْسِي » عَرَسَ الرَّجُلُ ، بَكَسَرَ الْعَيْنِ وَسَكُونِ الرَّاءِ ، زَوْجَهُ « مُلَيْكَةً »
اسْمُ امْرَأَةٍ « اللَّيْثُ » الْأَسَدُ ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ « مَعْدِيًّا عَلَيْهِ »
يُرِيدُ مَعْتَدِي عَلَيْهِ أحياناً « وَعَادِيًّا » أَيَّ مَعْتَدِيًّا عَلَيْهِ غَيْرِهِ أحياناً أُخْرَى .
الْإِعْرَابُ : « وَقَدْ » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ ، قَدْ : حَرْفُ تَحْقِيقٍ « عَلِمْتُ » عِلْمٌ :
فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « عَرْسِي » عَرَسَ : فَاعِلٌ عَلِمْتُ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَبَاءُ التَّسْكِيمِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُلَيْكَةً » بِدَلٍّ مِنْ عَرْسِي أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ « أَنِّي » أَنْ : حَرْفٌ
تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ ، وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ ، وَبَاءُ التَّسْكِيمِ اسْمُ أَنْ « أَنَا » ضَمِيرٌ فَصْلٌ لِأَعْمَلٍ لَهُ
« اللَّيْثُ » خَبَرُ أَنْ « مَعْدِيًّا » حَالٌ مِنَ اللَّيْثِ « عَلَيْهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْدِيٍّ عَلَى
أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلُهُ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ لِلْبَيِّنِ لِلْمَجْهُولِ « وَعَادِيًّا »
مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْدِيًّا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْدِيًّا » حَيْثُ أَعْلَهُ بِقَلْبٍ وَآوَهُ يَاءٌ ، وَأَصْلُهُ مَعْدُوءَا ، يَوَاوِينَ
أَوَلَاهُمَا وَآوُ مَفْعُولٌ وَالثَّانِيَةُ لَامُ الْمَكَلَمَةِ ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ عَدَا يَعْدُو عَدُوا ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَعْلَ
قَلْبَ الْوَائِ الَّتِي هِيَ لَامُ السَّكَمَةِ يَاءٌ لِأَنَّهَا مُتَطَرِّفَةٌ ، فَصَارَ « مَعْدُويًّا » فَاجْتَمَعَتِ الْوَائِ
وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَالسَّابِقَةُ مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ فَقَلْبَتْ الْوَائِ يَاءً ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، ثُمَّ
قَلْبَتْ ضَمَّةُ الدَّالِ كَسْرَةً لِلنَّاسِبَةِ الْيَاءِ ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِ هَذَا الْفِعْلِ أَنْ تَصَحَّحَ لَامُ اسْمٍ
لِلْفِعْلِ مِنْهُ أَيُّ لَا تَقْلِبُ يَاءً وَتَدْغُمُ فِي وَآوُ مَفْعُولٌ فَيَقَالُ « مَعْدُو » عَلَى تَحْوِمَا يُقَالُ فِي
اسْمِ الْفِعْلِ مِنْ غَزَا وَدَعَا وَبَلَاهُ يَبْلُوهُ : مَغْزُوٌّ وَمَدْعُوٌّ وَمَبْلُوٌّ ، وَلَكِنْ الشَّاعِرُ أَعْلَ
اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَذُوذًا .

والناسمة : أن تكون لَامُ فُعلول جمعاً نحو عَصَا وَعُصَيَّ وَقَفَا وَقَفَيَّ وَذَلُو وَذُلَيَّ ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أَبُو ، وَأَخُو ، وَنَحْوُ جمعاً لنحو وهو الجهة ، وَنَحْوُ - بالجمع - جمعاً لنحو ، وهو السحاب الذي هَرَّاقَ ماءه ، وَبَهْوُ وهو المصدر وهو .

فإن كان فُعلول مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَوَا عَتُوًّا كَبِيرًا) ^(١) ، (لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ) ^(٢) ، وتقول : نَمَّا الْمَالُ نُمُوًّا ، وَتَمَّا زَيْدٌ نُمُوًّا وقد يُعملُ نحو عَتَا الشَّيْخُ عَتِيًّا ، وقسا قلبه قَسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفعلٍ جمعاً تصحيح اللام كصَيِّمٍ وَنَيْمٍ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُومَ وَنُومَ ، ويجب إن اعتات اللام ، لثلاثا يتوالى إعلالان ، وذلك كشَوَى وَغَوَى جمعَي شَاوٍ وَغَاوٍ ، أو فُصَاتٍ من العين نحو صُومًا وَنُومًا ، لبعدها حينئذ من الطَّرَفِ ، وشذ قوله :
* قَفَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا *

٥٧٣ —

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي الغمر السكلابي ، وسماه الشيخ خالد أبا النجم السكلابي ، والذي أنشده للأولف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :
* أَلَا طَرَفَتْنَا مَيَّةٌ بَنَّةٌ مُنْذِر *

اللغة : « طرفتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطرورا أيضا ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنانا طرورا » كما تقول : أنانا ليلا « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .
المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أر فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا .

فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينفضم ما قبلها ، نحو
بُوسَمَ وَشُورِبَ ، وفي التنزيل (مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا)^(١) .

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِنَ وَمُوسِرَ ،
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هِيَامَ ، أو أدغمت كحَيِّضَ ، أو كانت في جمع ،
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كَيِّمٍ وَيِيضٍ في جمع أَفْعَلٍ أو فَعْلَاءَ .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فَعْلٍ كَنَهَوَ الرجل وقَصَبُوا بمعنى ما
أنهأهُ ، أى أعقله ، وما أَفْضَاهُ ، أو لامُ اسمٍ مخموم بقاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيث ، وضمير التكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة
« ابنة » نعت لمية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ،
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر
« كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،
وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسيه أحد أمرين
أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

كَأَنَّ تَبْنِي مِنَ الرَّمْيِ مِثْلَ مَقْدُرَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَرْمُومَةٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ تَوَانِي
تَوَانِيَّةً ؛ فَإِنْ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيئًا بِالضَّمِّ كَتَكَاثَلٍ تَكَاثُلًا ،
فَأُبْدِلَتْ ضَمَّتُهُ كَسْرَةً لِقَسَمِ الْيَاءِ مِنَ الْقَلْبِ ، ثُمَّ طَرَأَتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ وَبَقِيَ
الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ ، أَوْ لَامُ اسْمٍ مَخْتُومٍ بِالْأَلْفِ وَالذَّوْنِ كَأَنَّ تَبْنِي مِنَ الرَّمْيِ عَلَى وَزْنِ
سَبْعَانَ اسْمٍ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْأَخْمَرِ :

* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ * ^(١) [٥٥٠]

فإنك تقول : رَمُومَانِ .

الثالثة : أَنْ تَكُونُ لَامًا لَفْعَلَى - بَفَتْحِ الْفَاءِ - اسْمًا لَا صِفَةً ، نَحْوِ
تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتْوَى ، قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُهُ : وَشَدَّ سَفِيًا لِمَسْكَانٍ ، وَرَبِيًّا
لِلرَّائِحَةِ ، وَطَفِيًا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، انْتَهَى ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةٍ كَخَزِيًا وَصَدِيًا مُؤَنَّثِي خَزْيَانٍ وَصَدْيَانٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي
فَقَالَ النُّجَويُّونَ : صِفَةٌ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ ، وَالْأَصْلُ رَائِحَةٌ رَبِيًا ، أَيْ : مَمْلُوءَةٌ
طَبِيبًا ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَالْأَكْثَرُ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ
فَتَحُّوهُمَا لِلتَّخْفِيفِ .

الرابعة : أَنْ تَكُونُ عَيْنًا لَفْعَلَى - بِالضَّمِّ - اسْمًا كَطُوبَى مُصَدَّرًا لَطَابٍ ،
أَوْ اسْمًا لِلجَنَّةِ ، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً تَجْرَى الْأَسْمَاءُ ، وَهِيَ فُعَلَى أَفْعَلُ ، كَالطُّوبَى
وَالْكُوسَى وَالْخُورَى مُؤَنَّثَاتُ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر كما فعل للمصنف همناء، ونسبه قوم لتميم بن
أبي بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره في باب النسب ،
الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ إِلَى الْمَلَوَانِ *

أنها جارية تجرّى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعِل^(١) فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال في جمع أفكَلٍ : أفَاكِل .

فإن كان فُعَلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَةُ ضَيْرَى)^(٢) أى : جائزة ، ومِشْيَةِ حَيْسَكَى ، أى : يتحرك فيها المسكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين فُعَلَى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوًا ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فتقول : الطُوبَى والطَّيِّبَى ، والكُوسَى والكَيْسَى ، والضُّوقَى والضَّيِّقَى .

فصل

في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط :

الأول : أن يتحرك ؛ فلذلك صَحَّحَتَا في القول والْبَيْع لسكونهما .
والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّحَتَا في جَيْل وتَوَمَّ مخففي جَيْثَل وتَوَّعَم .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّحَتَا في الْعَوْض وَالْحَيْل وَالشُّور .
والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً ، أى : في كلمتيهما ، ولذلك صَحَّحَتَا في ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامتين ، ولذلك صَحَّحَت العين في بَيَّان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوَزْنَق ، وَاللَام فِي رَمِيَا وَغَزَوَا وَفَتَيَا وَعَصَوَان وَعَلَوِي وَفَتَوِي ،
وَأَعَلَتِ الْعَيْنُ فِي قَامَ وَبَاعَ وَبَابٍ وَنَابٍ لِتَحْرِكَ مَا بَعْدَهَا ، وَاللَام فِي غَزَا وَدَعَا
وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَحْشُونَ
وَيَمْحُونَ^(١) ، وَأَصْلُهُمَا يَحْشِيُونَ وَيَمْحَوُونَ ؛ فَقَلَبْنَا أَلْفَيْنِ ، ثُمَّ حَذَفْنَا
لِلسَّاكِنَيْنِ .

والسادس : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لَفِعَلٍ الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ
نَحْوُ هَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفُ ، وَعَوِرَ فَهُوَ أَعْوَرُ .

والسابع : أَنْ لَا تَكُونَ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ هَذَا الْفِعْلُ كَالْهَيْفِ .

والثامن : أَنْ لَا تَكُونَ الْوَاوُ عَيْنًا لِأَفْتَمَلِ الدَّالِّ عَلَى مَعْنَى التَّفَاعُلِ ؛
أَيُّ التَّشَارِكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوُ اجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى
تَجَاوَرُوا وَتَشَاوَرُوا . فَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَلِفِ ،
وَلِهَذَا أَعَلَّتْ فِي اسْتَفَاوُا مَعَ أَنْ مَعْنَاهُ تَسَايَفُوا .

والتاسع : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَتْلُوَّةٌ بِحَرْفٍ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْإِعْلَالُ ؛
فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّتْ وَأَعِلَّتِ الثَّانِيَّةُ نَحْوُ الْحَيَا وَالْهَوَى وَالْحَوَى
مَصْدَرٌ حَوَى إِذَا اسْوَدَّ . وَرَبَّمَا عَكَسُوا فَأَعْلَلُوا الْأُولَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَّةَ ،
نَحْوُ آيَةٍ فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَنَا أَسْهَلُ مِنْهُ ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهَا فَعِلَةٌ كَتَبْتُهُ ؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ
حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ إِنَّ أَصْلَهَا أَيْيَةٌ - بَفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى - أَوْ

(١) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو في القاموس وغيره .

أَيِّة - بسكونها - أو آيِّة فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني ، وإعلال الساكن ، وَحَذَفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ .
قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ،
بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمل .

والعاشر : أن لا يكون عيماً لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فلذلك
صَحَّحْنَا فِي نَحْوِ الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانِ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى . وَشَدَّ الإعلال
فِي مَا هَانِ وَدَارَانِ .

فصل

فِي إِبْدَالِ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال ،
وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْدَ ، وَاتَّسَرَ من
الْيُسْرِ ، قال :

— ٥٧٤ — * فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أُتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها
علقمة بن علاثة ويتهده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على
علقمة في منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ،
وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا *

اللغة : « تتعدني » أصلها توتعدني ، قلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء ،
وسنذكر لذلك تكملة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والمراد تتوعدي وتتهدني ،
وكذلك معنى « أتعدك » وقوله « أزيد الباقيات القوارص » أراد بها الأشعار التي =

وقال :

— ٥٧٥ — * فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا *

== تبقى على ألسنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .

المعنى : يقول المهجو : إن كنت تتوعدني وتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتهمدك بمثل ما تتوعدني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجه للمض المؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدني » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أتعدك » أتعذ : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدني » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدني وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في الكلمتين حرف زائد وهي تاء الافتعال فقلبت الواو تاء في الكلمتين فتجاور في كل منهما تاءان فأدغمت التاء في التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* تَصَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَالَجَّهَا الْإِبْرُ *

اللغة : « القوافي » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروي الذي بنيت عليه القصيدة فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول في افتعل من الإزار « إِيْتَزَرَ » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وإيست أصلية ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل « اتَّكَلَّ » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَحَذَّ^(١) كاتَّبَعَ من تَبَعَ .

== متحرك بعده ما كن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَامَتْهُ نَظْمُ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تدخل في مضايق الأمكنة التي لا يستطيع والج أن يبلغ فيها « مواججا » جمع موج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق فحذف إحدى التامين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التامين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور « تتلجن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل للضارع وفاعله في محل رفع خبر . إن « مواججا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنع من التنوين لسكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه . الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبنى على ثبوت « اتخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : (لو شئت لتخذت عليه أجراً) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَحَذَّتْ غُرَازَ إِيْرَهُمْ دَلِيلاً وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

فصل

في إبدال الطاء

تُبَدَّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ،
وتسمى آخرُفَ الإطباق ، تقول في افْتَعَلَ من ضَبَرَ : اضْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛
لأن الصَّغِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛
لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَّرَ : اطْطَهَّرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع
المثلين في كلمة ، وأولهما ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه :
الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ،
وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْـواً ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى للزنى في هرم
ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه
مغارهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لسكن لا ضعفاً ولا استكانة ، ويروى « فيظلم »
بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء المعجمة
مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد »
خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل
رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على
الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثانٍ يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل

في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول
في افْتَعَلَ من دَانَ : إِذْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه فى اِطْمَرَ ، ومن زَجَرَ
ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه فى اضْطَبَّرَ ، ومن ذَكَرَ : إِذْدَكَرَ ،
ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : (قَهَلْ
مِنْ مُذْكَرٍ)^(١) بالمعجمة .

* * *

== مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
« عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام :
إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبني للمجهول ،
ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للمدح « أحياناً » ظرف زمان
منصوب يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم للبنى
للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالطاء فاء السكامة ،
والطاء حرف زائد على تاء الافتعال ، فقلبت التاء طاء ، فصارت فيظلم - بطاء معجمة فطاء
مهملة - ثم من العرب من يبقى الطاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم
من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداها فى الأخرى فيقول
« فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع فى السكامة طاءان معجمتان متجاورتان
فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول « فيظلم » وبيت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ،
ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهم ، بل معناه أن
بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهم ، وبعضهم رواه بالثانية ،
وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة
الواردة فى كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل

في إبدال الميم

أبدلت وُجُوبًا من الواو في فَمٍ ، وأصله فَوَه ، بدليل أَفَوَاه ، فحذفوا الهاء تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ بِهِ إلى الأصل ففعل : فُوكَ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

ومن الفون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو (انْبَعَثَ)^(١) و (مَنْ بَعَثْنَا)^(٢) ، وشذوذًا في نحو قوله :

٥٧٧ — * وَكَفَّكَ لِلْخَضْبِ الْبَنَامِ *

وأصله « الْبَنَانِ » ، وجاء عكس ذلك في قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٌ » وأصله قاتم .

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللفظة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » للنجوم التي تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرًا » وسموا « بدرا » وسموا « سهيلًا » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم محل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التمام » الذي فيه تمتعة — بوزن دحرجة — وهي رد الكلام إلى التمام والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تمام ، والمرأة تمامة ؛ وقال أبو زيد التمام : الذي يعجل في كلامه ولا يفهمك « الخضب » الذي جعل فيه الخضب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع .

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة
المقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ مثل يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ،
وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانِسْهَا ، نحو يَخَافُ وَيُخِيفُ ،
أصلهما يَخُوفُ كَيَذْهَبُ وَيُخْوفُ كَيُكْرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان
فعلَ تَعَجَّبَ ، نحو مَا أَبَيَّنَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وَمَا أَقْوَمَهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ،
أو مضعفاً نحو أبيضٌ وأسودٌ ، أو معتلا اللام نحو أهوى وأحيا .

المسألة الثانية : الأسمُ المشبَّه للمضارع في وَزْنِهِ دون زيادته ، أو في زيادته
دون وزنه ؛ فالأول كَمَقَامٍ ، أصله مَقَوْمٌ - على مثال مَذْهَبٍ - فنقلوا وقلبوا ،
والثاني كأن تبني من البيع أو من القول أُنَمَاً على مثال تَحْيَلِيٍّ - بكسر التاء

== الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل
الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة .
وذات مضاف و« المنطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة
« وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف
الخطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « الخضب » نعت لكف مجرور
بالكسرة الظاهرة ، والخضب مضاف و« البنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البنام » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن
الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهمزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وتَقِيلُ ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبههُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بآينَهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أَبْيَضٌ وَأَسْوَدٌ ، وأما نحو « يَزِيدٌ » علماً فنقول إلى العملية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو نَحِيْطٌ ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حق نَحِيْطٌ أن يُعَلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لتَعَلَّمَ ، أى : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على نَحِيْطٌ لشبهه به لفظاً وَمَعْنَى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالاً لزم أن لا يُعَلَّ تَحِيْطٌ ؛ لأنه يكون مشبهاً لتَحَسَّبَ في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل مَنْ يكسرُ حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقْوَامٌ واستِقْوَامٌ ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبُهَا من الطَّرَفِ . ثم يؤتى بالتاء عِوَضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(١) .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُولٌ ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثلاً الواوِيَّ مَقُولٌ وَمَصُوعٌ ، واليائِيَّ مَبِيعٌ وَمَدِينٌ وبنو تميم تُصَحِّحُ اليائِيَّ فيقولون : مَبِئُوعٌ وَنَحْيُوطٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

— ٥٧٨ — * وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقال :

— ٥٧٩ — * وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ *

٥٧٨ — هذا نصف بيت من السكامل ، ولم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أفق له على تسكيلة
اللمعة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجد طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا قد وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدداً ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازماً .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضممة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيوبة كمبيعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظفري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا *

اللمعة : « إخال » أظن « معيرون » يروى بالعين مهجلة وبالعين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهجلة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالعين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أي غطى على قلبه وحجب فلم يعرف ما في الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سَمِعَ ثوبٌ مَضُونٌ ،
وفرسٌ مَقْوودٌ^(١) .

= من يرويه «سيدمغبون» بالعين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه،
ومغنيون ومغيون — بالعين المعجمة والباء المهملة مع الياء المثناة — كلاهما مما ورد
تصحيحه ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان
ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه في
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « سيد » خبر أن
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع
ما دخلت عليه مدت مسد مفعول إلى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي ،
والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين
أو واو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائي تتم فيها اسم المفعول مثل
مطيوبة في البيت السابق ومغيون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزبوت ، وبرمكيول ،
وثوب مخيوط ، ويوم مغيوم ، ورجل مديون .

(١) في لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تيمًا يصححون الواوى
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

* وَالْمِسْكُ فِي عَنَبِهِ مَدْوُوفٌ *

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَصَفَهُ ، أعنى وصفي الفاعل والمفعول تقول : أَكْرِمُ ، وَنَكْرِمُ ، وَيَكْرِمُ ، وَتَكْرِمُ ، وَمُكْرِمُ ، وَمُكْرَمُ ، وشذ قوله :

٥٨٠ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوَكِّرَمَا *

المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَعِدُ وَتَعِدُ وَأَعِدُ ، ويا زيدُ عِدَّةً ، وأما الوجهة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد تترك ناء المصدر شذوذاً ، كقوله :

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفقهسى ، ومع كثرة ترديد النعاة لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على تكملة ، وهو بيت من الرجز المشطور .
اللمة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو البناء للمجهول الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل حرف مبنى على الكسر لاحتل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .
الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامه وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مرارا — إلا معاودة الأصول المهجورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّو الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة : « الخليط » معناه الخالط ، ونظيره التديم بمعنى المدام والجليل بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صيروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد ينا السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا بعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله وسفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « وعد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعده محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — وحذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعووض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضاف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحدوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وَظَلْتُ ، وَظَلْتُ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلَّمْتُمْ تَفْسِكُمُونَ)^(١).

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقَرِّرْنَ ، وَيَقَرَّنَ ، وَاقَرِّرْنَ ، وَاقَرَّنَ . ولا يجوز في نحو (فَيَظَلَّانَ رَوَا كِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)^(٢) إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقَرَّنَ)^(٣) بالفتح ، وهو قليل^(٤) ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَّرْتُ في المكان - بالفتح - أَقَرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَّرْتُ عيناً أَقَرُّ .

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً :
أحدها : أن يكونا في كلمة كَشَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم

فلا تعلق له بهذه المسألة .

وَمِلَّ بِالْكَسْرِ ، وَحَبَّ بِالضَّمِّ ، فَإِنْ كَانَا فِي كَلِمَتَيْنِ مِثْلَ « جَعَلَ لَكَ » ، كَانَ الْإِدْغَامُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا .

الثاني : أَنْ لَا يَتَصَدَّرَ أَوَّلُهُمَا كَمَا فِي دَدَنْ .

الثالث : أَنْ لَا يَتَّصِلَ أَوَّلُهُمَا بِمَدْغَمِ كَجُسَّسٍ ، جَمْعُ جَاسٍ .

الرابع : أَنْ لَا يَكُونَا فِي وَزْنٍ مُلْحَقٍ ، سِوَاءَ كَانَ الْمُلْحَقُ أَحَدَ الْمَثْلِيِّينَ كَقَرَدَدٍ وَمَهْدَدٍ ، أَوْ غَيْرِهِمَا كَهَيْئَلٍ ، أَوْ كِلَيْهِمَا نَحْوُ أَفْعَلَسَسٍ ^(١) ، فَإِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَمْعٍ ، وَدَحْرَجٍ ، وَاحِرْنَجَمٍ .

الخامس والسادس والسابع والثامن : أَنْ لَا يَكُونَا فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ بِفَتْحَتَيْنِ كَطَلَّلَ وَمَدَّدَ ، أَوْ فُعِلَ بِضَمَتَيْنِ كَذُلُّ وَجُدُّ جَمْعُ جَدِيدٍ ، أَوْ فَعَلٍ بِكَسْرٍ أَوَّلُهُ وَفَتْحٍ ثَانِيهِ كَلِمَمٍ وَكَلَلٍ ، أَوْ فُعْلٍ بِضَمٍّ أَوَّلُهُ وَفَتْحٍ ثَانِيهِ كَدُرَّرَ وَجُدَّدَ جَمْعُ جُدَّةٍ وَهِيَ الطَّرِيقَةُ فِي الْجَبَلِ .

وَفِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ الْآخِرَةِ يَمْتَنَعُ الْإِدْغَامُ .

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ أَنْ لَا تَكُونَ حَرَكَةُ ثَانِيهِمَا عَارِضَةً نَحْوُ : اخْضُصْ أَيْ . وَاكْغُفِ الشَّرَّ ، أَصْلُهُمَا : اخْضُصْ ، وَاكْغُفْ - بِسُكُونِ الْآخِرِ - ثُمَّ نَقَلْتَ حَرَكَةَ الِهِمَزَةِ إِلَى الصَّادِ ، وَحَرَكْتَ الْفَاءَ لَانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَثْلَانِ يَاءَيْنِ لَازِمًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا نَحْوُ : حَيَّيْ ، وَعَيَّيْ ، وَلَا تَاءَيْنِ فِي افْتَعَلَ كَأَسْتَتَرَ وَافْتَتَلَ .

وَفِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ وَالْفَتْحُ ، قَالَ تَعَالَى : (وَيَحْيَى مِّنْ حَيٍّ عَنْ بَيْتِنَا) ^(٢) وَيَقْرَأُ أَيْضًا (مَنْ حَيٍّ) ، وَتَقُولُ : اسْتَتَرَ وَافْتَتَلَ ،

(١) يُرِيدُ أَنَّ الْمُلْحَقَ حَرَفَانِ أَحَدُهُمَا أَحَدُ الْمَثْلِيِّينَ وَالثَّانِي غَيْرُهُمَا ، وَهُوَ فِي هَذَا الْمَثَلِ

النُّونُ وَأَحَدُ السِّينِيِّينَ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ .

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت ؛ فتقول في الماضي سَتَرَّ وَقَتَّلَ ، وفي المضارع يَسْتَرُّ وَيَقْتُلُ ، بفتح أولهما ، وفي المصدر سَتَارًا وَقِتَالًا ، بكسر أولهما .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التائين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وَتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البرزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو (وَلَا تَيَمَّمُوا)^(٢) (وَلَا تَبْرَحْنَ)^(٣) و (كُنْتُمْ تَمْنُونَ)^(٤) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التائين ، وهى الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (نَارًا تَلْقَى)^(٥) (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ)^(٥) .

وقد يجيز هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم : (وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ)^(٦) أصله نُجَيِّ - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل نُجَيِّ - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة ، وإدغام النون في الحميم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ^(١)) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى (وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ) ^(٢) وقال الشاعر :

— ٥٨٢ — * فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ *

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلَا كَمَمًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا *

اللغة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، ونقول : غض فلان بصره ، تريد طأطأ ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف — بفتح الطاء وسكون الراء — البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « منمير » بضم النون على زنة المصغر — قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعى النميرى الذى يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه) :

يَأَىَّ بَلَاءَ يَا مُنْمِرَ بْنَ عَلَمٍ — وَأَنْتُمْ خُبْرَانِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

المعنى : يقول مخاطبه : لا تتعد طوقك — ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذى تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وصيعة ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون فى مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به بلغت مقدم عليه « بلغت » بلغ : فعل =

والتزيم الإدغام في هَمْ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح ، ولم يجوزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك في أفْعِلْ في التعجب ، نحو أَشْدِدْ بِيَّاضٍ وَجُورٍ المتقين ؛ وأجِبْ إلى الله تعالى بالחסنين .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لانتصاليه بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل ، نحو : جَلَّتْ ، و (قل إن ضَلَّاتُ)^(١) . (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ)^(٢) .

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحَحَتْ عَيْنُهُ . وأل السقاء أو في ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ الواسعُ الفضلُ الوهُوبُ المجزِلُ

= ماض ، وتاء المخاطب فاعله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كلاباً » معطوف على قوله « كعباً » منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غَض » حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأما ضمها فعلى الإتيان لضمه الغين قبلها ، وأما فتحها فلقصد التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، ولكل حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي الراجز

=

المعروف .

== اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجل » أراد الأجل - بالإدغام - فك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جملة جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أنى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة للشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قنبر بن أم صاحب وهو من شواهد سيئويه :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أُنَى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلُّنَا

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبى النجم العجلي أيضا من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ مِنْ طُولٍ لِمَلَالٍ وَظَنَرِ مُمَلِّكٍ

فقوله « أظلل » وقوله « ممل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلل : باطن خف البعير ، والممل : اسم المفعول من « أمله يمله إملا » أى أسأله .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » ، لتحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب النداء		الفصل الثاني
	وفيه فصول		في أقسام المنادى ، وأحكامه
٣ هـ	تعريف النداء	١٧ هـ	المادى على أربعة أقسام :
٣ هـ	أفوال النحاة في العامل في الاسم المنادى		أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة
	الفصل الأول	١٨ هـ	الثانى : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف
	في الأحرف التى ينبه بها المنادى وأحكامها ، وهى ثمانية	٢١ هـ	ما يعد من الشبيه بالمضاف الاسم النكرة الموصوف ، والوصف .
٤ هـ	بيان ما ينادى بكل حرف منها ، والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف العلماء في بعض ذلك		المقترن بمجمله
٧ هـ	قد يحذف المادى ويبقى حرف النداء . وذلك بشرطين	٢٤ هـ	النوع الثالث من المنادى : ما يجوز ضمه وفتحه ، وهو نوعان : العلم الموصوف بأبن بشروطه ، والمنادى المكرر المضاف
٩ هـ	تتمين « يا » في مواضع	٢٦ هـ	بحث في بيان وجوه الإعراب الجائرة في المنادى المكرر المضاف
١٠ هـ	يجوز حذف حرف النداء مع بقاء المنادى ، إلا في ثمان مسائل	٢٨ هـ	النوع الرابع من المنادى : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو ما يخطر إلى تنوينه الشاعر ، والاستشهاد لكل من الوجهين
١١ هـ	نداء الضمير ، واختلاف النحاة في بعض أنواعه		
١٤ هـ	خلاف البصريين والسكريين في نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمعين ، هل يجوز حذف حرف النداء معهما؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور ، اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم المجلس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر	٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات ، وهو الأب والأم
٣٣	أقسام تابع المنادى	٤٠	إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف
٣٤	الأول : ما يجب نصبه مراعاة لحل المنادى	٤١	لباء المتكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »
٣٥	الثاني : ما يجب رفعه مراعاة لفظ المنادى	٤٢	باب ، في ذكر أسماء لازمة النداء
٣٦	هـ وجوه الإعراب في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة	٤٣	منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة
٣٧	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان	٤٤	ومنها « لؤمان » و « نومان »
٣٨	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان منادى مستقلا	٤٥	ومنها ما كان على وزن فعل سبا للذكور ، والخلاف في كونه قياسيا
٣٩	الفصل الرابع في المنادى المضاف لياء المتكلم	٤٦	ومنها ما كان على وزن فعال سباللانات باب الاستغاثة
٤٠	هو أربعة أقسام :	٤٧	هـ تعريف الاستغاثة
٤١	الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو المعتل	٤٨	يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا
٤٢	الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف	٤٩	يغلب جر المستغاث بلام مفتوحة
٤٣	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبا ولا أما معايدا النوعين	٥٠	مواضع تكسر فيها لام المستغاث
		٥١	لام المستغاث له مكسورة دائما
		٥٢	إذا لم يبدأ للمستغاث باللام فالأكثر أن يحتم بالالف ، وقد يخلو منهما
		٥٣	نداء المتعجب منه
		٥٤	باب الندة
		٥٥	تعريف المندوب
		٥٦	حكم المندوب كحكم المنادى
		٥٧	يشترط في المندوب ألا يكون نسكرة ولا مبهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب المنسوب على الاختصاص	٥٣	الغالب أن يختم المندوب بالألف
٧٢ هـ	تعريف الاختصاص ، وبيان	—	بيان ما يحذف لهذه الألف
	الباعث عليه	٥٤	ندبة المضاف إياه المتكلم
٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها		باب الترخيم
	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما	٥٥ هـ	تعريف الترخيم ، وأنواعه
٧٣ هـ	مذاهب النحاة في هذا الموضوع	٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه
٧٤	يفارق الاختصاص النداء في ستة	٥٦	أجاز الكوفيون ترخيم ذى الإضافة
	أحكام		بحذف عجز المضاف إليه
— هـ	ويوافقه في ثلاثة أحكام	٥٧	رأى سيبويه في ترخيم المركب
	باب التحذير		الإسنادى
٧٥ هـ	تعريف التحذير	٥٨	ترخم الاسم المحتوم بناء التأنيث
— هـ	للتحذير ثلاث طرق		مطلقا
٧٦	حكم الاسم المحذر	٥٩	يشترط في ترخيم غير المحتوم بالتاء أن
٧٦ هـ	اختلاف النحاة في نحو « إياك		يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف
	الأسد »	٥٩ هـ	كثر الترخيم في ثلاثة أعلام
٧٧	يتمتع أن تكون « إيا » في التحذير		والاستشهاد لها
	لمتكلم أو لغائب	٦٠ هـ	اختلاف النحاة في ترخيم اسم
٧٧	التحذير بغير « إيا »		الجنس
	باب الإغراء	٦٢	المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما
٧٩ هـ	تعريف الإغراء		حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة
—	حكم المعرى به		وحرف
٨٠	وجوه الإعراب الجائزة في قولهم	٦٥	لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر
	« الصلاة جامعة »	٦٦	يختص ما فيه تاء التأنيث في
	باب أسماء الأفعال		الترخيم بأحكام
٨١ هـ	بيان الحاجة إلى وضعها	٦٨	يجوز ترخيم غير المادى بثلاثة
— هـ	ماتدل عليه أسماء الأفعال		شروط
—	حقيقة اسم الفعل	٧٠ هـ	هل يجوز ترخيم غير المادى على
			لغة من ينتظر المحذوف ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٢	هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟	٩٩	الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد
—	هـ أينقاس باب نزال أم لا ؟	كثيرا ، وذلك بعد الطلب	
—	ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير	١٠٢	الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك
	وبمعنى غيره قليل	بعد لا النافية وما الزائدة	
٨٣	أمثلة له ، وشواهدا	١٠٦	الخامسة : أن يكون أقل . وذلك
٨٥	اسم الفعل ضربان : ما وضع من	بعد لم أو أداة جرم غير « إما »	
	أول الأمر كذلك ، ومنقول	١٠٩	حكم آخر العمل المؤكد
٨٦	عمل اسم الفعل	١١٠	تختص النون الحفيفة بأربعة أحكام
٨٨	لا يجوز تقديم معوله عليه ،	باب ما لا ينصرف	
	خلافا للسكسائي	١١٤	مقى يمنع الاسم من الصرف ؟
٨٩	اسم الفعل ضربان نسكرة ومعرفة	—	هـ بيان وجه شبه الاسم بالفعل
	باب أسماء الأصوات	١١٦	الذى لا ينصرف نوعان : ما يمنع
٩٠	اسم الصوت نوعان	صرفه لعلتين	
٩٣	النوعان مبنيان لشبههما بالحرف	١١٦	هـ السرفى قيام اللة الواحدة
	باب نونى التوكيد	مقام علتين	
٩٤	لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة	١١٧	هـ خلاف العلماء فى « سراويل »
—	هـ أهما أصلان أم أحدهما أصل	أمفرد هو أم جمع ؟	
	والآخر فرع عليه ا	١١٨	ما يمنع صرفه لعلتين نوعان
—	يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا	—	أحدهما : ما يمنع نسكرة ومعرفة ،
	يؤكد بهما الماضى مطلقا	وهو ثلاثة أصناف	
—	هـ السرفى ذلك	١٢٥	الثانى : ما يمنع معرفة ، وينصرف
٩٥	لتوكيد المضارع خمس حالات	نسكرة ، وهو سبعة أصناف	
—	إحداها : أن يكون توكيده واجبا	١٣٠	قف على لغات العرب فيما كان على
٩٦	الثانية : أن يكون توكيده قريبا	وزن فعال علما لمؤنث	
	من الواجب	١٣٢	قف على لغات العرب فى « أمس »
٩٨	هـ الاستشهاد لترك توكيد المضارع	مرادا به اليوم الذى قبل يومك	
	الواقع بعد « إما »	(٢٧ — أوضح المسالك ،)	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٥	يصرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	١٣٧	اختلاف النحاة في منع الاسم المنصرف من الصرف
١٣٩	حكم الاسم المنقوض لمنع الصرف باب إعراب الفعل	١٤١	بيان أن الأصل في الاسم الإعراب، وعلّة ذلك واختلاف النحاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم
١٤٦	رافع المضارع	١٤٨	أقوال النحاة في رافعه وأدلتهم
١٤٨	ناصبه أربعة الأول « لن »	١٤٩	هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيد ؟
١٥٠	هل تأتي لن للدعاء ؟	١٥٠	الثنائي « كي » المصدرية
١٥٠	هل تأتي لن للدعاء ؟	١٥٠	اختلاف النحاة فيما ترد له كي
١٥٥	مقّي تتعين كي مصدرية ؟ ومقّي تتعين تعليلية او مقّي يجوز الأمران ؟	١٥٥	الناصب الثالث « أن »
١٥٦	بعض العرب يهمل أن حملا على ما	١٥٧	تأني أن مفسرة وزائدة ومخففة
١٦٢	وبيان موضع كل واجدة منها	١٦٢	الرابع من الواصب « إذن »
١٦٢	اختلاف النحاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إعمالها مع استكمال شروطها	١٦٥	شروطها
١٧٠	ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع	١٧٠	الأول : بعد لام الجعود
١٧٠	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجعود	١٧٠	الثاني : بعد أوالتي بمعنى حتى أو إلا
١٧٤	الموضع الثالث : بعد حتى	١٧٤	السر في نصبهم المضارع بعد أو
١٧٥	خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق	١٧٦	مقّي ؛ فع المضارع بعد حتى ؟
١٧٧	الموضعان الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض	١٧٧	معنى كون الفاء للسببية والواو للمعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق
١٧٩	اختلاف النحاة في الاستفهام	١٨٧	يجزم المضارع غير المقترن بالفاء
١٨٧	الطلب بثلاثة شروط		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٩١	ينصب المضارع بأن مضمره جوازا في خمسة مواضع	٢٠٤	اختلاف النعاة في جازم الشرط والجواب
—	الأول : بعد لام التعليل	٢٠٥	يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين
—	لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	٢٠٦	مقى يحسن رفع جواب الشرط متى يكون رفعه ضعيفا
—	اختلاف النعاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	٢٠٩	مقى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء
١٩٢	والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	٢١٢	مقى تنفى إذا الفجائية عن الفاء
١٩٦	هـ إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	٢١٣	وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين
١٩٧	لا تنضم أن في غير المواضع العشرة	٢١٤	يجوز حذف فعل الشرط بشرطين
—	هـ اختلاف النعاة في هذا الموضوع جوازم المضارع	٢١٦	يجوز حذف ما علم من جواب الشرط
١٩٨	جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين	٢١٧	المواضع التي يجب فيها حذف الجواب
—	جازم الفعل الواحد أربعة	٢١٨	إذا اجتمع شرط وقسم كفى فذكر جواب أحدهما
—	الأول : لا الطلبية ، نهيا أو دعاء	٢١٩	هـ اختلاف النعاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ
—	جزمها الفعلي المتكلم مبنيين للفاعل نادر	فصل في (لو)	
٢٠١	الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	٢٢١	هـ تأتي « لو » على سبعة أوجه
—	الثالث والرابع : لم ، ولما	—	الأول : أن تكون مصدرية
—	يشتركان في ستة أشياء	٢٢٤	الثاني : أن تكون شرطية مثل إن
٢٠٢	تنفرد لم بشيئين	٢٢٦	هـ لو الشرطية على ضربين ، خلافا لابن الحاج وابن الناطم
—	هـ السر في كل منهما		
—	تنفرد لما بشيئين أيضا		
٢٠٤	الجوازم التي تجزم فعلين		
—	هي أربعة أنواع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام	٢٢٨	الثالث : لو الامتناعية
٢٣٨	شروط ما يخبر عنه	٢٢٩	تختص لو بجميع أنواعها بالفعل
٢٤٢	مق يبرز الضمير المرفوع في صلة	٢٣٠	قد يلى « لو » أن المؤكدة
	أل ؟ وهى يستتر ؟		ومعمولاها واختلاف النحاة في
	باب العدد		إعراب المصدر المنسبك منها
٢٤٢	ه معنى العدد لغة واصطلاحا	٢٣١	مق يكتر اقتران جواب لو باللام ؟
	— الواحد والاثنان يخالفان الثلاثة		ومق يقل ؟
	والعشرة في حكمين	٢٣٢	قد يكون جواب لو جملة اسمية
٢٤٣	ه السر في تأنيث الثلاثة إذا كان		فصل في (أما)
	المعدود مذكرا ، وعكسه	٢٣٢	هى حرف شرط وتوكيد وتفصيل
	— ه الأصل ألا يجمع بين الواحد		— ه الدليل على أنها دالة على الشرط
	والاثنين ومعدودهما ، وما يستثنى	٢٣٣	الدليل على أنها تدل على التفصيل
	من هذا الأصل		— ه هل تتخلف دلالتها على التفصيل ؟
٢٤٤	ه للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة		— وجه دلالتها على التوكيد
	أحوال ، وحكمها في كل حال منها		— لا بد من اقتران تالى تاليها بالفاء
٢٤٥	حكم بميز الثلاثة والعشرة	٢٣٤	مق تحذف هذه الفاء ا
	— ه حقيقة اسم الجنس الجمعى ،	٢٣٥	ه السر في وجوب الفصل بين
	وأنواعه		أما والفاء ،
٢٤٦	ه حقيقة اسم الجمع	٢٣٦	ه يفصل بين أما والفاء بواحد
٢٤٨	يعتبر التذكير والتأنيث بالنظر		من ستة أشياء
	لاسم الجنس واسم الجمع بحالهما ،		فصل في لولا ولوما
	وبالنظر إلى الجمع بمفرده	٢٣٦	لولا ولوما وجهان
	— ه أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		— ه اختلاف النحاة في إعراب الاسم
٢٤٩	ه اسم الجمع ، واختلاف النحاة		المرفوع بعد لولا
	في تفصيله ، وبيان اختيارنا	٢٣٧	الأول من وجهيهما : دلالتها
٢٥٠	لا يعتبر حال المفرد بلفظه		على الامتناع
٢٥٢	إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال		— والثانى : دلالتها على التخصيص
	الموصوف المنوى		

الموضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان
— لغات العرب فيها	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما
— ه كأي توافق كم في خمسة أمور	— حق هذا النوع أن يضاف إلى جمع تكسير من أبنية جموع القلة
٢٧٤ ه وتخالفا في خمسة أمور أيضاً	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في موضعين
٢٧٥ ه إذا وقعت كأي مبتدأ جاز الإخبار عنها بالجملة وبشبه الجملة	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في أربعة مواضع
— بقية مواقع كأي	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين
٢٧٧ كذا ، يكنى بها عن العدد قليله وكثيره	٢٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ، وحق هذا النوع أن يضاف إلى المفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
— ه توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٦ العدد المركب (النيف مع العشرة) — تمييز العشرين وأخواته
— ه وتخالفا في أربعة أمور أيضاً	٢٥٨ إضافة العدد المركب إلى مستحقه ولغات العرب فيه
٢٧٨ ه تفصيل مذهب السكوفيين في تمييز كذا ، وقول فقهاء السكوفة في الإقرارات موافقة لنعائنها الحسكية	٢٦٠ صياغة فاعل من ألفاظ العدد كثنان وثنالث ، ووجوه استعماله — ه بحث في أصل اشتقاقه كنايةات العدد
٢٧٩ ه معناها لغة واصطلاحاً	٢٦٤ ه ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا — كم نوعان : استفهامية ، وخبرية
٢٨٠ ه الحسكية بالاستقراء على ثلاثة أنواع	٢٦٤ ه يتفق النوعان في تسعة أمور
٢٨١ ه الفرق بين من وأى في باب الحسكية من خمسة أوجه ، وبيانها تفصيلاً	٢٦٥ ه المواضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل
التأنيث	٢٦٧ ه يفترق النوعان في ثمانية أمور
٢٨٦ علامات التأنيث	
٢٨٦ أنشؤا بعض الأسماء بدون علامة	
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	
٢٨٨ المعاني التي ترد لها التاء ، غير التأنيث	
٢٨٩ للمشهور من أوزان ألف التأنيث القصورة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث الممدودة	٣٠٧	يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس
٢٩٢	المقصور والممدود	٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة
٢٩٤	ضابط المقصور قياسا وبعض أمثله	٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير
٢٩٥	ضابط الممدود قياسا وبعض أمثله	٣٢٥	أبنيته ثلاثة ، ووجه انحصارها
—	المقصور سماعا والممدود سماعا	—	ما يتوصل به إلى بناء فاعيل وفاعيل
—	يجوز قصر الممدود عند الضرورة باتفاق	٣٢٦	يجوز أن تعوض عما حذف بياء ساكنة قبل آخر البنية
٢٩٧	اختلف النحاة في جواز مسد المقصور عند الضرورة	—	لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل
—	كيفية التثنية ، والجمع	٣٢٧	لا يحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء
٢٩٨	تثنية الصحيح وشبهه والمنقوص	٣٢٨	مق تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومق تحذف؟ ومق يجوز الأمران
—	يسلم فيها المفرد	—	مق ترد ثاني المصغر إلى أصله ومق لا ترده؟
٢٩٩	تثنية المعتل المقصور على نوعين	٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حق صار على حرفين رددت ما حذف منه
٣٠٠	تثنية الممدود على أربعة أنواع	٣٢٩	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين؟
٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	—	تصغير الترخيم
٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم	—	إذا صغرت أحما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء ألحقته في التصغير تاء التأنيث
٣٠٣	مق تحرك عين المفرد عند جمعه جمع المؤنث السالم؟ وبم تحرك؟	—	إذا لم يلبس
٣٠٥	بم تنوع التغير في خمسة مواضع	٣٣٠	صغروا من غير الاسم المتمكن أربعة أنواع
—	جمع التكسير		
٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التغير فيه عما في صيغة المفرد		
—	عدد أبنيته ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	النسب		
٣٣١	ما عمله في المنسوب إليه لأجل	٣٥٦	موانعها ثمانية أيضا
	النسب	٣٥٧	الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب
—	يحذف لأجل إلحاق ياء النسب	٣٥٩	تمال الفتحة قبل واحد من أحرف
	ستة أمور في آخر الاسم المنسوب		ثلاثة
	إليه		التصريف
٣٣٤	ويحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر	٣٦٠	حده
٣٣٦	كيفية النسب إلى الاسم الممدود	٣٦٠	ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فيه
—	كيفية النسب إلى الاسم المركب	٣٦٠	أبنية الاسم الثلاثي المجرد
	بأنواعه	٣٦١	أبنية الاسم الرباعي المجرد
٣٣٧	النسب إلى ما حذفت لاه	٣٦١	أبنية الاسم الخماسي المجرد
٣٣٨	النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه	٣٦٢	ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد فيه
—	النسب إلى ما وضع على حرفين	٣٦٢	أوزان الفعل الثلاثي المجرد
٣٣٩	النسب إلى الكلمة الدالة على	٣٦٢	وزن الفعل الرباعي المجرد
	معنى الجمع	٣٦٣	كيفية الوزن (التثنية = الميزان
—	قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ		الصرفي)
	الاسم على فعال أو فاعل أو فاعل	٣٦٣	ما تعرف به الأصول والزوائد
	الوقف	٣٦٥	مواضع زيادة الألف
٣٤٢	الوقف على الاسم المدون	٣٦٥	مواضع زيادة الواو والياء
—	الوقف على هاء الضمير	٣٦٥	مواضع زيادة الميم
٣٤٤	الوقف على المنقوص	٣٦٥	مواضع زيادة الهمزة
٣٤٥	الوقف على المتحرك - غير تاء	٣٦٥	مواضع زيادة النون
	التأنيث - له حسة أوجه	٣٦٦	مواضع زيادة التاء
٣٤٦	شروط الوقف بنقل الحركة خمسة	٣٦٦	مواضع زيادة السين
٣٤٧	الوقف على تاء التأنيث	٣٦٦	مواضع زيادة الهاء واللام
٣٤٩	لهاء السكت ثلاثة مواضع	٣٦٧	زيادة همزة الوصل
٣٥٢	قد يعطى الوصل حكم الوقف	٣٦٧	ما تكون فيه من أنواع الكلمة
	الإمالة	٣٦٧	حركاتها
٣٥٤	أسبابها ثمانية	٣٦٧	همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة
			الاستفهام

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩٩	تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت		الإبدال
	فاء الكلمة حرفاً من أحرف	٣٧٠	أحرف الإبدال الشائع لغير
	الإطباق ، وهي أربعة		الإدغام تسعة
٤٠٠	تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت	٣٧٣	يبدل كل من الواو والياء همزة
	فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف		في أربع مسائل
٤٠١	تبدل الواو ميماً في كلمة فم	٣٧٨	تبدل الهمزة واوا أو ياء في باين
٤٠١	وتبدل النون ميماً بشرطين	٣٧٨	أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل
٤٠٢	تنقل حركة الحرف المعتل إلى	٣٨٣	وثانيهما باب الهمزتين الملتقيتين
	الساكن الصحيح قبله في أربع		في كلمة
	مسائل	٣٨٥	تبدل الألف ياء في مسألتين
	الحذف	٣٨٥	وتبدل الواو ياء في عشر مسائل
٤٠٦	حذف الحرف الزائد	٣٩٢	تبدل الألف واوا في مسألة واحدة
٤٠٦	حذف فاء الكلمة إذا كانت	٣٩٢	وتبدل الياء واوا في أربع مسائل
	واوا ، ومواقعه	٣٩٤	تبدل كل من الواو والياء ألفاً
٤٠٨	حذف عين الفعل الثلاثي المضعف		بعشرة شروط
	الإدغام	٣٩٦	تبدل كل من الواو والياء تاء إذا
٤٠٨	يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً		وقع فاء في صيغة الافتعال وما
٤١٠	يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل		تصرف منها
—	يجب فك الإدغام في مسألتين		

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك »
 لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك
 وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ،
 وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

أوضح المسالك

إلى الفية أبو مالك

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

حرف الهمزة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى [أبوه منذر ماء السماء]
٩٦	من لد شولا فإلى إنلائها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركنا الامتشابهان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توات زمر الأعداء
٣٠٨	ربما صربة يسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء
٤٠٧	فلا والله لا يلقي لما بي ولا لما بهم أبدأ دواء
٤٦٤	يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيماء
٥٢٦	إذا عاش الفقى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
٥٣٧	سيعنفي الذي أغناك عفى فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه صماؤه

حرف الباء الموحدة

١	أقلى اللوم عاذل والعتابا
١٣	[رب حى عرندس دى طلال] لا يزالون ضاربين القباب
١٥	على أحوذيين استقلت عشية [فما هي إلا لحظة وتغيب]
٧٣*	أم الحليس لعجوز شهر به [ترضى من اللحم بعظيم الرقة] ^(١)
٧٥	[أهابك إجلالا ، وما بك قدرة على] ولكن ملء عين حبيبها

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	بانت فؤادى ذات الحال سالبة [فالعيش إن حملى عيش من العجب]
٩٢	[سراة بى أبى بكر تسامى] على كان المسومة العراب
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٢	وكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمنغن فتيلة عن سواد بن قارب (١)
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها] فإنك مما أحدثت بالحرب
١١٩	وقد جعلت قلووس بى سهيل من الأكوار مرتعها قريب
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبشه تكلمنى أحجاره وملاعبه
١٢٤	عسى السكرب الذى أمسيت فيه يكون وراء فرج قريب
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب [حين قال الوشاة هند غضوب]
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجبية والأب
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب (٢)
١٥٠	{يسوقها أعيس هدار ييب إذا دعاها أقبلت لاتتئب * كأن ورديه رشاء خلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
١٦١	هذا لعمر كم الصغار بعينه لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبيا
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهام عارا على وتحسب
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزير الريح مرت بأثأب
١٩٩	وأنت أرانى الله أمتع عاصم وأراف مستكفى وأسمع واهب
٢٠٨	نتج الربيع محاسنا ألحقنها غر السعائب
٢١٢	فلما تربى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها
٢٢٥	وقالت : متى ييخل عليك ويعتلل يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أثعلبة الفوارس أم رباحا عدلت بهم طهية والخشبا
٢٣٦	لذن بهز الكف يعسل متنه فيه ، كما غسل الطريق الثعلب
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبزت نبلهم وكليب
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
٢٥٠	أعبدا حل فى شعبي غربيا ألؤما لا أبا لك واغترابا ^(١)
٢٦٢	ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب
٢٧٩	أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته والزم توقى خلط الجذ باللعب
٢٩١	خلى الدنابات شمالا كثبا وأم أوعال كها أو أقربا
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا
٢٩٤	مخيرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم ، قد جزبن كل التجارب
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
٣٤١	فلئن لقيتك خايين لتعلمن أئى وأيك فارس الأحزاب
٣٤٢	صريع غوان شاقهن وشقته لذن شب حتى شاب سود الدوائب
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء درعلى أرض من الذهب
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب
٤٠٣	فإياك إياك المراء ؛ فإنه إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به أصد فى علو الهوى أم تصوبا
٤١٠	أبا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيد كما بالله أن تمحدثا حربا
٤١٥	كهز الردينى تحت العجاج جرى فى الأنايب ثم اضطرب
٤٤٨	بيكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكحول وللشبان للعجب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض الأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشدب
٤٩٧	إذن والله نريمهم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أصداؤنا بمد موتنا
٥٢٠	أخلأى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أثوبا
٥٥٩	كانه السيل إذا اسلجبا
٥٦٠	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكأها تفاحة مطيوبة
٥٨٢	ففض الطرف إنك من نعيم
	سيدعوه داعى ميتة فيجيب
	كأنا ذر عليه الزرنب
	تشيب الطفل من قبل المشيب
	ما كنت أوتر إرابا على رب
	ومن دون رمسينا من الأرض سبب
	عتبت ، ولكن ما على الأرض معتب
	ولكن ميرا في عراض المواكب
	لا يصير السكب في ظلمائها الطنبا
	حق اكتسى الرأس قناعا أشيبا
	أو الحريق وافق القصبا
	بمنهمر جون الرباب مكوب
	فلا كعبا بلغت ولا كلابا

حرف التاء للثناة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]	وبثرى ذو حمرة وذو طويت
٦٦	خير بنو لهب ؛ فلاتك ملغيا	مقالة لهبى إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حق أملت بنا يوما ملسات
١٨٨	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حق تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا انالم أظعن إذا الحيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشترت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفعن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإلمام الملسات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أننا	أنت الذى طلقت عام جعتا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته
٥٥٦	واقه أنجلك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٢	فيالقي إذا ما كان ذاكم [ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت مق لجج خضر لمن نثيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	يا ليلقى علقمت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج * أم صبي قد حبا أودارج *
٥٦٥	خالى عويف وأبو عليج الطعمان الضيف فى المشج

حرف الحاء للمهملة

٤٥	نحن الذون صبهوا الصباحا [نحن قتلنا الملك الجمعاجا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها] فأنا ابن قيس لأبراح
٢٠٤	ليك يزيد ضارع لخصومة وغتبط مما تطيح الطوايح
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سبرى عنقا فسيحا إلى سليمان فستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت : مكانك تحمدى أو تستريحي
٥٤٢	أخو ييضات رائح متأوب رفيق بمسح للنسكبين سبوح

حرف الدال للمهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا] أقاتلن أحضروا الشهودا
١٢	دعانى من نجد ؛ فإن سنينه لعبن بنا شييا وشيينا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط وجهه] أنالهام قفو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى جوادا مات هرا لعلنى
٣٧	قدنى من نصر الحبيبين قدنى
٣٨	نشئت أخوالى بنى يزبد
٧١	بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا
٨٤	وما كل من يبدى البشاشة كائنا
٨٧	[ورج الفى للخير ما إن رأيتنه]
٨٨	[قنأفد هداجون حول بيوتهم]
٩٠	وبات وبات له ليلة
١١٤	[دعانى أخى والحيل بينى وبينه]
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه
١٢٩	[أموت أسى يوم الرجام] وإنى
١٣١	فإنك موشك ألا تراها
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعليها
١٣٨	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لمسلما
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيفه
١٧١	دريت الوفى العهد يا عرو فاغتببط
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صالبا
١٨٠	إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوى
٢٠١	ما للعجال مشيها وييدا
٢٠٣	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيدا
٢٤٥	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
	[أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا]
	[ليس الإمام بالشحيح الملهد]
	[ظلما علينا لهم فسد يد] ^(١)
	بنوهن أبناء الرجال الأباعد
	أخاك [إذا لم تلفه لك منجدا]
	على السن خيرا لا يزال يزبد
	بما كان إياهم عطية عودا
	[كليلة ذى العائر الأرمسد]
	فلما دعانى لم يحذنى بقعد
	[إذا نحن جاوزنا حفير زياد]
	[إذ غدا حشو ربطة وبرود]
	يقينا لرهن بالدى أنا كائد
	[وتعدودن غاضرة العوادى]
	[تشكى فآتى نحوها فأعودها]
	[إلى حمامتنا أو نصفه فقد]
	حلت عليك عقوبة المتعمد
	وقال ألا لا من سبيل إلى هند
	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
	فعدرت فيمن كان عنها معردا
	يسومك مالا يستطاع من الوجد
	أجندلا يحملن أم حديدا
	من الوجدشى قلت بل أعظم الوجد
	ولا شفى دا النعى إلا ذو هدى
	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

(١) وانظره فى باب المنوع من الصرف .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حططت الرحل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسليت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويشرب
٣٠٧	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أتانى أنهم مزقون عرضى
٤٠٠	ورب أسيلة الخدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمى ويا شقيق نفسى
٤٤٧	يا لقوى ويا لأمثال قوى
٤٦٥	يادار مية بالعلياء فالسند
٤٧٢	ومن عضة ما يلبتن شكيرها
٤٧٧	وإياك واليتات لا تقربنها
٤٩٣	أن تقرأن على أسماء ويحكما
٥٣٨	وقد أعددت للعدال عندى
٥٤٦	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً أسائلها
٥٨١	إن الخليط أجدوا البين فأنجروا
	حرف الراء المهملة
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] فذممت
٢٧	بلغت صنع امرئ بر إخاله
	حرف الراء المعجمة
	ألا يجاورنا إلاك ديار
	إياهم الأرض في دهر الدهار
	[إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا]

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	في فتية جعلوا الصليب لهم
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل صالك
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	[ولقد جنيتك أكرؤا وعساقلا]
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جعد
٨٢	[ألا يا اسلمى يادارمى على البلى]
٨٣	[بيذل وحلم ساد في قومه الفنى]
١٠٤	[فأصبغوا قد أعاد الله نعمتهم]
١٠٩	[لهفى عليك للمنة من خائف]
١١٦	ولسكن أجرا لو فعلت بهين
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آثبا
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قتت يثقلنى
١٥٤	لو لم تسكن غطفان لا ذنوب لها
١٦٢	بأى بلاء يا نعيم بن عامر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
	حاشاى ، إلى مسلم معذور
	[مامسها من نقب ولا دبر] (١)
	سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو
	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
	[للى إلى من قد هويت أطير]
	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
	ولو أتيح له صفو بلا كدر (٢)
	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
	صددت وطبت النفس بأقيس عن عمرو
	سبيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا
	ولا زال منها يجرعائك القطر
	وكونك إياه عليك يسير
	إذ هم قريش ، وإذا ما مثلهم بشر
	ينغى جوارك حين لات يحير
	[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر]
	[وكم مثلها فارقتها وهى تصغر]
	ثوبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
	وأتم ذنابى لا يدين ولا صدر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
	ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
	عشية لا قينا جذام وحيرا

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدننى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إنى آئب أهل بلدة وضعت بها عنه الولة بالهجر
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والحمر
٢١٠	وأحقرم وأهونهم عليهم وإن كانا له نسب وخير
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر
٢٢٢	نبتهم عذبوا بالنار جارم وهل يعذب إلا الله بالنار
٢٥٣	وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بالله القطر ^(١)
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصر به ينتصر
٢٥٦	أفى الحق أنى مغرم بك هائم وأنك لاخلى لدى ولا خر
٢٦٦	أبجنا حيم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادی ذلة لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
٢٨٠	اطلب ولا تضعجر من مطلب فأآقة الطالب أن يضعجرا
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحى ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
٢٨٦	أنفسا تطيب بئيل للمنى وداعى النون ينادى جهارا
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجيج ومن دهر
٣٠٦	مازال منذ عقدت يدها إزاره فسما فأدرك حمسة الأشبار
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٣٢٧	والذئب أخشاه إن مرت به وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
٣٣١	دعوت لما نابى مسورا فلي فلي يدى مسور
٣٤٦	ونحن فتلنا الأسد أسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمر
٣٥١	أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
٢٧٣	ضروب بنصل السيف سوق ممانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٣٧٤	فتانان أمامنهما فشيبة هلالا ، وأخرى متهما تشبه البدر ^(٢)
٣٧٧	ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير غفر

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا فى قافية السين

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلقى المنية يلقها حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امراً هرم، لم تعر نائبة إلا وكان لمرئاع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكثير
٣٩٦	{ لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجور النازلون بكل معتك والطيبون معافد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	يا ليتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا يخشى بواده لكن وقائعه في الحرب تنظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنما لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	جملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقتت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
٤٥٢	جاري لا تستنكرى عذيري سيري وإشفاقي على بعيري
٤٥٤	يا أسمع صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى وملتظر
٤٥٦	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طربف بن مال ليلة الجوع والحصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يبنى المنار به وبرز ببرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضة ما يلبتن شكيرها (٢)
٤٨١	{ ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار ومردهر على وبار فهل سكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالسكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركنى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لأصاب
٥٠٧	إني وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن ربنا حورا مدامها كأن أبكارها نجاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها
٥٢٤	فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عمه لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فسكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا طبيبات القاع قلن لنا
٥٤٤	كانهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	{ حفت بأطواد جبال وسمر فيها عيائل أسود وتمر ^(١)
٥٥٢	لست بلبلى ولكفى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جسد النقر
٥٦٢	أالحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حتى عظامى وأراه ثاخرى
٥٧٥	فإن القوافى تتلجن مواجها
٥٧٥	تضايق عنها أن تولجها الإبر

حرف السين المهملة

٣١	[عدت قوى كعديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا ليس	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة بيغلق	أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دوايك ، حتى كلنا غير لابس
٣٧٤	فتاتان أما منها فشيبة	هلالا ، وأخرى منها تشبه الشمس ^(٢)
٤٥٣	يا مرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، ورهبها لم يئأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافيه الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجباً منذ أمس عجاظاً مثل السعالى خمسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضى رقية ما وعدتلى غير محتلس

حرف الصاد المهملة

٥٧٤	فإن تتعدنى أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا
-----	---

حرف الضاد المعجمة

٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليل إلى أسرعت فى تقضى طوين طولى وطوين عرضى
٣٢٨	ضربا هـذاذيك وطعنأ وخضا يعضى إلى عاصى العروق النعضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤	حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط
-----	--

حرف الظاء المعجمة

٧٩	يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدادها غائظه
----	--

حرف العين المهملة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؛ فإنى بكل الذى بهوى نديمى مولع ^(١)
٦٤	خليلى ما واف بهمدى أتما [إذا لم تكونا لى على من أقاطع]
٦٩	فإن يك جثمانى بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظلم] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تتابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع ^(١)
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجي والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظري—ن إذا هم لمحو شعا
٢٤٩	فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاة إذا لم يكن إلا النبون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما يراد الفقى كيا يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيا أن تفر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبت ليلى أرسلت بشفاة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها
٣٣٥	على حين عاتبت المشيب على الصبي فقلت : ألما تصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بنى وأعقبوني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تطلع
٣٦٤	سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفراً بعد رد الموت عفى وبعد عطائك للساثة الرتعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أ منع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣ يا بنه عما لا تلوى واجهى

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع
٤٧٦	لاتهين الفقير عليك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكيا أن تطير بقربى فتتركها شنا ببيداء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها فعرفتها لسته أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرعى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وأصبع
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

حرف الفاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا [صهباء خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	فقلت : حنان ، ما آتى بك ههنا ؟ [أذو نسب أم أنت بالحنى عارف] ؟
١٠١	بنى غدانة ما إن أتم ذهب [ولا صريف ، ولكن أتم الحزف]
١٥	[وقالوا تعرفها المنازل من مفى] وما كل من وفى مئى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحريفا يدا أبى العباس والصيوبا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطف مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف
٤٧٥	من ثقفن منهم فليس بأيب أبدأ ، وقتل بنى قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

حرف القاف

٥٢	[جمعتها من أينق موارق] ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالمباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملين طليق ^(١)
١٢٥	يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الرائق ^(١)
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجاحم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القوايز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عفى يحسر المساء تارة فيبدو ، وتارات يحجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق وهل تحبزنك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو منلت ، ورءى- من الفقى وهو المغيظ الحق
٥٧١	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فاء الهوى يرفض أو يترقق

حرف الكاف

٥	والله أسماك سمأ مباركا (آثر ك الله به إشاركا)
١٧٤	فقلت : أجرنى أبا مالك وإلا فهبى امرأ هالكاً
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك تحنط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكننت إذ كننت إلهى وحدكا لم يك شئ يا إلهى قبلكا
٤٦٣	يأيها الماشح دلوى دونكا إنى رأيت الناس يحمدونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأصيل ولاذى الرأى والجذل]
١٨	تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب ، أدنى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا اللذائد الحامى الذمار] وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبنى كليب إن عمى اللذا [قتلا الملوك وفكسكا الأعلا]
٤٦	محا حبها حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضاً في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
٥٠	[إذا ما لقيت بنى مالك] فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرنجى عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فلولاً الغمد يمسكه لسلا
٨٠	فقلت : يمين الله أبرح قاعدا [ولوقطعوا رأسى لديك وأوصالى]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يامن الدهر ذوبغى ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قوى والجماعة كالذى [لزم الرحالة أن تميل مملا]
١٠٠	[فاست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أشجع القوم أعجل
١٣٠	أبى إن أباك كارب يومه [فإذا دعيت إلى المنكارم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بى فى التسمى خؤولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الثملا
١٤٩	علموا أن يؤملون بخادوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤال
١٦٠	وما هجرتك حقى قلت معلنة : لا ناقة لى فى هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اضطبار لسلى أم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أراهم رفقى حقى إذا ما تجافى الليل والنخزل والنخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل—ل أهلى فكلهم يعذل ^(١)
٢١١	فلا مزنة ودقة ودقها ولا أرض أبقل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسئل عن لى بمال ولا أهل

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبت الخطى إلا وشيعه
٢٢٠	جزى ربه عفى عدى بن حاتم
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم
٢٢٤	علقتها عرضا ، وعلقت رجلا
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها
٢٣٨	عهدت مميئا مغنيا من أجرته
٢٣٩	فهيات هيات العقيق ومن به
٢٤٣	جفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إننى
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا مسكب
٢٥٢	بخت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني أبيكم
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	ليمة موحشا طلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا ويابسا
٢٧٨	خرجت بها أمشى تجر وراءنا
٢٨٣	أستغفر الله ذنبا لست محصيه
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلائلا
٣٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس
٣٠٥	غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها
٣١٣	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله
٣١٦	رسم دار وقفت فى طلله
٣١٧	فأتت به حوش الفؤاد مبطنا
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أفقية العدى
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه
	وتغرس إلا فى منابتها النخل
	جزاء السكلاب العاويات وقد فعل
	ولا جفا قط إلا جبا بطلا
	غيرى ، وعلق أخرى غيرها الرجل
	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
	فلم أتخذ إلا فناءك موثلا
	وهيات خل بالعقيق نواصله
	لغير جميل من خليلي مهمل
	منه وحرف السافى ، طى الحمل
	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
	مكان الكلوتين من الطحال
	إلا رسيمه وإلا رمله
	وكل نعم لا محالة زائل
	يلوح كأنه خلل
	انفسك العذر فى إيعادها الأملا؟
	لدى وكرها العناب والحشف البالى
	على أثرينا ذيل مرط مرحل
	رب العباد إليه الوجه والعمل
	كه ولا كهن إلا حاظلا
	بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
	تعلى ، وعن قبض بزراء مجمل
	فألهيتها عن ذى تمام محول
	على بأنواع الهموم ليبتلى
	كدت أفضى الحياة من جلله
	سهدا ، إذا ما نام ليل الهوجل
	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
	منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدري وإنى لأوجل على أينما تمدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بني كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا بكمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومدحقي كناحت يوما صخرة بمسيل
٣٥٦	أنجب أيام والداه به إذ نجلاه ؛ قنعم ما تجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزىل
٣٦٥	ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليهما جلالهما وليس بولاج الخوالب أعتلا
٣٨٢	أنيم بدار الحزم مادام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتجولا
٣٨٣	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كاليدر أجلا فظل فؤادى فى هواك مضلا
٣٩١	تروحي أجدر أن تقبلى غدا بجنبي بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فغومل
٤٢٤	كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجر إلا ليال قلائل
٤٤٤	تفضل منه إبلى بالهوجل فى لجة أمسك فلاتا عن فل
٤٥٥	أناطم مهلا بعض هذا التدل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجلى
٤٦٢	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرىء يزخرف قولاً ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبلاً
٤٧٩	ذرى وعلمى بالأمور وشيخ فطأرى يوماً عليك بأخيلاً
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالك : لك الوليات ؛ إنك مرجلى
٤٩٥	لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكنى منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما افترقنا واسكن لاخيار مع اللبلى
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى
٥٣٣	إذا قلت مهلاً غارث العين بالسكى غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لى لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شبة على حدنان الدهر منى ومن جمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعذارى مطيقى فيا عجباً من كورها للتعامل
٥٦٩	غداً ربه مستشزرات إلى العلا مضل العقاص فى مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لى أن القهاة ذلة وأن أعزاء الرجال طيهاها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصاحب من قوم فأذكركم] إلا يزيدهم حبا إلى هم
٢٤	وإنى على لى لزار ، وإنى [على ذاك فيما بيننا مستديهما]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى] والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	ها اللتا لو ولدت تميم [لقل نغر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه [ولا يحمدن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشقى بها] وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته [بادكار الموت والهزم]
٩٣	[فككيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدبت على بطون ضنة كلها] إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً
٩٩	إذا لم تك المرأة أبدت وسامة [فقد أبدت المرأة حبة ضنيم]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى [ولكن إذا أدعوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت] : ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكننت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ^(١)
١٥٣	لا يهولك اصطلاء لظى الحر ب ؛ فمحذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدأ مقيم
١٦٧	إلا ارعواء لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
١٨١	ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما يسوداننا إن أيسرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل أهل فكلهم ألوم ^(٢)
٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعده وحيم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وهم فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزوجت من ليلي بتسليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يفضى حياء ويفضى من مهابة فما يسكلم إلا حين ييتسم ^(٣)
٢٣٠	ونبت ، عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة مظلوم معنى غريمها
٢٧١	لا يركثن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
٢٨١	عهدتك مانصبو وفيك شبيهة فما لك بعد الشيب صبا متبا ؟
٢٨٢	علقتها عرضا وأقتل قومها زعما ، لعمر أبيك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواء فنعم المرء من رجل تهام ^(١)
٢٨٨	لعل الله بفضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنهجاء جم يضحك عن كالبرد المنهم
٣٠٤	فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأماي
٣٠٩	ونصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروح عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما في دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصني مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونظعنهم حيث السكلى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العائم
٣٢٦	لأجتنذب منهن قلبي تحلما على حين يستصين كل حلیم
٣٤٣	فريشى منكم وهواي معكم وإن كانت مودتكم لماما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحليم
٣٤٧	لعن الإله تملة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالي فتمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برزون أبا عصام زيد حمار ذق بالعجم
٣٦٦	أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حتى تهجر فى الرواح وهاجها طلب العقب حقه للظلم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتهمما والنادرين إذا لم القهما دمي
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضلله ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لمام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيشم يفضلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقممت لطيف مرتاعا فأرقى فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيقى لها قال صاحبي : بمثلك هذا لوعة وضرام

رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩*	إني إذا ما حدث ألسا أقول : يا اللهم يا اللهم
٤٥٧	ألا أضحت حبالكم رما وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدني غير ذي جدّة فما التخلي عن الإخوان من شيمى
٤٦٩	هلا تمنى بوعده غير مخلّفة كما عهدتك في أيام ذي سلم
٤٧٠	فليتك يوم الملتقى ترينى لى تعلمى أنى امرؤ بك هائم
٤٧٣	فليلا به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنا
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كبوبها أو تستقيما
٥٠٠	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار غياك — إذا فعلت — عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأهازب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالى ولا حرم
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للقى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوء ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعمل مفرقك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للوك وفى بها ردائى . وجلت عن وجوه الأهاشم
٥٣١	أتوا نارى فقلت : منون أتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : هموا ظلاما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتا مية بنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات المنطق التمتام وكفك الخضب البنام
٥٨٠ فإنه أهل لأن يؤكرما

الشاهد

رقم الشاهد

حرف النون

- ٢ قالت بنات العم : يا سلى وإن كان فقيرا مقدما ؟ قالت : وإن
 ١٠ [طال إلى وبث كالجئون] واعتزنى الحمويا بالمطرون
 ١١ وكان لنا أبو حسن طي أبا برآ ، ونحن له بنين
 ١٤* [وماذا تبتغى الشعراء منى] وقد جاوزت حسد الأربعين
 ١٦ أعرف منها الجيد والعينانا [ومنعرين أشبها ظبيانا]
 ١٧ [عرفنا جعفرنا وبنى أبيه] وأنكرنا زعائف آخرين
 ٢٥ [لئن كان حبك لى كاذبا] لقد كان حبيك حقا يقينا
 ٢٦ أخى حسبتك إياه [وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
 ٣٥ أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى
 ٥٤ [ألا إن قلبى لدى الظاعنين حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
 ٦٠ [ومن حسد يحور على قومى] وأى الدهر ذو لم يحسدونى
 ٦٥ أقاطن قوم سلى أم نوا ظعنا [إن يظعنوا فعب عيش من قطنا]
 ٦٧ قومى ذرا المجد بانوها [وقد علمت بكنه ذلك عدنان]
 ٧٠ لولا اضطبار لأودى كل ذى مقه [لما استقلت مطاياهن للظعن]
 ٧٤ [عندى اضطبار] وأما أننى جزع يوم النوى فلو جد كاد يربى
 ٧٨ [تمنوا إلى الموت الذى يشعب الفتى] وكل امرئ الموت يلتقيان
 ٨١ صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الملو ت [فلسيانه ضلال مبين]
 ١١١ إن هو مستوليا على أحد [إلا على أضعف المجانين]
 ١٣٣ [ولى نفس تنازعنى إذا ما] أقول لها : لعلى أو عسانى
 ١٣٧ [قوافه ما فارتسكم قاليا لكم] ولكنما يقضى فسوف يكون
 ١٤٤ خليلى هل طب ؟ فإنى وأنتا وإن لم تبوحا بالهوى دنقان
 ١٤٦ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
 ١٥٢ وصدر مشرق اللون كأن ندياه حقان
 ١٥٥ أشياء ما شئت ، حتى لا أزال لما لا أنت شائبة من شأننا شانى
 ١٥٨ يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عرثهم شؤون

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثرهم ديلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد فثق تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالا تقول بنى أوى لعمر أيبك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ما خرفي اليه مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عفى ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٣٠١	قما نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربيع غفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا
٣٢٣	إن يغيبا عني المستوطنا عدن فإننى لست يوما عنهما بغن
٣٣٠	[إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت لييه لمن يدعونى *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت دأيت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللثيم يسبنى فضيت ثمت قلت لا يعينى
٤٠١	فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حق تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا لملك المتوج ، والذى عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست برابع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس المنا بمتالمع فأبان فتقادت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	قللت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحلت زفرات الضمى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا ياديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبلى اللوان ^(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباه وأبا أباه [قد بلغا في المجد غايتها]
٢٥٨	علفتها تبنا وماء باردأ حق شئت هالة عيناها ^(٢)
٢٧٧	عمدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥ بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصعيمة كى يخلف رحله والراد ، حق نعله ألقاها
٤٦١	واها اسلى ثم واها واها هى للى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له من هو

حرف الياء

٦٧	[فأما كرام موسرون لقيتهم]	فحسى من ذو عندهم ما كفانيا ^(٣)
١٠٦	[بأهبة حزم لد ، وإن كنت آمنا]	فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تمز فلا شئ على الأرض باقيا	ولا وزر بما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحملى بربك العلى	أنى أبو ذيلك الصبى
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حق تردى	إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألديتا عيناك عند القما	أولى فأولى لك ذا واقية
٢٣٣	وقائلة خولان فانسكبح فقاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية الدال

(٣) وانظره أيضا فى باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت لى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا
٣٣٨	كلانا غى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٧٨	فهى تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيدا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإبلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؟ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت مفى ومن يعيليا لما رأتى خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليكة أنى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه

تنويه

الحمد لله حقَّ تحمده ، وصلاته وسلامه على نبيه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنوده .

وبعد ؛ فإنني انتهت منذ أخرجتُ لقراء العربية شرحي على كتاب « اوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » أحد مصنفات نحوي عصره (القرن الثامن الهجري) ابن هشام الأنصاري ، رحمه الله وتغمدهُ بفضله وإحسانه ، وجزاه أحسن ما يحزى عباده الصالحين ، على أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أول ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب ، وثانيها شرح وسيط ، وقد أعيد طبعه مراراً ، وثالثها شرح مبسوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراق الخاصة ، وسألت الله جلَّ قدرته أن يُعين على إخراجه للناس ، لأنني جِدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قراء هذا الكتاب مقدار ما ذخره لهم فيه مؤلفه من دقيق الإشارات إلى مذاهب الفحاة وتعليقاتهم وأدائهم في عبارة موجزة ولكنها سهلة المأخذ قريبة المتناول .

وإن إخواني من رجالات العُرُوبة في مشارق الأقطار العربية ومغارها منذ قرأوا ذلك - ما زالوا يُليحُون عليَّ في أن أخرج هذا الشرح ، بالمسكاتية أحياناً ، وبالمُشافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه الطلبية التي أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُدركون من صناعتهم إلا رَواج الكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقابلة جمل الإقبال عليه وإثارة على غيره من جنسه والإشادة بما بُذِل فيه من جهد فذلك أمر لا يعنيه منهم منه قليل ولا كثير ، وحسبي الله ونعم الوكيل .

وقد برقت لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال
تَحْبُّسُهُ ، فاهتباتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا
أن أقوم بشكر هؤلاء العلماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء
ما قدَّمْتُ ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سلفنا الصالح
من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعها الدنيا فخراً
واعتلاء على الناس .

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبه قديماً من الشرح الذي اعتبرت
البسيط ، ولكنني اكتفيت بشكّل المباحث التي قد أجهلها المؤلف ، وبإثارة
مباحث أخرى أغفلها بته ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التي ذكّرها ،
وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رُجوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت -
إن زدت على ذلك - أن أكون سبباً في إملال القارئ ، وإني أعطى إخواني
هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكثونات ذلك
الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم
أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير ، وهو في تقديري
يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم
عني بمقدار ما حَبَوْنِي من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين
حمد الشاكرين م

محمد عيسى الدين محمد الجعيد

